المسار التّائه للدّولة الفلسطينيّة

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 20

المسار التّائه للدّولة الفلسطينيّة

محسن محمد صالح

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011 م

ردمك 978-9953-87-275-9

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون** ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة.....7

الفصل الاول

المسار التّائه: من التّحرير الكامل إلى الحكم الذّاتي المحدود 1917-1993.....11

أولاً: نحو دولة مستقلة عن بريطانيا:.....13

ثانياً: نحو دولة مُحرَّرة بالكفاح المسلّح: 27

ثالثاً: من الدولة المُحرَّرة إلى دولة على جزء من الأرض:.....42

رابعاً: من دولة منقوصة الأرض إلى الحكم الذاتي منقوص السيادة (اتّفاق أوسلو):.....59

الفصل الثاني

الوضع الراهن لمشروع الدولة الفلسطينية: ضوء في النفق أم اصطياد للسّراب 1993-2010.....67

أولاً: سياق الموقف العربي والدولي:.....68

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية:.....75

ثالثاً: موقف المفاوض الفلسطيني:.....97

رابعاً: رؤية حماس للدولة الفلسطينية: 109

الخلاصة.....119

مُقَدِّمَة

يكتسب البحث حول إنشاء الدّولة الفلسطينية أهميّة خاصّة، في وقت كانت فيه القضيّة الفلسطينيّة ولا تزال إحدى أهمّ القضايا الرّئيسة في العالم؛ والتي لا يمكن لمنطقة الشّرق الأوسط أن تنهض أو تنعم بالاستقرار دون إيجاد حلّ عادل ودائم لها.

أكثر من تسعين عاماً مرّت على كفاح الشّعب الفلسطيني لنيل استقلاله، ولّما يحقّقْ حلمه في الدّولة الفلسطينيّة وفي تحرير أرضه. وفي القرن الحادي والعشرين الكلّ له دولة إلاّ الفلسطيني، والكلّ يستطيع أن يعود إلى بيته إلاّ الفلسطيني. وفي داخل فلسطين يدفع الفلسطيني ثمن القهر والاحتلال والدّمار، وفي خارج فلسطين يدفع الفلسطيني ثمن الغربة والتّشريد واللّجوء، كما يدفع ثمن "آداب الضّيافة"، حتى لو كانت على حساب كرامته وحقوقه الإنسانيّة. أمّا إذا أراد يُنزل حلمه في التّحرير والاستقلال على أرض الواقع، فإنّ ثمن الحلم ما زال باهظاً جداً في ظلّ اختلال هائل لموازين القوى، وفي ظلّ أنظمة عربيّة عاجزة وحدود مغلقة وحصار خانق، وفي ظلّ بيئة دولية تستكثر عليه بعضاً من أرضه (الضفة الغربية وقطاع غزّة)، وتنشغل بإرضاء المحتلّ الإسرائيلي وضمان أمنه، أكثر ممّا تنشغل بإنصاف الضّحيّة الفلسطيني وضمان حقوقه. وبينما يلاقي مسار التّسوية أفقاً مسدوداً، فإنّ مسار المقاومة يسير عكس التّيار الرّسمي العربي والإسلامي والدولي.

ومع أنه قد يكون من المحبط أن تكون البلدان التي لا يقل عنها الفلسطينيّون تحضّراً وعلماً وحركة ونضالاً قد نالت استقلالها، إلاّ أنّ الفلسطينيين لم يتنازلوا عن حلمهم، ولم يتوقفوا عن مقاومتهم. إنّهم لا يواجهـــون استعماراً تقليدياً، بل يواجهون مشروعاً صهيونياً عالمياً مدعوماً بالقوى الكبرى، وهو مشروع استيطاني إحلالي توسّعي، لا يستهدف الفلسطينيين وحدهم، وإنما يلتقي مع الأهداف الاستعمارية الغربية في إبقاء العالم العربـــي ضعيفاً مفكّكاً متخلفاً، وسوقاً للسّلع الغـــربية، وفي حـــلّ "المشكلة اليهودية" التي تسبّب فيها الغرب على حـــساب العـــرب والمـــسلمين. ولذلك، فإن تحرير فلسطين وهزيمة المـــشروع الـــصهيوني أمـــر لا تقوى على حمله أقدام الفلسطينيّين وحـــدهم. إذ يجـــب أن تعـــود هـــذه القضية إلى حضنها العربـــي والإســـلامي، في إطـــار مـــشروع نهـــضوي يعيد لهذه الأمّة عزّتها وكرامتها.

ورغـــم شـــدّة القهر والمعاناة، فإن صمود الشعب الفلسطيني، والتصاقه بأرضه، وانتفاضاته وثوراته المستمرّة، كانت تعيد الأوضاع دائماً إلى المربّع الأوّل، وتفسد على الإسرائيليّين وحلفائهم خططهم، وتثـــبت لهم أن هناك شعباً حياً وحيوياً ذا عزيمة وإرادة، وأنّه مستعدّ لمعـــركة تـــتداولها الأجيال. وإذا كان المسار الفلسطيني باتجاه الدولة تائهـــاً في السّنوات الماضية، فإنّ قراءة المستقبل تحمل بوارق الأمل في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يسير عكس حركة التاريخ، شرط أن يحـــسن الفلـــسطينيون والعـــرب والمسلمون استخدام إمكاناتهم وطاقاتهم.

يـــسعى هذا البحث إلى تقديم صورة عن تطور النظرة إلى إقامة الدّولـــة الفلسطينية، وطريقة الوصول إليها؛ وخصوصاً لدى الطرفين

الفلسطيني والإسرائيلي. وتعالج الدّراسة التّطوّر التّاريخي لسعي الفلسطينيّين لنيل الدولة، والتغيّرات والتّراجعات التي طرأت على الفكرة وعلى شكل الدولة وحجمها وصلاحياتها. وتستقرئ معالجة القيادة الفلسطينية للحلول المقترحة. كما يعرض لرؤية حماس للدّولة الفلسطينية. ومن جهة أخرى، فإن البحث يدرس الموقف الإسرائيلي، ويستعرض طروحاته المتعلّقة بالحكم الذّاتي، والانفصال أحادي الجانب، والدّولة منقوصة الأرض والسّيادة... كما يستقرئ المواقف العربيّة والدوليّة المتعلّقة بمسار التّسوية ومشروع الدّولة، ثم يختم بخلاصة حول الموضوع والمسارات المتوقّعة لإنشاء الدّولة.

محسن محمد صالح
أكتوبر/تشرين الأول 2010

الفصل الأول

المسار التّائه: من التّحرير الكامل إلى الحكم الذّاتي المحدود

1917–1993

مقدّمة:

يطلق اسم فلسطين على القسم الجنوبي الغربي من بلاد الشّام، وأقدم اسم معروف لهذه البلاد هو "أرض كنعان"، حيث إنّ أقدم شعب معروف سكن فلسطين، وطبعها بطابعه هم "الكنعانيّون"، الذين قدموا من جزيرة العرب منذ نحو 4500 عام. وأهل فلسطين هم أنفسهم الذين أسلمت أغلبيتهم الساحقة وتعرّبت لغتهم مع قدوم الإسلام، واختلطوا بالقبائل العربية التي استقرّت في فلسطين إثر الفتح الإسلامي في 15هـ/636م، حيث تأكّدت الهويّة الإسلامية لأرض فلسطين أطول فترة تاريخية متواصلة منذ ذلك الوقت. وكان طبيعياً أن تكون فلسطين جزءاً من الكلّ العربي والإسلامي، الذي حكم فلسطين في أجواء غير قُطرية ولا إقليمية، يسود فيها العامل الديني والانفتاح القومي.

وطوال أربعة قرون (1516–1917) عاشت فلسطين تحت حكم الدولة العثمانية، وكانت مشاعر أهل فلسطين بشكل عام محكومة بمشاعر الانتماء الإسلامي والولاء للسلطنة أو الخلافة العثمانية.

وكانـــت التقسيمات الإدارية العثمانية في بلاد الشام وغيرها مرتبطة بالمـــصالح التي يرتئيها الباب العالي لإدارة الدولة. وربما عانت الدولة مـــن ضـــعف سلطتها المركزية في بعض المناطق ومن استغلال بعض الولاة والطامحين لذلك، إلا أنّ الأمر لم يتعدّ في معظم الأحيان إنشاء حكـــم ذاتي يـــدين بالـــولاء والتّبعيّة للدّولة العثمانيّة. وكانت آخر التقسيمات العثمانية لفلسطين تجعل المنطقة الجنوبية والوسطى منها، إلى خطّ يسير من شمالي يافا وحتّى أريحا، سنجقاً يسمّى سنجق بيت المقـــدس، أمّـــا شمال فلسطين (بما في ذلك مدن نابلس وحيفا وعكا وصفد...) فيتبع ولاية بيروت. وحتى عندما تضاعفت مشاكل الدّولة العثمانية وأوشك "الرّجل المريض" على السّقوط، وظهرت الحركات الإصلاحية، والتيارات القومية، فإنّ الرغبة كانت لا تزال في إصلاح الأوضاع وليس في الانفصال عن الدولة. وعندما قامت الثورة العربية بقـــيادة الـــشريف حـــسين بـــن علي سنة 1916 وأيّدها فريق من الفلسطينيّين، فإنّ الرغبة كانت في أن تكون فلسطين جزءاً من الدّولة العربية الموعودة.

تعـــود أسباب نشأة الحركة الصهيونية، التي سعت لإنشاء كيان يهـــودي في فلسطين، إلى ظهور النّزعات الصهيونية المؤيدة لتجميع الـــيهود في فلسطين وسط مسيحيّي أوروبا، وخصوصاً البروتستانت منذ القرن السادس عشر الميلادي. وإلى ظهور الأيديولوجيات القومية والوطنية، ونشوء الدولة القومية في أوروبا خصوصاً في القرن التاسع عشر، وإلى نشأة "المشكلة اليهودية" خصوصاً في أوروبا الشرقيّة، وما تعـــرض له اليهود من اضطهاد على يد الروس، وإلى تمكُّن اليهود من الوصـــول إلى عدد من دوائر النفوذ في أوروبا وأمريكا، بالإضافة إلى فشل حركة الاستنارة اليهودية "الهسكلا" التي سعت إلى دمج اليهود

في المجتمعات التي يعيشون فيها. وقد نشأت المنظّمة الصهيونية العالمية في بـــال بسويـــسرا في آب/أغـــسطس 1897 بقيادة ثيودور هرتزل H. Herzl، وربطـــت نفـــسها بالمـــشروع الاستعماري الغربـــي، وفشلت في الحصول على أيّ شيء ذي قيمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما احتلت بريطانيا فلسطين.

يحاول هذا الفصل استقراء تطوّر المشروع الوطني الفلسطيني تجاه إنـــشاء الدولة الفلسطينية منذ بداية الاحتلال البريطاني وحتى توقيع اتفـــاق أوســـلو ســـنة 1993. ويحاول أن يفهم العوامل والظروف والملابسات التي أدّت إلى تراجعه وتضاؤله على مَرّ تلك السنين.

أولاً: نحو دولة مستقلة عن بريطانيا:

شـــكّلت اتّفاقيّة سايكس – بيكو Sykes-Picot Agreement بـــين بريطانيا وفرنسا في أيار/مايو 1916 أساساً لتقسيم منطقة الهلال الخصيب (العراق وبلاد الشام) فيما بينهما. وكانت روسيا القيصرية شريكاً في هذه الاتفاقية التي انسحبت منها بعد الثورة الشيوعية سنة 1917. وقد تم الاتفاق في هذه الاتفاقية على إعطاء البريطانيين معظم العـــراق (مقارنـــة بحـــدوده الحالية) وشرق الأردن ومنطقة حيفا في فلـــسطين، أمّـــا لبنان وسورية فتوضعان تحت الاستعمار الفرنسي. ونظـــراً لرغبة الأطراف كافّة في استعمار فلسطين فقد اتُفق على أن توضع تحت إشراف دولي.

وقـــد تبـــنَّت بـــريطانيا المـــشروع الصهيوني، فأصدرت في 1917/11/2 وعـــد بلفور Balfour Declaration بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وتنكّرت لوعودها للعرب بزعامة الشريف حسين بالحريّة والاستقلال، حيث فهم الشريف من مراسلاته مع مكماهون

McMahon-Hussein Correspondence في الفتـــرة 1915/7/14–1916/3/10 أنّ فلـــسطين مـــضمّنة في المنطقة العربية التي ستحظى بالاستقلال.

وفي أيلول/سبتمبر 1918 احتلّ البريطانيون شمال فلسطين، كما احتلوا في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 1918 شرق الأردن وســـورية ولبنان. ومنذ ذلك الوقت فتحت بريطانيا بالقوة مشروع الـــتهويد المنظم لأرض فلسطين، واستطاعت بعد ذلك إقناع فرنسا بالتخلـــي عن مشروع تدويل فلسطين كما في نصوص سايكس – بـــيكو، مقابل أن ترفع بريطانيا دعمها للحكومة العربية التي نشأت في دمـــشق بـــزعامة فيصل بن الشريف حسين، حتى تتمكن فرنسا مـــن احتلال سورية، وذلك وفق اتفاقيات سان ريمو Saint Rimon (نيسان/أبريل 1920). ثم وفرت بريطانيا لنفسها غطاءً دولياً باستصدار قـــرار مـــن عصبة الأمم في 1922/7/24 بانتدابها على فلسطين، وتم تـــضمين وعـــد بلفور في صك الانتداب، بحيث أصبح التزاماً رسمياً معتمداً دولياً.

غير أن فكرة الانتداب التي ابتدعتها عصبة الأمم، كانت قائمة علـــى أساس مساعدة الشعوب المنتدبة وإعدادها لنيل استقلالها. وقد تـــضمن صك الانتداب نفسه على فلسطين مسؤولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) في الارتقاء بمؤسّسات الحكم المحلي، وصيانة الحقوق المدنية والدينـــية لجميع سكان فلسطين. وهذا يعني ألا يقف وعد بلفور في نهاية الأمر عائقاً في وجه أبناء فلسطين ضد الارتقاء بمؤسّساتهم وإقامة دولـــتهم. وكـــان تنفيذ وعد بلفور يعني عملياً الإضرار بمصالح أهل فلـــسطين وحقوقهم، وتعطيل بناء مؤسساتهم الدستورية باتجاه إقامة دولـــتهم. وقد فضّلت بريطانيا دائماً التزام الشق المتعلق بوعد بلفور،

وصـــمَّت آذانها و لم تحترم الشقّ المتعلق بحقوق أبناء فلسطين العرب الـــذين كانوا يمثلون نحو 92% من السكان عند بداية الاحتلال (كان عدد العرب نحو 610 آلاف واليهود نحو 50–55 ألفاً). وربما أرادت بـــريطانيا من إيجاد نصوص متعلقة بحقوق الفلسطينيين إظهار نفسها بمظهـــر الحكـــم العادل بين الطرفين العربـــي واليهودي، وتشجيع الفلـــسطينيين على المطالبة بحقوقهم وفق أساليبَ مدنية "دستورية"، وعـــدم إغـــلاق كافـــة المنافذ أمامهم، بحيث لا يصلون إلى درجة الانفجار والثورة بسرعة، في الوقت الذي تسوِّف فيه وتماطل، ريثما يتم لها ترسيخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وتحت الاحتلال البريطاني تعينت الحدود بين فلسطين من جهة، وبـــين لبـــنان وسورية من جهة أخرى بموجب الاتفاق الفرنسي – الـــبريطاني، المنعقد في 1920/12/23، وقد حدث عليها بعض التعديل في الفتـــرة 1922–1923. أمّا حدود فلسطين مع شرق الأردن فقد حـــددها المـــندوب الـــسامي البريطاني لفلسطين وشرق الأردن في 1922/9/1.

عـــندما انتهت الحرب العالمية الأولى، وسقط الحكم العثماني في فلـــسطين نهائـــياً في أيلـــول/سبتمبر 1918، ووقعت فلسطين تحت الاحـــتلال البريطاني، كان أبناء فلسطين يرغبون في أن يكونوا جزءاً مـــن الدولـــة العربية التي يقودها الشريف حسين بن علي في مكة. ولـــذلك اعتـــبر الفلـــسطينيون أنفسهم تابعين للحكومة العربية التي تـــشكلت في دمـــشق في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 1918 بزعامة فيـــصل بن الشريف حسين. فقد كان الفلسطينيون ممثلين في المؤتمر الـــسوري العام، وكان الكثير من رجالاتهم في دمشق، وكان منهم نوّاب في المؤتمر السوري الذي أعلن استقلال سورية في 1920/3/8.

وظلّت فلسطين تُعدُّ "سورية الجنوبية" طوال عهد الحكومة العربية في دمشق، إلى أن سقطت هذه الحكومة إثر معركة ميسلون في 1920/7/24، وبدأ الاستعمار الفرنسي على سورية[1].

إن سقوط الحكم الفيصلي في سورية وجّه أنظار الفلسطينيين إلى أن يقودوا معركة استقلالهم ومعركة إنهاء الاحتلال البريطاني بأنفسهم، دون أن يمنعهم ذلك من استمرار رغبتهم في الوحدة العربية والإسلامية. وقد احتاج شعب فلسطين إلى بعض الوقت حتى يكيّف نفسه وينظّم قواه السياسيّة بما يتناسب مع الواقع الاستعماري الجديد، ومع الحدود التي فرضها على أهل المنطقة. وبالتالي، فإن فكرة الدولة القُطرية كانت فكرة مُستحدثة، جاءت أساساً نتيجة التعامل الواقعي مع الأوضاع التي فرضها المستعمر الغربي. وقد تفاعلت التيارات الإسلامية والتيارات العروبية في معركة الاستقلال والتحرير بشكل إيجابي ومنفتح فيما بينها وضد الاحتلال، بينما أخذ الشعور بالهوية الوطنية الفلسطينية في البروز، خصوصاً منذ ثورة 1936[2].

وكان أول شكل تمثيلي لأبناء فلسطين هو "المؤتمر العربي الفلسطيني" الذي عُقِد باسم عرب فلسطين سبع دورات خلال 1919–1928. ولأن الفلسطينيين كانوا تحت الاستعمار البريطاني

---

(1) انظر: عجاج نويهض، **رجال من فلسطين** (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1980)، ص 314–315.

(2) تحدث بشيرنافع بالتفصيل عن الاتجاهات والتيارات العربية والإسلامية وبدايات ظهورالهوية الوطنية الفلسطينية ودورها في القضية الفلسطينية في دراسة متميزة نشرت باللغة الانجليزية، انظر:
Basheer M. Nafi, *Arabism, Islamism and the Palestine Question: 1908-1941 A Political History* (Reading: Ithaca Press, 1998).

ومحـــرومين مـــن ممارســـة حقوقهم السياسية، فقد كان هذا المؤتمر مؤســـسة وطنية تشبه المجلس النيابـــي، تنبثق عنها قيادة هي "اللجنة التنفيذية" والتي كانت تمثل الفلسطينيين سياسياً. وفي المؤتمرَيْن الأول (القـــدس 1/27-1919/2/9) والـــثاني (دمشق 1920/2/27) جرى التأكـــيد على أنّ فلسطين جزء من سورية، فضلاً عن رفض الهجرة الـــيهودية، والمطالبة باستقلال العرب ووحدتهم. ومنذ المؤتمر الثالث (حـــيفا 13-1920/12/19) صار على الفلسطينيين لزاماً أن ينظّموا أمورهم بالاعتماد على أنفسهم، بعد أن أحكم الاستعماران البريطاني والفرنـــسي قبـــضتيهما على المنطقة. ومنذ ذلك المؤتمر، تولى رئاسة اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني الذي أصبح رسمياً زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية إلى حين وفاته سنة 1934[1].

تمثلت المطالب الوطنية الفلسطينية في مرحلة الاحتلال البريطاني لفلـــسطين 1917-1948 بإلغاء وعد بلفور الذي يقضي بإنشاء وطن قومـــي لليهود في فلسطين، وإنهاء الاحتلال البريطاني، ووقف الهجرة الـــيهودية ووقف بيع الأراضي لليهود، وإقامة حكم ديموقراطي وطني مسؤول أمام مجلس نيابـــي منتخب يمثّل كافة الفلسطينيين.

وبـــسبب عوامل الضعف والتفكّك التي أصابت الحركة الوطنية الفلـــسطينية خلال 1923-1928 فقد ضعفت فعالية المؤتمر العربـــي ولجنته التنفيذية. وفي الوقت نفسه، أخذت تبرز شخصية الحاج أمين الحـــسيني مفـــتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الذي قاد الحـــركة الوطنية من وراء ستار. ومنذ 1932 أخذت تظهر الأحزاب

(1) انظر: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط 9 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص 104-107، 115-116، 138-139، 150-151، 166-167، 173-174، 197-198.

الفلسطينية، وكان أولها حزب الاستقلال ثم ظهرت أحزاب الدفاع (النشاشيبية)، والعربي (حزب المفتي - الحسينية)، وغيرها[1]. غير أنّ الحزب العربي الذي حظي بدعم المفتي كان أقواها وأكثرها شعبية. ومع وفاة موسى كاظم تلاشى عملياً المؤتمر العربي، وحلت مكانه الأحزاب السياسية.

خلال فترة الاحتلال البريطاني قام الفلسطينيون بالعديد من الانتفاضات والثورات في سبيل تحقيق مطالبهم. وعندما اندلعت الثورة الكبرى في نيسان/أبريل 1936 شكّلت الأحزاب العربية "اللجنة العربية العليا" 1936/4/25 برئاسة الحاج أمين الحسيني الذي نزل إلى الميدان، وأخذ يتولّى قيادة الحركة الوطنية مباشرة، وليس من وراء ستار كما كان يحدث من قبل. وأصبحت اللجنة العربية العليا هي الجهة التي تمثّل الفلسطينيين وتطلعاتهم[2].

وتحت ضغط الثورة الفلسطينية سنة 1936 اضطر البريطانيون لتشكيل لجنة بيل Peel Commission التي اعترفت بقدرة الفلسطينيين

---

(1) كان للعائلات نفوذ كبير في العمل الوطني الفلسطيني في مرحلة الاحتلال البريطاني، وقد جرت عملية فرز واستقطاب شديد حول عائلتين مقدسيتين كبيرتين هما عائلتا الحسيني والنشاشيبي. وقد أضر ذلك بالعمل الوطني والوحدة الوطنية الفلسطينية، إذ قدّم البعض مصالح عائلته، وفق معايير التنافس والحسد، على المصالح العامة وعلى مواجهة الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني.

(2) انظر: بيان الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 335-337؛ وأكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية: 1935-1939 "يوميات أكرم زعيتر"**، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 76-78؛ وأحمد المرعشلي وأنيس صايغ وآخرون، **الموسوعة الفلسطينية** (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ج 4، ص 27-30.

علـــى حكـــم أنفسهم، وأوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهـــودية في شمال فلسطين والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحـــو 25 كـــم جنوبـــي تل أبيب، ودولة عربية على باقي أرض فلسطين متحدة مع شرقي الأردن، مع إبقاء مناطق القدس وبيت لحم والناصـــرة مع ممر يصل القدس بيافا تحت الانتداب البريطاني[1]. وقد أدى هـــذا الاقتـــراح إلى اندلاع المرحلة الثانية من الثورة الفلسطينية 1937–1939 ممّـــا اضطرّ البريطانيين لإلغاء مشروع التقسيم بتوصية مـــن لجنة وودهيد Woodhead Commission سنة 1938. ثم إن بـــريطانيا أصـــدرت الكـــتاب الأبيض (كتاب مكدونالد الأبيض McDonald White Book) في أيار/مايو 1939 الذي أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأنه بعد عشر سنوات ســـوف تقام دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسؤولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين، وتعهد بوقف بيع الأراضي لليهود في فلسطين إلا في مناطقَ محددة وضمن شروط لا تضرّ بالفلسطينيين، كما تعهد بوقف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات بحيث لا يهاجر خلالها أكثر من 75 ألف يهودي، ولا تتم هجرة يهودية بعد ذلك إلا بمرافقة العرب، وبشرط ألا يزيد اليهود عن ثلث السكان[2].

شكّل كتاب مكدونالد الأبيض انتصاراً سياسياً مرحلياً للعرب، لكـــن القيادة الفلسطينية لم تستعجل الموافقة عليه لشكّها في حقيقة الوعـــود الـــبريطانية، ولأنـــه ربـــط الاستقلال بمدى موافقة اليهود

(1) انظر: **تقرير اللجنة الملكية: الكتاب الأبيض رقم 5479** (تقرير بيل)، النسخة العربية الرسمية (القدس: حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، 1937).

(2) *Palestine: Statement of Policy*, May 1939, cmd. 6019 (London: H.M.S.O., 1939).

وتعاونهم، وليس بمجلس تشريعي منتخب مثلاً، مما يعني عملياً تعطيل الاستقلال. ثم إن بريطانيا أعلنت إصرارها على تنفيذ الكتاب بغضّ النظر عن موافقة الطرفين، فترك العرب للزمن كشف مدى جديتها.

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية أعاد الفلسطينيون ترتيب أنفسهم، وشكّلوا "الهيئة العربية العليا"[1] برئاسة الحاج أمين الحسيني في 1946/6/11. وحظيت هذه الهيئة بدعم الهيئات والأحزاب والفئات الفلسطينية، وبالتفاف الشعب الفلسطيني حولها، واعترفت الدول العربية بها ممثلة للفلسطينيين. غير أن الهيئة العربية العليا عانت من عدم قدرتها على العمل المتناسب مع خطورة المرحلة في داخل فلسطين، بسبب وجود الاستعمار البريطاني فيها، والذي منع عدداً من قياداتها من دخول فلسطين، وبالذات الحاج أمين الحسيني. كما عانت اللجنة من مشاكلها (ومشاكل رئيسها) مع عدد من الأنظمة العربية وخصوصاً الأردن والعراق، وفرضت الأنظمة العربية قراراتها وتوجهاتها على الهيئة وتجاهل قيادتها وتجاوزها، بحجة أن قضية فلسطين قضية عربية، وأن الأنظمة العربية تتولى عملية التحرير. بينما كان عدد من الأنظمة العربية لا يزال تحت النفوذ الاستعماري القوي لبريطانيا والنفوذ المتصاعد لأمريكا، واللتان تدخلتا بفعالية لتحديد سياسات هذه الدول، والخطوط الحمراء لتحركها تجاه فلسطين.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تصاعدت الضغوط على بريطانيا لإلغاء الكتاب الأبيض خصوصاً مع أجواء الاضطهاد النازي لليهود، وتصاعد الدور الأمريكي بعد انتصاره في الحرب، والمتعاطف مع المشروع الصهيوني. وفي 1945/11/14 أصدر وزير الخارجية البريطاني

---

(1) حول الهيئة العربية العليا، انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 556–561.

بـــيفن Bevin ما عرف ببيان بيفن، والذي تخلت فيه بريطانيا رسمياً عـــن كتاب مكدونالد الأبيض، بينما دخلت الولايات المتحدة لاعباً رئيساً مباشراً في القضية الفلسطينية[1].

إنشاء "إسرائيل" وتراجع الحلم الفلسطيني:

رفعـــت بريطانيا سنة 1947 قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، بحجة رغبتها في إنهاء انتدابها على فلسطين. وبعد الكثير من المداولات والضغوط الغربية وخصوصاً الأمريكية، أصدرت الأمم المتحدة في 29 /1947/11 قـــرار تقـــسيم فلسطين (قرار رقم 181) معطياً 54.7% للدولـــة اليهودية (14,400 كم^2) و44.8% للدولة العربية (11,780 كم^2)، بيـــنما أبقـــت نحو نصف في المائة لمنطقة القدس لتوضع تحت إدارة دولية.

كـــان قـــرار تقـــسيم فلسطين رقم 181 من أغرب القرارات الدولـــية، إذ صدر مخالفاً لأحد أهم أهداف الأمم المتحدة وهو حق الـــشعوب في تقريـــر مصيرها، كما أنه يفتقر لأي سند قانوني لأن الجمعـــية العامـــة للأمم المتحدة ليست لها سلطة التصرف في الأقاليم تحـــت الانتداب ومنها فلسطين، وهو قرار يُعدُّ، في حينه، توصية غير ملـــزمة صدرت وفق المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تمسّ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن أن القرار، جـــدلاً، كـــان مخالفـــاً للعدل في مراعاة نسبة ملكية الأرض ونسبة السكان[2].

---

(1) انظر: فلاح خالد علي، **فلسطين والانتداب البريطاني 1939–1948** (بيروت: المؤســـسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص 141، 181، 195، 197، 203–205.

(2) حول قرار التقسيم انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 1، ص 558–563.

تضاعف عدد اليهود نحو 13 ضعفاً خلال الفترة 1918–1948، من 55 ألفاً إلى 646 ألفاً (أي من 8% من السكان إلى 31.7%)، وتزايدت ملكية اليهود للأرض في الفترة نفسها من نحو نصف مليون دونم (2%)، إلى نحو 1.7 مليون دونم (6.3%)، تسربت إلى اليهود في الغالب من الحكم البريطاني أو من أيد إقطاعية غير فلسطينية، ورغم قسوة الظروف والمعاناة تمكّن شعبٌ فلسطين من الصمود في أرضه طيلة ثلاثين عاماً محتفظاً بأغلبية السكان 68.3% وبمعظم الأرض 93.3%. وقد تمكن الصهاينة تحت حماية الحراب البريطانية من بناء مؤسساتهم الاقتصادية والسياسية والتعليمية والعسكرية والاجتماعية، وفي سنة 1948 كانوا قد أسّسوا 292 مستعمرة، وكونوا قوات عسكرية من منظمات الهاغاناه والأرغون وشتيرن يزيد عددها عن 70 ألف مقاتل[1].

أعلن الصهاينة دولتهم "إسرائيل" في مساء 1948/5/14، وتمكنوا من هزيمة الجيوش العربية التي مَثّلت نموذجاً لسوء القيادة وضعف التنسيق وقلة الخبرة، والتي كان عددٌ منها لا يزال واقعاً تحت النفوذ الاستعماري. واستولى الصهاينة على نحو 77% من أرض فلسطين (20,770 كم^2)، وشردوا بالقوة 800 ألف فلسطيني خارج المنطقة التي أقاموا عليها كيانهم، وذلك من أصل 925 ألفاً كانوا يسكنون في هذه المنطقة (كان المجموع الكلي للفلسطينيين في نهاية 1948 نحو 1.4 مليون نسمة)[2]. وقد وافقت الأمم المتحدة على دخول الكيان

(1) انظر: الكيالي، **مرجع سابق**؛ ومحسن صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001** (كوالالمبور: بترا، 2002)، ص 50–52.

(2) حول حرب 1948 ومأساة سقوط فلسطين انظر: عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947–1951** (صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، 1954).

الـــصهيوني "إسرائيل" في عضويتها، بشرط السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، وهو ما لم يفعله الكيان الصهيوني مطلقاً.

وبينما كان يتحقق الحلم اليهودي الصهيوني بإنشاء "إسرائيل"، كان الحلم الفلسطيني يتراجع مع كارثة حرب 1948 ومأساة التشرد واللجـــوء، وحتى ما تبقى من فلسطين لم يكن متاحاً لتحقيق بعض الحلـــم الفلـــسطيني، فقـــد ضمّت الأردن الضفّة الغربية رسمياً إليها (5,876 كـــم^2) كمـــا وضعت مصر قطاع غزة (363 كم^2) تحت إدارتها.

فعـــندما دخلـــت الجيوش العربية فلسطين في أيار/مايو 1948، منعت الحاج أمين الحسيني من دخول فلسطين أو الوجود في الأماكن التي سيطرت عليها، ولم تمكّن الأنظمة العربية الحاج أمين ورفاقه من تولّي تنظيم الشعب الفلسطيني وقيادته في المناطق المحرّرة، بل باشرت بنفسها نـــزع أسلحة الفلسطينيين، وخصوصاً جيش الجهاد المقدس الذي نظمته الهيئة العربية العليا.

حكومة عموم فلسطين وإعلان الاستقلال:

وكانـــت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، وسعت لإقناع الحكومات العربية بذلك خلال أشهر آذار/مارس، ونيسان/أبريل والنصف الأول مـــن أيار/مايو 1948، ولكن دون جدوى. وفي 1948/9/23 أعلـــنت الهيئة "حكومة عموم فلسطين" في غزّة برئاسة أحمد حلمي عـــبد الباقـــي. وقد أقرّت الحكومات العربية (ما عدا الأردن) ذلك واعتـــرفت بالحكـــومة. وتأكـــيداً لشرعيتها، دعت حكومة عموم فلـــسطين والهيـــئة العربية العليا إلى مجلس وطني فلسطيني في غزة في

1948/10/1 برئاسة الحاج أمين. وقد دُعي إلى حضور المؤتمر الوطني الفلسطيني 150 شخصية ذات صفة تمثيلية من الهيئة العربية العليا، وحكومة عموم فلسطين، ورؤساء البلديات، ورؤساء المجالس المحلية، وممثلي الغرف التجارية واللجان القومية، ومشايخ العشائر. وبلغ عدد الحاضرين 87 شخصاً، وتغيّب 63، منهم سبعة أعضاء لم تصلهم بطاقات الدعوة، و28 ممن اعتذروا عن عدم الحضور لكنهم أيّدوا المؤتمر. وكان غالبية الذين لم يتمكنوا من الحضور في المنطقة الواقعة تحت النفوذ الأردني (الضفة الغربية)، والذين أبرقوا "مُنعنا من قِبل السلطات الأردنية من الحضور إلى غزة، نؤيدكم وأعضاء حكومتكم". وقال الحاج أمين الذي رأس المؤتمر إنَّ تسلُّمَ أهل البلاد زمام الحكم كان يجب أن يتم فور انتهاء الانتداب البريطاني، وإنّ الهيئة العربية العليا عملت جاهدة لذلك، وطالبت الجهات العربية بمساعدتها لتحقيق ذلك "غير أن مطامع وموانع سياسية حالت دون ذلك"[1].

وفي 1948/10/1، أعلن المؤتمر استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الاحتلال البريطاني، وجاء في نص إعلان الاستقلال "بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال...، فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة نعلن... استقلال فلسطين كلها... استقلالاً تاماً، وإقامة دولة حرّة ديموقراطية ذات سيادة". ومنح المجلس الثقة لحكومة

(1) حسين أبو النمل، **قطاع غزة 1948-1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية** (بيروت: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، 1979)، ص 21-22.

عمـــوم فلسطين المكونة من عشرة وزراء برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي[1].

وســـعى ملـــك الأردن الملـــك عـــبد الله مـــن جانبه لتمثيل الفلسطينيين، فانعقد بدعمه في 1948/10/1 (بالتوازي مع مؤتمر غزة) مؤتمـــر في عمَّان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، أنكر على مؤتمـــر غزة تمثيله للفلسطينيين. وأعلن المؤتمر أنه "يعلّق على صاحب الجلالـــة الملـــك عبد الله المعظم أكبر الآمال في حفظ حقوق عرب فلسطين، وصيانة عروبتها ومقدساتها، والمؤتمر يفوّض جلالته تفويضاً تامـــاً في أن يـــتحدث باسم عرب فلسطين، ويفاوض عنهم، ويُعالج مـــشكلتهم بالـــشكل الذي يراه، وهو الوكيل عنا في جميع شؤون مستقبل فلسطين، ويعتبر المرجع الوحيد لعرب فلسطين..."[2].

وأرسل مؤتمر عمّان برقية إلى الهيئة العربية العليا أنه "نـــزع منها ثقة عرب فلسطين لا تمثلهم ولا يحق لها أن تنطق باسمهم، أو تعبّر عن رأيهـــم، لأن الحكـــومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين، وهي أصـــبحت وديعـــة بـــين أيدي ملوك العرب، الذين يطمئن الشعب الفلسطيني إلى مساعيهم، في سبيل صيانة عروبتها وتحقيق حريتها"[3].

وانعقـــد في أريحـــا مؤتمـــر في 1948/12/1 برئاسة محمد علي الجعـــبري رئـــيس بلدية الخليل، تم الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الأردنـــية والفلـــسطينية، ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين. فأصـــدرت الحكـــومة الأردنية بيانا تقول فيه إنها تُقدّر رغبة سكان

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 22-23.

(2) أســـعد عـــبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية** (نيقوسيا: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، 1985)، ص 33.

(3) أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 21.

فلسطين، ومتفقة معها...، واجتمع مجلس الأمة الأردني في 12/13/ 1948، حيث أيد مؤتمر أريحا وموقف الحكومة الأردنية، واتخذ قراراً بالمبادرة إلى تنفيذ توحيد الضفّتين. وفي آخر كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، انعقد مؤتمرٌ ثالثٌ في رام الله ورابعٌ في نابلس، وقد أيدا قرارات مؤتمر أريحا. وقد أثار موقف الأردن معارضة شديدة في الأوساط العربية والفلسطينية الرسمية والشعبية، غير أن سيطرة القوات الأردنية على معظم ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية) مكّنها من منع حكومة عموم فلسطين من ممارسة صلاحياتها، وقامت الحكومة الأردنية بعدد من إجراءات الوحدة خلال سنة 1949، وفي كانون الأول/ديسمبر 1949 صدرت إرادة ملكية بأن كل المقيمين في الضفتين قد حازوا الجنسية الأردنية، كما صدرت إرادة ملكية أخرى بإجراء انتخابات في 1950/4/20 مناصفة بين الضفتين. وفي 1950/4/24 التأم أول مجلس نيابي تمثيلي للضفتين، حيث وافق على الوحدة الاندماجية بين الضفة الغربية وشرقي الأردن[1].

وعندما حاولت حكومة عموم فلسطين ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة، تدخلت السلطات المصرية، فنقلت الحاج أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة، وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزّة إلى القاهرة. ثم ما لبثت أن أكرهت رئيس حكومة عموم فلسطين وأعضاءها على الانتقال إلى مصر. وبقيت حكومة عموم فلسطين قائمة في مصر دون أن تستطيع القيام بأي من الأعمال

(1) انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 377–379؛ وأسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 34. لعب عجاج نويهض دوراً مهماً في تنظيم مؤتمري عمّان وأريحا حيث كان أمين سرّ كلا المؤتمرين؛ انظر حول المؤتمرين في مذكراته في: **مذكرات عجاج نويهض: ستون عاماً مع القافلة العربية**، إعداد بيان نويهض الحوت (بيروت: دار الاستقلال، 1993)، ص 317–324.

المـــنوطة بها، لا سيّما في الحقل السياسي. وفرضت السلطات المصرية حصاراً على دار الهيئة العربية العليا في القاهرة، ووضعت الحاج أمين تحـــت رقابـــة مُـــشدَّدة، حرمته من حرية العمل والتنقل. ورفضت الحكـــومات العربية الاعتراف بالجوازات التي أصدرتها حكومة عموم فلسطين، كما تم حلّ وإنهاء قوات الجهاد المقدس التابعة للهيئة العربية العليا، وعيّنت السلطات المصرية حاكما إداريا على "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية"، أي قطاع غزة. وهكذا، عانت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين من الحصار والتجاهل والتضييق. حتى انتهى أي تأثير عملي لهما في الواقع الفلسطيني[1].

ثانياً: نحو دولة مُحرَّرة بالكفاح المسلّح:

بعد كارثة 1948، وجد الشعب الفلسطيني نفسه تحت ظروف وأوضـــاع وأنظمة مختلفة؛ إذ ظل في فلسطين المحتلة سنة 1948 أو ما أصـــبح يُعرف بـــ "إسرائيل" نحو 160 ألف فلسطيني، أمّا قطاع غزة الـــذي كان يسكنه 80 ألفاً فقد التجأ إليه 200 ألف لاجئ، والضفة الغـــربية الـــتي كان يسكنها 425 ألفاً انضم إليها 360 ألف لاجئ، واضـــطرّ 300 ألف لمغادرة فلسطين تماماً، انتقل 110 آلاف منهم إلى شـــرق الأردن، و100 ألف إلى لبنان، و82 ألفاً إلى سورية، و12 ألفاً إلى العراق ومصر وليبيا والسعودية وبريطانيا[2].

وهكـــذا، مـــزّقت حـــرب 1948 النسيج الاجتماعي للشعب الفلـــسطيني، وحوّلت قضيته في نظر الأمم المتحدة إلى قضية لاجئين،

(1) انظـــر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 342–344؛ وج 4، ص 377–379، 556–561؛ وأبو النمل، **مرجع سابق**، ص 25.

(2) أسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 25.

ومـــع الشعور بالمرارة والمهانة وجد شعب فلسطين نفسه تحت حكم أنظمـــة مخـــتلفة، تتفاوت في إعطائه حقوقه المدنية والسياسية، أو في إعطائـــه فرصة العمل المنظم والمقاوم. كما وجدت القيادة السياسية الفلـــسطينية نفـــسها تحت وطأة الأنظمة العربية التي تبنّت مشروع التحريـــر، تحت شعارات "قومية المعركة" و"الوحدة طريق التحرير". غـــير أن الأنظمـــة العربية كانت من الناحية العملية منشغلة بضمان أمـــنها واستقرارها، وتجنبت المواجهة مع "إسرائيل"، وتبنّت المقاومة لأسباب تكتيكية مرحلية، وليس ضمن خطط استراتيجية شاملة. وإذ علّق الفلسطينيّون آمالهم في مرحلة 1948–1967 على الأنظمة العربية، لم يعد الفلسطينيون مشغولين بإعلان الدولة الفلسطينية، بقدر انشغالهم بمـــشروع التحرير والعودة. واتخذت الميول السياسية الفلسطينية طابع الانتماء للقيادات والأحزاب القومية واليسارية والإسلامية.

وقـــد شـــهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تسارعاً في تفكك الاستعمار التقليدي وخصوصاً البريطاني والفرنسي، واستقلال الكـــثير من دول العالم الثالث عن مستعمريها، وظهور أنظمة ذات طبـــيعة قُطْـــرية، تأثرت حدودها إلى حدٍّ كبير بالحدود التي صنعها مـــستعمروها السابقون. وورثت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي القـــيادة العالمـــية، حيث شهدت الساحة الدولية ظهور نظام ثنائي القطبـــية بين هاتين القوتين استمرّ حتّى سنة 1990. وظهرت أشكال جديـــدة للاســـتعمار Neo-Colonialism لا تـــستخدم بالضرورة الاســـتعمار المباشر، وإنما تلجأ لاستخدام أدوات نفوذ مختلفة لفرض إرادتهـــا الـــسياسية ووضع سقوف لحركة الدول الصغيرة والضعيفة وحـــريّتها. وقـــد حلَّـــت الولايات المتّحدة محلّ بريطانيا تدريجياً في محاولات فرض الهيمنة على الشرق الأوسط.

وفّـــرت أجواء ثنائية القطبية بين السوفييت والأمريكان هامشاً لتحـــرك دول العالم الثالث، غير أن الفلسطينيين والعرب لم يستفيدوا كثيراً من هذه الحالة، فيما يتعلّق بتحرير فلسطين، إذ كان السوفييت أنفـــسهم مـــن أشدّ مؤيّدي إنشاء الكيان الإسرائيلي. وكان الدعم السوفييتي للعرب ومبيعات السلاح من المنظومة الاشتراكية تدخل في إطـــار التنافس على النفوذ مع الأمريكان، ولكنها لم تكن بأيّة حال كافـــية لتوظـــيفها في عملـــية التحرير، وإن كانت مفيدة في الإطار الدفاعي عن الأنظمة العربية، التي كانت تربطها به علاقة قوية.

وبعـــبارة أخـــرى فإن البيئة الدولية تعاملت مع القضية الفلسطينية باعتـــبارها قـــضية لاجئين، وطوت صفحة الدولة الفلسطينية، ووفّرت لـــ "إسرائيل" إمكانات البقاء والتجذّر، ولم تكن موازين القوى تسمح للفلسطينيين ولا للعرب بتشكيل تهديد حقيقي وجادّ للكيان الإسرائيلي.

كان القاسم المشترك لمشاريع التسوية في هذه المرحلة هو التعامل مـــع قـــضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين، أي الشقّ الإنساني من القـــضية ولـــيس السياسي. ففي 1948/12/11 وبناء على مشروع بـــريطاني، وافقـــت الأمم المتحدة على إصدار القرار 194 القاضي بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بـــيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقرّرون عدم العودة إلى بيوتهم، وأن يتم تعويض أي مفقود أو مـــصاب بضرر من الجهة المسؤولة عن ذلك. وقد تضمن القرار 194 نفـــسه مـــادة تنصّ على تشكيل لجنة توفيق ومصالحة[1] بين الكيان

(1) انظـــر حـــول هذه اللجنة في: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 19–21؛ ومنير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1985**، ط 2 (عمّان: دار الجليل، 1986)، ص 38–39.

الـــصهيوني والـــدول العربية. وتشكلت اللجنة من الولايات المتحدة وفرنـــسا وتـــركيا، وتعاونت الدول العربية مع لجنة المصالحة، لكن إصـــدار الـــولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها الشهير في 5/25/ 1950 بحمايـــة الحـــدود الإسرائيلية القائمة (رغم أنّها تحتلّ مساحة إضـــافية، فوق حصتها المقرّرة دولياً من فلسطين، تقدّر بحوالي 23%) كـــشف الـــنوايا الحقيقية لهذه الدول، مما دفع الدول العربية لرفض مقتـــرحات لجـــنة المـــصالحة المـــتعلقة بترتيبات التسوية مع الكيان الصهيوني.

وبـــدا واضحاً أنّ الموقف الصهيوني وجد هوى غير معلن لدى لجنة المصالحة التي تعمَّدت التقاعس وإماتة الموضوع، وافتقرت لأدنى درجات الجدية، وسكتت سكوتاً مريباً عن مصادرة الكيان الصهيوني لأراضي اللاجئين وأملاكهم.

وفي إطـــار الـــتعامل مع قضية فلسطين على أنّها قضية لاجئين أُنشئت "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)" بـــناء علـــى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 الصادر في 1949/12/8.[1]

وأخـــذ يتّضح مع الزمن أنّ مزاج القوى الكبرى العام يتّجه نحو إيجـــاد حلـــول اقتـــصادية لمصاعب الحياة التي يواجهها اللاّجئون، وتوطيـــنهم حـــيث استقرّوا أو في أماكنَ أخرى، وليس إعادتهم إلى أرضهم أو إعطاءهم حقوقهم السياسية في تقرير المصير والاستقلال. وتـــوالت المشاريع التي تركّز على قضية اللاجئين وعلى تحقيق تسوية بـــين الـــدول العربية والكيان الصهيوني، دونما إشارة لإنشاء كيان

(1) انظر نصّ القرار في: Zafrul-Islam Khan, *Palestine Documents* (New Delhi: Pharos Media, 1998), pp. 288-289.

سياســـي فلسطيني. فكان هناك المشروع النرويجي في 1952/11/26، ومـــشروع جونـــستون Johnston الأمريكـــي 1953-1955[1]، ومشروع دالاس Dulles وزير الخارجية الأمريكي في 1955/8/26[2]. ومـــشروع همرشـــولد Hammarskjold الأمين العام للأمم المتحدة في 1959/6/15، ومشروع جوزيف جونسون Joseph Johnson في 1962/10/2[3].

وتعاونـــت مصر مع وكالة الأونروا خلال الفترة 1953-1955 في تنفـــيذ مشروع لتوطين لاجئي قطاع غزة في شمال غرب سيناء، وقد اتخذ المشروع أبعاداً مفصلة وجدية، غير أنه لقي معارضة شاملة وعنـــيفة من فلسطينيّي القطاع، الذين خرجوا إثر الهجمة الصهيونية على القطاع في 1955/2/28 في تظاهرات قوية تطالب بتشكيل جيش تحريـــر فلـــسطيني، وإيقـــاف مشروع شمال غرب سيناء، وإطلاق الحريات... وتم إسقاط المشروع[4].

أمّـــا المـــشروع العربـــي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة باعتباره اختراقاً للإجماع العربـــي حول "السلام" مع الكيان الصهيوني، فكان المشروع التونسي الذي قدّمه الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية في 1965/4/21 وتضمّن:

- أن تعـــيد "إسرائيل" إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

---

(1) حول المشروع النرويجي ومشروع جاما ومشروع جونستون انظر: الهور، **مرجع سابق**، ص 50-55.

(2) انظـــر: **المـــرجع نفـــسه**، ص 55-57؛ و**الموســـوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 393-394.

(3) انظر: الهور، **مرجع سابق**، ص 60-63.

(4) انظر: أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 84-96.

- يعود اللاّجئون إلى دولتهم الجديدة.
- تتم المصالحة بين العرب و"إسرائيل" بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

وقد رحّب الكيان الإسرائيلي بمقترحات بورقيبة بوصفها اتجاهاً جديداً في التفكير العربي، لكنه رفض التنازل عن أيّ جزء من الأرض التي استولى عليها. وقد قوبلت مقترحات بورقيبة باستهجان ورفض عربي شعبي ورسمي عارم[1].

الكيانية الفلسطينية وظهور منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)[2]:

مع الزمن، لم تعد حكومة عموم فلسطين غير هيئة شكلية ظلّت تبعث بممثلين عنها لحضور اجتماعات الجامعة العربية. أمّا الحاج أمين والهيئة العربية العليا فقد عانيا من استمرار الحصار والتجاهل، واضطر الحاج أمين لمغادرة القاهرة سنة 1958 إلى لبنان، بسبب الضغط والتضييق من عبد الناصر عليه. وعملياً، فقد انتهى أيّ تأثير للهيئة العربية العليا بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وظهور العمل الفدائي الفلسطيني، وبوفاة الحاج أمين الحسيني نفسه في 1974/7/4[3].

كانت فلسطين ممثّلة لدى جامعة الدول العربية منذ إنشائها سنة 1945. فقد مثّلها في البداية موسى العلمي، ثم تولى ذلك أحمد حلمي عبد الباقي إلى حين وفاته سنة 1963. وفي أواخر الخمسينات وأوائل

---

(1) الهور، **مرجع سابق**، ص 63-64.

(2) حول م.ت.ف انظر بالتفصيل في: أسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**؛ و**الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 313-325.

(3) حول حكومة عموم فلسطين انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 342-344.

الستينات من القرن العشرين أخذت الساحة الفلسطينية تموج بالحركات والمنظمات الفدائية والسياسية التي تسعى لتحرير فلسطين. وكان نجاح الثورة الجزائرية سنة 1962 عاملاً مُحفِّزاً ونموذجاً دفع الكثير من الفلسطينيين للاعتقاد بإمكانية أن يتولّى أبناء القُطر الواحد عملية المقاومة والتحرير، في الوقت الذي يتلقوّن الدعم والمساندة من أشقّائهم العرب. كما كان فشل تجربة الوحدة المصرية – السورية (1958–1961) عاملاً آخر في دفع الفلسطينيين إلى عدم انتظار تحقق الوحدة العربية، وعدم التعويل عليها، بالنظر إلى واقع الأنظمة العربية وخلافاتها. وقد خشيت الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر، أن يفلت زمام القضية الفلسطينية من يدها، فبادرت إلى محاولة إيجاد شكل مؤسسي تمثيلي للفلسطينيين، يستوعب الساحة الفلسطينية، ويُبقي الأمور تحت السيطرة قدر الإمكان.

وبينما علّق الفلسطينيون ثقتهم بالأنظمة العربية في مشروع التحرير، وخصوصاً نظام الحكم في مصر بقيادة عبد الناصر، إلا أنّهم مع الزمن أخذ يساورهم القلق في مدى جدية الأنظمة العربية، وفي مدى قدرتها على تنفيذ وعودها؛ فأخذت الساحة الفلسطينية تشهد مبادرات تنحو منحى وطنياً مؤكدةً على الهوية الفلسطينية وساعيةً لإبراز الكيانية الفلسطينية. كما أن الأنظمة العربية كانت تدرك حقيقة عجزها في مواجهة "إسرائيل"، غير أنها لم تكن راغبة في ترك هيمنتها على صناعة القرار الفلسطيني؛ ولذلك سعت لإيجاد بعض الأطر التي تكون تحت السيطرة، وتستجيب في الوقت نفسه لبعض تطلّعات الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويّته وكيانيته. ولعل بعض الأنظمة استخدم رغبة الفلسطينيين وتطلّعاتهم في زيادة شعبيته، وكنوع من الابتزاز والإحراج السياسي لأنظمة أخرى تخاصمها سياسياً.

كانـــت حـــركة تحرير فلسطين، التي غيّرت اسمها إلى حركة التحريـــر الـــوطني الفلـــسطيني "فتح"، إحدى المبادرات الفلسطينية البارزة، في أواخر الخمسينات من القرن العشرين، التي كانت مظهراً للتوجه نحو العمل الوطني، والكيانية الفلسطينية، وعدم الاعتماد على الأنظمـــة العربية، وقد أكّدت على ذلك بإضافة كلمة "الوطني" إلى اسمهـــا. وتمكّنت فتح من حشد أنصار لها وتجنيدهم في غزة والضفة ومـــصر والكـــويت والسعودية وقطر وسورية والأردن...، غير أنّ مركـــز نشاطها وقيادتها كان في الكويت. ومن خلال إصدارها مجلة "فلسطيننا" من بيروت، تمكّنت من إيصال فكرها ورؤيتها إلى الكثير من المناطق، كما جذبت إليها الكثير من المؤيّدين.

في العـــراق، حـــاول عـــبد الكريم قاسم أن يضرب على الوتر الفلسطيني، في خلافه مع عبد الناصر، وحاول الاستفادة من الخلاف الذي نشب بين الحاج أمين الحسيني وبين عبد الناصر، والذي اضطرّ الحـــاج أمـــين للانتقال إلى بيروت. فرفع العراق وتيرة الحديث عن الكـــيان الفلـــسطيني، وقام قاسم بالتنسيق مع الهيئة العربية العليا التي يرأســـها الحاج أمين بإنشاء "فوج التحرير الفلسطيني" في آذار/مارس 1960. وتشكّل هذا الفوج العسكري في العراق من فلسطينيّي قطاع غـــزة في الخليج، ومن فلسطينيّي لبنان والعراق، ومن عدد قليل من الأردن. غـــير أن هـــذه المجموعة العسكرية ظلّت رسمية وتحت إمرة ضابط عراقي، ثم ما لبثت أن فقدت جدّيّتها ومعناها[1].

نظـــام الحكـــم في سورية الذي نشأ بعد الانفصال عن مصر، حاول توظيف خصومته السياسية مع مصر والأردن وإحراجهما، من

(1) أسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 44.

خـــلال الدعـــوة إلى دور أكـــبر للفلـــسطينيين، وإلى إنشاء الكيان الفلـــسطيني، وإلى أن يمـــارس هذا الكيان سيادته على الضفة الغربية وقطـــاع غزة. وتساءل الوفد السوري في مؤتمر القمة العربية الأول ســـنة 1964 عن فائدة إنشاء هذا الكيان دون أرض. وهو ما اضطرّ أحمد الشقيري، الذي كان يسعى لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ويحـــاول استرضـــاء مصر والأردن إلى القول "لا نريد ولا نقدر أن نمارس سيادة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة"[1].

وفي القاهرة، برعاية عبد الناصر أنشئ "الاتحاد القومي العربـــي الفلـــسطيني" حـــيث عُقد اجتماع عام ضمَّ عدداً من الشخصيات الفلسطينية كالحاج أمين الحسيني (قبل خلافه مع عبد الناصر) وأحمد حلمي عبد الباقي...، وقام هذا الاتحاد باعتباره تنظيما فلسطينيا على غـــرار الاتحاد القومي العربـــي، الذي تشكّل بعد حلّ الأحزاب في مصر وسورية، إثر إعلان الوحدة بينهما في شباط/فبراير 1958. وقد عـــومل الاتحاد ممثلا شعبيا لسكان قطاع غزة، وأجريت الانتخابات سنة 1960 في القطاع وأصبح للاتحاد ممثلوه المنتخبون. غير أنّ الاتحاد ظـــلّ هيـــئة خاوية بغير مضامين كهيئات الاتحاد القومي، وضُربت تجربته بعد انفصال سورية عن مصر في أيلول/سبتمبر 1961[2].

وقـــدّمت الخارجية المصرية توصية لمجلس جامعة الدول العربية في آذار/مـــارس 1959 من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني ووافق المجلس على "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه شعباً موحّداً يـــسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي، وبمساعدة ممثّلين يختارهم الشعب الفلسطيني"، كما دعا إلى إنشاء جيش فلسطيني

(1) أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 71، 188–190، 218.
(2) أسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 44–46.

في الـــدول العـــربية، إلا أنّ هذا لم يُنفّذ. وأعادت مصر تقديم مذكرة لجامعة الدول العربية تطلب فيها بحث "إبراز الشخصية الفلسطينية" في اجـــتماع مجلـــس الجامعـــة في شتورة بلبنان في آب/أغسطس 1960، وبسبب معارضة الأردن، لم يُتّخذ قرار بهذا الخصوص[1].

شـــهدت الفتـــرة 1962-1964 مـــرحلة تكـــريس الكيانية الفلـــسطينية، كما شهدت شبه انفصال بين العمل الناصري والعمل الفلسطيني[2]، ولعل هذا دفع عبد الناصر إلى بذل مزيد من الجهد في محاولـــة اســـتيعاب هـــذه الكيانية، من خلال أطر يقبلها ويستطيع توجيهها. فبعد فشل تجربة الوحدة مع سورية بنحو ستة أشهر، وفي 1962/3/5 أصدرت مصر نظاماً دستورياً جديداً لقطاع غزة من 74 مـــادة، يهدف كما تقول إلى "إتاحة الفرصة لنظام دستوري جديد، يـــساير آمال الشعب الفلسطيني وأهدافه". ووفق هذا النظام نشأت سلطة جديدة في قطاع غزة هي المجلس التشريعي. وهو مجلس مكوّن مـــن 43 عضواً، منهم 22 عضواً منتخباً، و21 عضواً معيناً من بينهم الحـــاكم الإداري للقطـــاع وأعضاء مجلسه التنفيذي العشرة وعشرة أعـــضاء آخـــرين. وعندما عُدّل النظام الدستوري سنة 1964 أصبح المجلـــس مكـــوّناً من 24 عضواً منتخباً و17 عضواً معيناً. وقد اعتبر المجلـــس تطـــوراً كبيراً وعلامة فارقة عمّا قبل سنة 1962، وعكس نـــــزعة اضـــطرار لا اختيار مصرية، لاستيعاب ما تموج به الساحة الفلسطينية. وتولّى رئاسة المجلس "حيدر عبد الشافي".

كان من حقّ المجلس أن يناقش القوانين ويقرّها، غير أن الحاكم الإداري العـــام المعـــيّن مـــن القاهرة كان يتمتع بحقّ التّصديق على

(1) **المرجع نفسه**، ص 67-68.
(2) أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 198.

القـــوانين، ويصدرها باسم الشعب الفلسطيني. وكان من التوليفات الغـــريبة أنّ حاكما إدارياً عيّنته الحكومة المركزية في القاهرة، وربّما بـــرتبة تقلّ عن رتبة وزير، أو وكيل وزارة، يصدر قوانين ومراسيم باسم الشّعب الفلسطيني. ولعلّ ذلك عكس حقيقة ما تعنيه الكلمات والشعارات الفضفاضة حول تولّي الفلسطينيين أمر قضيتهم بأنفسهم.

الـــسّيطرة المصريّة على المجلس كانت واضحة تماماً، من خلال الصلاحيات المحدودة والتي لا يمكن تجاوزها، ومن خلال قدرة الحاكم الإداري علـــى ردّ القوانين، وعدم نقاشها إلا بعد سنة، وعدم القدرة علـــى إلـــزام الحاكم إلا بثلاثة أرباع أصوات المجلس، وهو أمر شبه مـــستحيل في مجلس كان نحو نصف أعضائه مُعيّنين، وظلّت نسبتهم تـــزيد عـــن 40% حـــتى بعد تعديل القانون. غير أنّ ما كان مهماً بالنسبة إلى الفلسطينيّين في القطاع هو أنّ المجلس قدَّم بشكل ما تعبيراً عـــن هويتهم، وكانت هناك نقاشات ناضجة ومتقدمة باتجاه الكيان الفلـــسطيني. وكـــان من نماذج ذلك إصدار المجلس لقرار يمنح حقّ الجنسية والإقامة لكلّ فلسطيني يقيم في القطاع[1].

عـــندما توفّي "أحمد حلمي عبد الباقي"، لم تعبأ الجامعة العربية، في دورتها الأربعين سنة 1963، برأي الهيئة العربية العليا ولا حكومة عموم فلسطين بتعيين مندوب فلسطين لدى الجامعة. وعيّنت بنفسها "أحمـــد الـــشقيري" الذي حظي بدعم عبد الناصر، وقد أُرفق بقرار اختياره تكليفه ببحث القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، والوسائل الـــتي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط. وقد جاء في قرار تعيينه:

(1) حول المجلس التشريعي انظر: **المرجع نفسه**، ص 188–226.

- التأكيد على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن من حقّه أن يستردّ وطنه، ويقرّر مصيره، ويمارس حقوقه الوطنية كاملة.
- التأكيد على أن الوقت قد حان ليتولّى أهل فلسطين أمر قضيتهم، وأن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة لممارسة هذا الحق.

تأييد المبادئ العامّة التي جاءت بها المذكّرة العراقية. حيث كان العراق قد رفع مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية، يدعو فيها لانتخاب ممثّلين عن الفلسطينيين في البلدان العربية، وتشكيل حكومة فلسطينية، ووضع خطّة لتحرير فلسطين، وتمثيل حكومة فلسطين لشعبها في المحافل الدولية والمؤتمرات، وتأليف جيش تحرير فلسطين[1].

وعندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 13/1/ 1964 أصدر قراراً بإنشاء كيان فلسطيني يُعبِّر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه، لتمكينه من تحرير أرضه وتقرير مصيره.

لم يكن مطلوباً من الشقيري أن ينشئ "الكيان" الفلسطيني، إذ كان مكلفاً فقط بتقديم دراسته وتوصياته عن الموضوع إلى مؤتمر القمة العربي الثاني. وقد صوّرت الحملات الإعلامية التي رافقت تعيين الشقيري، ومؤتمر القمة العربي الأول، وجولات الشقيري في المشرق العربي، الكيان الفلسطيني وكأنه خطا خطوات عملية. وحدثت تفاعلات كبيرة وحماسة فلسطينية واسعة باتجاه إنشاء هذا الكيان. وأصبح هناك شعور في قطاع غزة أنه محرّر وأنه مسؤول عن

(1) أسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 68.

إحـــياء الكيان الفلسطيني. وكانت السياسة الإعلامية في مصر تركّز على دور مصر في دعم الكيان الفلسطيني وحرصها على إقامته؛ وقد عـــرف الشقيري كيف يستغلّ هذه السياسة، فـــ "تجاوز صلاحياته" بـــدعم مـــصري، خشية أن تعود القضية إلى أدراج الجامعة العربية ومـــداولات لجانها و"يموت" المشروع مرة أخرى؛ فسارع إلى إنشاء الكيان الفلسطيني على أرض الواقع، ونجح في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية[1].

استُقبل الشقيري في غزة استقبال الأبطال، وخرج القطاع عن بكرة أبيه... "يريدون أن يستمعوا إلى من يحمل لهم بشرى الكيان الفلـــسطيني"[2]. أمـــا المجلس التشريعي في غزة فقد رأى في تعيين الـــشقيري، ومؤتمـــر القمة العربـــي الأول "مناسبة لإبراز وإقامة الكـــيان الفلـــسطيني"، وإيجاد الجيش الفلسطيني، و"إبداء رأينا في الأمور كلّها"[3].

وقـــام أحمد الشقيري، مستفيداً من الدعم المصري، ومن حماسة الفلـــسطينيين لإنـــشاء كـــيان خاص بهم، بثلاثين جولة في مناطق الـــتجمعات الفلـــسطينية. ووضـــع خـــلال الجولة "الميثاق القومي الفلـــسطيني" والـــنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأجرى ترتيبات عقد مؤتمر فلسطيني عام في القدس، الذي انعقد في الفترة 28 /5-1964/6/2، وتولّـــى الملـــك حسين افتتاحه. وسُمّي هذا المجلس "المجلـــس الـــوطني الأول" وهـــو الذي أعلن إنشاء منظمة التحرير الفلـــسطينية، وانتخب أحمد الشقيري رئيساً لها، وأقرّ الميثاق القومي

(1) أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 218-219.
(2) المرجع نفسه، ص 219.
(3) المرجع نفسه، ص 217.

الفلسطيني، كما قرر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً للقيام بدوره في تحرير وطنه، كما وافق على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني[1].

وقد أكّد الميثاق القومي الفلسطيني على عروبة فلسطين، وحق أبناء فلسطين في أرضهم، ورفض المشروع الصهيوني، ورفض الاعتراف بالدولة اليهودية الصهيونية، ورفض قرار تقسيم فلسطين. وأكّد تصميم الشعب الفلسطيني على المضيّ قدماً على طريق الجهاد المقدَّس حتى يتحقق له النصر النهائي، واعتبرتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية هدفين متكاملين يؤدي أحدهما إلى تحقيق الآخر، ويجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. وقد اتّسم هذا الميثاق بروح قومية علمانية، عكست الواقع السياسي والأيديولوجي العربي والفلسطيني في ذلك الوقت[2].

بالنسبة إلى الفلسطينيين كان إنشاء الكيان الفلسطيني "معناه بالحرف الواحد السلاح والكفاح"؛ ولا معنى للكيان دون ذلك؛ فإنشاء منظمة التحرير كان في جوهره مرتبطاً بتحرير فلسطين المحتلة سنة 1948، والقضاء على الكيان الإسرائيلي، وليس بإنشاء دولة في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وقد أبدى عبد الناصر تعاطفه مع رغبة الفلسطينيين، عندما قال في مؤتمر القمة العربي الثاني "نحن موافقون على إنشاء جيش التحرير ونضع سيناء وقطاع غزة تحت تصرّف

---

(1) انظر حول نشأة منظمة التحرير وتطورها حتى سنة 1983 في:
Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics* (U.S.A.: Cambridge Univ. Press, 1988).

(2) حول الميثاق الوطني الفلسطيني انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 404–406؛ وفيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني: 1964–1974 : دراسة للمواثيق الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية** (بيروت: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، 1980)، ص 37–89.

المـــنظّمة لإنشاء الجيش"؛ غير أن قيادة الجيش المصري رفضت ذلك عملياً، وأكّدت أن عملية إنشاء جيش التحرير ستكون تحت إشرافها المباشر. أمّا الشقيري فقد تجاوب مع رغبات الجماهير الفلسطينية في القطاع، ومضى في إنشاء الجيش وتدريبه بشكل جاد، وشمل التدريب غالبية أهل القطاع؛ كما أنشأت المنظمة تنظيماً شعبياً لها في القطاع[1]. ومـــا كـــان ذلك ليتمّ لولا أن عبد الناصر غضّ بصره عما يقوم به الشقيري. غير أنّ الشقيري واجه مصاعب كبيرة في تنفيذ برنامجه في باقي دول الطوق، وخصوصاً الأردن الذي تعامل مع الوضع بحساسيّة شديدة.

وقـــد عادت "إشكاليّة" حقّ تمثيل الفلسطينيين لتبرز مرة أخرى بإنـــشاء م.ت.ف. وتميز الأمر بحساسيّة شديدة خصوصاً بالنسبة إلى الأردن الـــتي يحمـــل غالبية الفلسطينيين جنسيتها، ويُشكّلون غالبية ســـكانها. وقد اضطرّ الشقيري لطمأنة الملك حسين مراراً مؤكداً أن تركيـــز عمـــل م.ت.ف سيكون على تحرير الأرض "غرب" الضفة الغربية (أي فلسطين المحتلة 1948). ومع ذلك فإن محاولات م.ت.ف إنشاء قوات فلسطينية وتجنيد الفلسطينيين في الضفة الغربية قد لقيت معارضـــة الأردن. ودخلت العلاقة بين م.ت.ف والأردن مرحلة من التوتـــر والاتهامـــات المتـــبادلة منذ 1966، ممّا أعاق عمليات تنظيم الفلسطينيين وتعبئتهم غربـــي الأردن وشرقيه.

وفي الـــوقت نفـــسه نظرت المنظمات الفدائية الفلسطينية إلى م.ت.ف نظـــرة شكٍّ وتوجُّس، وعدّتها نتاج الواقع العربـــي بضعفه وتمـــزقه، وخشيت أن تكون أداة لهيمنة الأنظمة العربية على الساحة الفلـــسطينية. لذلك لم تندمج هذه المنظمات أو تشارك في م.ت.ف،

(1) انظر: أبو النمل، **مرجع سابق**، ص 228–232، 235–237.

واكـــتفت فتح بتمثيل فردي رمزي في المجلس الوطني كموطئ قدم، ولـــتكون مطّلعـــة على ما يجري[1]. ورغم الصّعوبات الكثيرة إلاّ أنّ م.ت.ف نجحت في تثبيت مؤسّساتها، وأصبحت الجهة الأوسع تمثيلاً للشّعب الفلسطيني.

ثالثاً: من الدولة المُحرَّرة إلى دولة على جزء من الأرض:

كانـــت حرب حزيران/يونيو 1967 التي انتظرها الفلسطينيون والجمـــاهير العربية 19 عاماً، كارثة كبيرة، وصحا النّاس على هول الـــصّدمة التي نبّهتهم إلى حجم التضليل والخداع الذي كان يمارسه الإعـــلام العربـــــي وقياداتهم السياسية. وكان من أبرز نتائج حرب 1967 احـــتلال "إســـرائيل" لما تبقّى من فلسطين أي الضفّة الغربية (5,878 كـــم^2)، وقطاع غزة (363 كم^2)، واحتلالها لسيناء المصرية (61,198 كـــم^2) والجولان السورية (1,150 كم^2)، ليصبح مجموع الأرض الـــتي تسيطر عليها "إسرائيل" 89,359 كم^2. وتم تشريد نحو 330 ألـــف فلسطيني، وسيطرت "إسرائيل" على منابع مياه الأردن، وتمكـــنت من فتح مضائق تيران وخليج العقبة للملاحة الإسرائيلية؛ وشـــكّلت "إســـرائيل" خطوط دفاع جديدة، ووفّرت لنفسها عمقاً استراتيجياً يَسهُل الدفاع عنه.

أمـــا مـــن ناحية مسار التسوية والدولة الفلسطينية، فقد فرض الاحـــتلال الجديد للأراضي العربية واقعاً جديداً، انشغل بإزالة آثار العـــدوان، وجَعَـــلَ هدف العرب هو استرجاع الأراضي المحتلة سنة 1967، وليس تحرير فلسطين المحتلة سنة 1948.

---

(1) انظـــر مثلاً في: صلاح خلف، **فلسطين بلا هوية**، ط 2 (عمّان: دار الجليل: 1996)، ص 73–75.

أدّت كارثة حرب 1967 إلى انكشاف الضعف العربي، وتبخُّر الآمال في قيادة عبد الناصر، وفي الشعارات القومية لتحرير فلسطين، وبرزت الهوية الوطنية الفلسطينية، وشَعَرَ الفلسطينيون بوجوب أخذ زمام المبادرة، والتخلص من حالة الهيمنة والوصاية العربية. واضطرّت الأنظمة العربية للموافقة على فتح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني، تنفيساً عن مشاعر الجماهير، وتوجيهاً لغضبها وثورتها ضد العدو الصهيوني.

ولذلك تمَّ إعادة النظر في م.ت.ف ودورها وقيادتها، واضطر "أحمد الشقيري" للاستقالة في 1967/12/24 لإفساح المجال أمام تحقيق الوحدة الوطنية، ودخول المنظمات الفدائية في المنظمة. وقد تولّى "يحيى حمودة" رئاسة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بالوكالة خلفاً للشقيري، وبدأ جهوداً حثيثة لإعادة صياغة م.ت.ف والعلاقات الداخلية الفلسطينية. ونجحت هذه الجهود بدخول معظم المنظمات الفدائية م.ت.ف وخصوصاً حركة فتح، وبإعادة صياغة الميثاق القومي الفلسطيني ليحل مكانه "الميثاق الوطني الفلسطيني"، وليعطي بعداً وطنياً أكبر للعمل السياسي الفلسطيني؛ كما تم إعادة ترتيب عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ليتكوّن من 100 عضو فقط. وبناء على ذلك عقد المجلس الوطني الرابع في القاهرة في 7-1968/7/17 حيث أُقرّت هذه التغييرات، وتحقق للمنظمات الفدائية السيطرة على م.ت.ف. وفي المجلس الوطني الخامس في القاهرة 1-1969/2/4، تمت للمنظمات الفدائية السيطرة على قيادة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وتولّى "ياسر عرفات" زعيمُ حركة فتح رئاسةَ المنظّمة منذ ذلك الحين وحتى وفاته في 2004/11/11[1].

(1) انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 98-103.

وقد أخذت الهويّة الوطنية الفلسطينية تكتسب زخماً أكبر إلى أن تكرّست رسمياً بحصول منظّمة التحرير الفلسطينية على اعتراف الدول العربية في تشرين الأوّل/أكتوبر 1974 بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد أصبح "القرار الوطني المستقل" سمة بارزة في الخطاب السياسي الفلسطيني، وخصوصاً لدى حركة فتح. وفي الشهر التالي استطاعت الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة[1].

تبنّت حركة فتح، ومن ثَمَّ منظّمة التحرير، فكرة الدّولة الواحدة؛ وعرض "أبو إياد صلاح خلف" في 1968/10/10 ذلك في مؤتمر صحفي متحدثاً عن "إنشاء دولة ديموقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل"[2]. وقد عنى ذلك قبول الحركة الوطنية الفلسطينية ضمناً المهاجرين اليهود تحت الاحتلال البريطاني أو بعد إنشاء "إسرائيل" كجزء من شعب فلسطين؛ وهو ما كان يرفضه معظم الفلسطينيين.

اختراق دولي:

من جهة أخرى، لم تعد الأمم المتحدة تتعامل مع قضية فلسطين باعتبارها قضية لاجئين بعد أن استمرّت في ذلك مدة عشرين عاماً، وإنما أخذت منذ سنة 1969 تعترف بوجود الشعب الفلسطيني[3]. وكانت الأمم المتحدة قد أشارت لأول مرة للفلسطينيين باعتبارهم شعباً في قرارها 2535/أ، ب، ج الصادر في 1969/12/10 عندما

(1) انظر: أسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 142–162، 282–290؛ وحوراني، **مرجع سابق**.

(2) انظر: صلاح خلف، **مرجع سابق، ص** 104.

(3) انظر: أسعد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 236–255، 295–314.

ذكـــرت لأول مرة "حقوق شعب فلسطين الثابتة". وفي نهاية 1970 اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة بحقّ شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعدَّت ذلك عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوســـط. وقـــد اتخذ هذا القرار بأكثرية غير كبيرة من 47 ضدّ 22 وامتـــناع 50. ثم أخذت قرارات الأمم المتحدة تزداد قوة ووضوحاً وتأيـــيداً عالمـــياً. ويُعدُّ قرار 3210 في 1974/10/14 تطوراً ذا أهمية بالغـــة، إذ اعتـــبر أنّ الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقـــضية فلـــسطين. وقرّر دعوة م.ت.ف "الممثّلة للشعب الفلسطيني للمـــشاركة في مداولات الأمم المتحدة"، وصوَّتت مع القرار أغلبية ســـاحقة مـــن 105 ضدّ 4 وامتناع 20 دولة. ودُعي أبو عمار ياسر عـــرفات لإلقاء خطاب م.ت.ف في الأمم المتحدة حيث ألقى كلمته في منتـــصف تشرين الثاني/نوفمبر 1974، والتي لقيت اهتماماً وتجاوباً عالمياً كبيراً.

وصـــدر إثر ذلك "قرار تاريخي" للأمم المتحدة تحت رقم 3236 في 1974/11/22 بأغلبـــية 89 صـــوتاً مقابل 8 وامتناع 37، وتحت عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني" وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، وخصوصاً:

- الحقّ في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- الحقّ في الاستقلال والسّيادة الوطنية.
- الحقّ في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.
- الاحتـــرام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنّه أمر لا غنى عنه لحلّ قضية فلسطين.
- أن الشعب الفلسطيني طرف رئيس في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

- حـــق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وناشـــد القـــرار جميع الدول والمنظمات الدولية مدّ يد العون للـــشعب الفلـــسطيني لاسترداد حقوقه، كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم اتصالات مع م.ت.ف في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

وبمـــوجب قـــرار الأمم المتحدة 3237 (1974/11/22) مُنحت م.ت.ف مركـــز مـــراقب دائم في الأمم المتحدة. وفي السنة التالية قررت الجمعية العامة تأليف لجنة من عشرين دولة، للبحث في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وفق قرار 3236، حيث تقدّم اللجنة تقريرا سنويّا حول ذلك.

وتكمـــن أهمية هذه القرارات في تحوّل قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، كما أنها ترفع الشرعية عن اغتصاب الصهاينة للأرض المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس، فضلاً عن حق الفلسطينيين في العودة إلى الأرض المحتلة ســـنة 1948. كما أصبح للفلسطينيين من يتحدث باسمهم باعتراف عربـــي ودولي باعتباره ممثلهم الشرعي الوحيد (أي م.ت.ف). ورغم أنّ هذا الأمر قد زاد من "إقليمية" القضية الفلسطينية، إلا أنه جعل هذه القـــضية عصيَّة على التذويب أو القفز عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفـــق أيّـــة تـــسوية قد تشارك بها أطراف عربية أخرى. ثم إنّ هذه المكاســـب السياسية قد حققت تعاطفاً دولياً واسعاً، وعزلت الكيان الصهيوني سياسياً، بالإضافة إلى قطع معظم دول العالم علاقتها به.

غير أنّ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تعني شيئاً كبيراً، فهـــي توصـــيات فقط، والجهة الوحيدة القادرة على إصدار قرارات

ملـــزمة هي "مجلس الأمن" حيث إن من حق أيٍّ من الدول الكبرى الخمـــس (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) اتخاذ حـــقّ النقض "الفيتو Vito" ضد أيّ مشروع لا يتوافق مع مصالحها. وعلـــى ذلك، فقد كان الأمريكيون جاهزين دائماً لاتخاذ قرار الفيتو ضـــدّ أيّ قرار يلزم الكيان الصهيوني بأيٍّ أمر يراه تنازلاً أو إضعافاً لخططـــه وبـــرامجه. وبـــذلك تظلّ الأمم المتحدة منبراً دولياً للدعاية والعلاقـــات العامـــة أكثر من أيٍّ شيء آخر، خصوصاً عندما يتعلّق الأمر بقضيّة فلسطين.

دولة على جزء من الأرض (برنامج النقاط العشر):

كـــان من أبرز نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 كسر أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر، وإثبات إمكان أخذ العرب زمـــام المبادرة، واستعادة أجزاء من الأراضي المحتلة على الأقل بالقوة العـــسكرية. وتحقيق قدر عال من التضامن العربـــي، عبر المشاركة العـــسكرية، وباستخدام سلاح النفط. وتحقيق شعور بالثقة بالنفس، وارتفاع المعنويات بعد سنوات من الهزيمة والإحباط. وتزايد الشعور بأهمـــية الشرق الأوسط العالمية خصوصاً بعد استخدام سلاح النفط، كما تزايد الشعور بأهمية العوامل الخارجية في تقرير نتائج الصراع.

غـــير أنّ حـــرب 1973 كانت حرب "تحريك" وليست حرب "تحرير"، وبالفعل فقد كسرت حالة الجمود السياسي، وقدمت صورة الأنظمـــة العـــربية المشاركة في الحرب بصورة أكثر إشراقاً للمواطن العربـــي، بعد أن تلطّخت صورتها في هزيمة حرب 1967، وأصبحت أكثـــر جـــرأة في السير في مسار التسوية. وهذا، ما حدث مع نظام الحكـــم في مـــصر الذي انتهى به المطاف إلى توقيع اتفاقيات كامب

ديفـــيد في 1978/9/17. وبخروج مصر (أقوى الدول العربية وأكثرها تـــأثيراً في القـــضية الفلـــسطينية) من حلبة الصّراع لم يعد بالإمكان الحديث رسمياً عن خوض حروب جديدة أو عن مشروع تحرير.

بدا للفلسطينيين والعرب أنّ حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 قـــدمت أقصى ما يمكن أن يقدّمه العرب في مواجهتهم مع "إسرائيل" بعـــد ســـنوات مـــن الإعداد. وعززت حرب تشرين الأول/أكتوبر الـــشعور لدى الجانب البراغماتي في منظمة التحرير بإمكانية الحصول على مكاسبَ سياسية عبْر الأسلوب الدبلوماسي.

وفي مثل تلك الأجواء التي بدا فيها أن الفلسطينيين يتقدمون إلى الأمـــام، كانـــت الأنظمة العربية الرسمية ترفع يدها ومسؤوليتها عن القضية الفلسطينية، وتنكفئ على نفسها قطرياً، وتغرق في مشاكلها وهمـــومها وأولوياتها الداخلية؛ بينما حرمت المقاومة الفلسطينية من العمـــل عبر الحدود عبْر معظم دول الطوق. وكانت حرب تشرين الأول/أكتوبـــر 1973 آخـــر الحـــروب العربية الرسمية، وكان على الفلـــسطينيين بعد ذلك أن يتدبّروا أمورهم بأنفسهم شرط ألا يؤثّروا في الأمـــن الـــوطني "القطري" لأية دولة من الدول، وألا يتسبّبوا في حروب أو صدامات لهذه الأنظمة مع "إسرائيل".

وهكـــذا، فبيـــنما كان الفكر السياسي الفلسطيني بعد حرب 1967 يتراجع خطوة باتجاه استيعاب المهاجرين والمستوطنين اليهود في مـــشروع الدولة الفلسطينية الواحدة، كان الفكر السياسي العربـــي يتـــراجع خطوتين تمثّلت أولاهما في الانتقال من تحرير فلسطين وإزالة الدولـــة الصهيونية، إلى إزالة آثار عدوان سنة 1967 باستعادة الضفّة الغـــربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، والتعامل "بواقعية" مع وجود "إسرائيل" والتجاوب مع قرار مجلس الأمن 242 ومبادرة وليم روجرز

William Rogers، وهو ما أخذ يفتح كوة في الفكر العربي لخيار الدولتين. أمّا الثانية فتمثّلت في الانكفاء القطري، وتحميل الفلسطينيين مسؤوليّة "قضيتهم" لتنتقل في توصيفها الرّسمي من كونها أساساً قضية عربية إلى قضية فلسطينية.

وكان إغلاق الحدود العربية في وجه العمل المقاوم إحدى الدلالات البارزة على تقديم الأولويات والحسابات القطرية على أولويات العمل المقاوم ومشروع التحرير. فلم تجد دولتا الطوق الكبيرتان مصر وسورية صعوبة في إغلاق الحدود، أمّا الأردن فاضطر للدّخول في معارك دامية مع المقاومة الفلسطينية 1970–1971 ليحكم سيطرته على الأوضاع الداخلية وعلى حدوده. وبقي لبنان منفذاً وحيداً للمقاومة حتّى الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982. غير أنّ هذا المنفذ، كان محدود الفعالية، وتراجعت قدرة المقاومة الفلسطينية على استخدامه مع استنزافها وغرقها في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في 1975/4/13 واستمرّت نحو 15 عاماً.

لقد شجّعت الظروف والمتغيرات السابقة عدداً من الفصائل الفلسطينية على التحوّل من سياسة الاستراتيجية المباشرة لتحرير كلّ فلسطين إلى سياسة المراحل. وبرز اتجاه فلسطيني يدعو إلى مرحلة الأهداف الفلسطينية على أساس موازين القوى القائمة، مع تلقّي وعود قاطعة من مصر بأنها ستدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأجزاء التي سينسحب منها العدو بموجب التسوية[1].

(1) انظر: يزيد صايغ، **الكفاح الفلسطيني والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993**، ترجمة باسم سرحان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 483–485.

فبعد انتهاء حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة، أعلن السادات أن مباحـــثات تجري مع روسيا وأمريكا لعقد مؤتمر سلام في جنيف، تحـــضره أطـــراف الصراع العربـــي – الإسرائيلي وقال إنه سيكون للفلـــسطينيين مـــن يمثّلهم. كما عمل الروس بعد الحرب على تقوية العلاقـــة مـــع فـــتح، وعلـــى إقناع القيادة الفلسطينية بأهميّة العمل الدبلوماســـي، وأنه لا توجد ثورة إلاّ ولها برنامج مرحلي، وأنه على الفلـــسطينيين مـــرحلة نضالهم. وألحّ الروس على القيادة الفلسطينية للمشاركة في عملية السلام.

وكـــان من الواضح أنّ السياسة الروسية كانت أقلّ عداء بكثير لـــــ "إســـرائيل" من الحقيقة. وظهر أن المنطق الروسي كان ملائماً للتـــيار الـــبراغماتي في المنظمة القائم على "إقامة التوازن بين القرار والقدرة، واتباع أسلوب النقلات المرحلية في حدود الرؤية، وليس في حدود الحلم" حسب رأيهم[1].

الجـــبهة الديموقـــراطية لتحرير فلسطين ذات التوجه اليساري الماركـــسي، تـــصدرت الدعوة للمشاركة في مشروع التسوية، لأن حـــرب تشرين الأول/أكتوبر حسب رأيها أحدثت تكافؤاً نسبياً في الـــتوازن الاستراتيجي مع "إسرائيل"، وشجّعت المنظّمة باتجاه اتّخاذ خطـــوات نحو إقامة حكم مستقل في الأرض المحتلة. وحدث تقارب في وجهـــات النظـــر بـــين فصائل فتح والديموقراطية والصاعقة في النقاشـــات التي تلت حرب تشرين الأول/أكتوبر، تتلخّص في أنه في حالـــة التـــسوية فيجب إقامة وجود وطني مستقل في الأرض المحتلة، وتحديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، قاعدةً لاستمرار الثورة، وتوفير

(1) **المرجع نفسه**، ص 482، 494–495.

نقطة ارتكاز، ومنع إلحاق الضّفة والقطاع بالأردن، وإفشال مشروع المملكة المتحدة الذي كان أعلن عنه الملك حسين سنة 1972؛ والذي دعـــا إلى وحدة فيدرالية تحت سلطة الملك بين الأردن وأيّ جزء يتم تحريره من فلسطين[1].

وقـــد لفـــت انتباه عرفات البيانُ الأمريكي السوفييتي المشترك الـــصادر في حزيـــران/يونيو 1974، والذي ذكر "الحقوق المشروعة للـــشعب الفلـــسطيني" لأوّل مـــرّة؛ فبعث برسائلَ سرية إلى الإدارة الأمريكية طوال الأشهر القليلة التالية، معبّراً عن استعداده للتعايش مع "إسرائيل"[2].

وفي ظلّ هذه المتغيرات، كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تـــدرك أنها لا تقوى على القيام بمشروع التحرير في ظل انعدام السند العربـــــي وإغلاق الحدود، كما لا يمكنها تحرير فلسطين من داخل فلـــسطين المحـــتلة. وقد دفعت تلك المدركات القيادة الفلسطينية إلى تبنّي برنامج النقاط العشر في المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهـــرة في 1-1974/6/8. وقـــد أفـــسح هذا البرنامج مجالاً مهماً للتحـــرّك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تهيّئ لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية. فبعد أن كان ميثاق منظمة التحرير يـــنصّ على أنّ الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، نـــصّ برنامج النقاط العشر على النضال بكافّة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح؛ كما نص على إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة

---

(1) **المـــرجع نفـــسه**، ص 485-489؛ وحـــول موقـــف الفـــصائل الفلسطينية مـــن التـــسوية بعـــد حـــرب أكتوبـــر انظر أيضاً: حوراني، **مرجع سابق**، ص 183-206.

(2) يزيد صايغ، **مرجع سابق**، ص 483.

المقاتلة على كلّ جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"[1]. وهكذا، لم يعد الكفاح المسلّح طريقاً وحيداً للتحرير، كما وافق البرنامج لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة، وترك المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير. وقد فتح ذلك المجال للقيادة الفلسطينية للانتقال من مشروع الدولة الواحدة إلى مشروع الدولتين، بالتناغم مع مسار النظام الرسمي العربي. كما تعهد البرنامج بوقوف المنظمة ضدّ أيّ مشروع كيان فلسطيني "ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة...". بيد أن أهمّ ما جاء في البرنامج أنه صاغ هدفاً محدوداً هو أقلّ من تحرير كل فلسطين.

وقد حصدت قيادة المنظمة بعض ثمار ذلك سريعاً، فتم الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في قمة الزعماء العرب المنعقدة في الرباط في 1974/10/29، وفي الشهر التالي حظيت المنظمة باختراق عالمي من خلال دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لها للمشاركة في أعمالها وإلقاء ياسر عرفات خطابه فيها في 1974/11/13، وحصولها على عضوية مراقب في الأمم المتحدة.

أيدت برنامج النقاط العشر فتح والديموقراطية والصاعقة ودعمته مصر وسورية، وجاء منسجماً مع طروحات الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز. وعارضته الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية القيادة العامة بعد أن كانتا قد أيدتاه عند التصويت عليه في المجلس الوطني. وقد كافأ الاتحاد السوفييتي منظمة التحرير على نقلتها البراغماتية بدعوتها في

(1) حول برنامج النقاط العشر انظر: حوراني، **مرجع سابق**، ص 204–216.

شهر أيلول/سبتمبر 1974 إلى فتح مقرّ رسمي لبعثتها في موسكو؛ وفي 1974/10/29 اعتـــرف مؤتمر القمة العربـــي في الرباط بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[1].

ومـــع انغلاق آفاق العمل العسكري أمام الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير، أصبح النشاط "المتاح الممكن" هو العمل السياسي الـــذي أخـــذ يتمدد على حساب غيره من خطوط العمل. ولأن أية تـــسوية سياسية هي من الناحية العملية انعكاس لموازين القوى، فقد تضاءلت مع الزمن قدرة المنظمة على فرض شروطها وأخذت تتنازل تدريجياً عن مطالبها.

مـــشروع الدولـــتين كان يعني دولة فلسطينية منقوصة الأرض تكتفـــي بـــ 23% من أرض فلسطين التاريخية. وعندما فُتحت الكُوَّة لهذا المشروع من خلال برنامج النقاط العشر، أشار إلى سلطة وطنية مـــستقلة مقاتلـــة وإلى أرض يتم تحريرها... غير أن المنظمة تعرضت لعملـــيات "تطويع" و"طرق وسحب" جعلت من بقائها على الساحة رهـــناً بالمـــسارات الإجبارية التي وُضعت أمامها. وخلال 19 عاماً وصـــولاً إلى اتفاقـــيات أوســـلو ضاعت مواصفات السلطة الوطنية ففقـــدت صـــفة "المـــستقلة" ببقائها تحت الاحتلال، وفقدت صفة "المقاتلـــة" بنبذها للإرهاب، والتزامها بحل النـــزاع بالطرق السلمية، فـــضلاً عـــن قمعها لكل من يجرؤ على أخذ هذه الصفة!!، كما أن عملـــية "التحريـــر" أصـــبحت مـــرهنة بمسار التسوية وبالرغبات الإســـرائيلية – الأمـــريكية؛ فضلاً أن سقفها النهائي كان هو الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(1) يزيد صايغ، **مرجع سابق**، ص 496.

بين التراجع السياسي ورافعة الانتفاضة:

سمحت القيادة الفلسطينية لعدد من شخصياتها بإجراء اتصالات سرية مع وسطاء أمريكيين وإسرائيليين في السبعينات، ثم ما لبثت في المجلس الوطني الثالث عشر (12-1977/3/22) أن سمحت بالاتصالات السياسية باليهود داخل فلسطين، مؤكّدة على "أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديموقراطية والتقدمية والمناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضدّ الصهيونية عقيدةً وممارسة"[1]. وكان ذلك يُعدُّ نوعاً من الخيانة سابقاً.

وجاءت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" سنة 1978 التي استرجعت مصر بموجبها سيناء وفق شروط معينة. والتي قدمت تصوراً لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة والقطاع، شبيه إلى درجة كبيرة بما سيحدث في أوسلو بعد 15 عاماً. وقد أثارت هذه الاتفاقيات موجات احتجاج وسخط عارمة في العالم العربي، وقطعت معظم البلدان العربية علاقتها بمصر، وتمّ تشكيل جبهة الصمود والتصدّي من خمس بلدان عربية ومنظمة التحرير لمواجهة مشروع كامب ديفيد. وأصدرت منظمة التحرير بياناً ذكرت فيه أن هذا الاتفاق هو "أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ سنة 1948" وأنه يمثل استسلاماً كاملاً من جانب السّادات لمشروع مناحيم بيجن "وأن الاتفاق بيَّن تواطؤ السادات التام مع الأهداف الصهيونية"، وأن الشّعب الفلسطيني "لا يمكن أن يساوم أو يهادن أيّ مشروع تصفوي على غرار كامب ديفيد"[2]. وعلى أيّة حال، فستوقّع القيادة

(1) انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 113-115.

(2) انظر: محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 456-459.

الفلسطينية نفسها بعد 15 عاماً على اتفاق شبيه، وستتّهم خصومها بما اتهم به السّادات خصومه، من عدم الواقعية والجهل؛ وستزجّ برجال المقاومة في السّجون، وتتهمهم بالوقوف ضدّ "المشروع الوطني" وضدّ "حلم الدولة الفلسطينية"!!

وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، وما نتج عنه من تشتت المقاومة الفلسطينية في مناف بعيدة في تونس والجزائر والسودان واليمن...، جاء مشروع السلام العربي (مشروع فاس)، الذي أقرَّه مؤتمر القمة العربي في مدينة فاس بالمغرب 6-1982/9/9 ليمثّل الروح التي حكمت المسار السياسي العربي تجاه القضية الفلسطينية في الثمانينات، بشكل يجمع ما بين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضّفّة والقطاع، والاعتراف الضمني بـ "إسرائيل"، وهو ما وافقت عليه منظّمة التحرير[1].

وفي 1984-1985 عادت فكرة الكونفيدرالية الأردنية - الفلسطينية للظهور. وقد عكست إدراك القيادة الفلسطينية لأهمية الدور الأردني في مسار التسوية، حيث كانت أمريكا و"إسرائيل" تفضّلان التعامل مع الملف الفلسطيني عبْر البوّابة الأردنية. وقامت الفكرة على أساس تحرّك فلسطيني أردني مشترك مبني على أساس "الأرض مقابل السلام" وقرارات الشّرعية الدّولية، وعلى أن تكون العلاقة كونفيدرالية عند قيام الدولة الفلسطينية. وقد لقي هذا المشروع معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل، مما حدا بالملك حسين إلى إيقافه في 1986/2/19[2]. غير أن فكرة الكونفيدرالية ستظلّ معروضة بعد ذلك في "سوق التسوية".

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 462؛ وانظر: الهور، **مرجع سابق**، ص 218-222.

(2) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 463-464.

عانـــت م.ت.ف خـــلال 1986–1987 حالة من الاستضعاف الـــسياسي، ومن تزايد محاولات التهميش، غير أن اندلاع الانتفاضة المـــباركة في 1987/12/9 وفّـــر لها رافعة سياسية كبيرة، وكرّس من جديد الهويّة الفلسطينية، وأبرزت دور الداخل الفلسطيني، وتصدّرت القـــضية الفلسطينية مرة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة والقوى الكبرى والبلاد العربية ووسائل الإعلام. وحاولت م.ت.ف استثمار الانتفاضة سياسياً، فشكّلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقـــاع المقاومة مع إيقاع تحرّكها السياسي. واستفادت المنظّمة من قرار الأردن في 1988/7/31 فكّ روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغـــربية؛ فأكّدت بذلك تمثيلها الرّسمي الوحيد لأهل الضّفّة الغربيّة. وقد حاول الأردن من خلال فكّ روابطه مع الضفة قطع الطريق على الاقتـــراحات والأفكـــار الـــتي كثر الحديث الإسرائيلي عنها، والتي طـــرحت "الخـــيار الأردني" علـــى اعتـــبار أنّ الأردن هـــو وطن الفلسطينيين.

أرادت م.ت.ف أن تكـــون طـــرفاً مقبولاً أمريكياً وإسرائيلياً للحـــوار معه للدخول في عملية التسوية. وبناء على نصائح عربية وســـوفييتية تم وضـــع بـــرنامج فلـــسطيني جديـــد في المجلـــس الـــوطني الفلـــسطيني التاسع عشر في 12–1988/11/15، وفي هذا البرنامج:

- اعتـــرفت م.ت.ف رسمياً لأوّل مرة بقرار الأمم المتّحدة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.
- اعتـــرفت م.ت.ف رسمـــياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن رقم 242، وكـــان الاعتراف بهذا القرار، الذي يتعامل مع قضية فلسطين على أنّها قضية لاجئين، جريمة وخيانة لا تُغتفر.

- وحتّى "يتجرّع" الفلسطينيون القراريْن السابقين، فقد أعلن المجلس "استقلال فلسطين"، الذي لم تكن له إسقاطات حقيقية على أرض الواقع.
- دعا المجلس إلى عقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية.
- دعا المجلس إلى انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلّة سنة 1967، وإلى إزالة المستعمرات، وإلى حلّ قضيّة اللاّجئين وفق قرارات الأمم المتّحدة.
- دعا المجلس لوضع الضّفّة والقطاع تحت إشراف الأمم المتّحدة، لتسهيل الوصول إلى تسوية سلمية، ولتمكين الدول الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية[1].

وبغضّ النظر عن الجانب الاحتفالي الذي ظهر فيه إعلان الدولة الفلسطينية، والتي اعترفت بها خلال بضعة أشهر نحو 120 دولة، فقد كان هذا البرنامج في جوهره مجرد اقتراب فلسطيني من مربع الشروط الأمريكية – الإسرائيلية. وهو اقتراب لم يلقَ في المقابل اقتراباً إسرائيلياً. أما الولايات المتحدة فاعتبرت هذا البرنامج بادرة إيجابية غير كافية. كانت أمريكا معنية بتقديم نفسها طرفا وسيطا، واستفادت من القناعات العربية والدولية المتزايدة أن أوراق الحلّ بيد أمريكا، وهو ما دفع م.ت.ف لإيجاد السبل لفتح البوّابة الأمريكية لها. وكانت أمريكا تشترط للدخول في أيّ حوار مع م.ت.ف ثلاثة شروط: الأول: الموافقة على القرار 242، والثاني: وقف العمليات العسكرية ضدّ "إسرائيل"، والثالث: إعلان نبذ "الإرهاب". وقد دفع

(1) **المرجع نفسه**، ص 467-468.

ذلك ياسر عرفات في 1988/12/7 إلى التوقيع على اتفاقية ستوكهولم التي تضمنت استجابة للشروط الثلاثة. ولكن كل ذلك لم يشفع لعرفات لمجرد الحصول على فيزا لإلقاء الخطاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ممّا اضطرّ الأمم المتحدة لنقل اجتماعاتها إلى جنيف حيث ألقى عرفات خطابه في 1988/12/14. وفي اليوم التالي، اضطرّ عرفات لإعادة إعلان الاستجابة للشروط الأمريكية بعبارات صريحة محدّدة اشترطتها أمريكا بنفسها. وبعد ذلك بساعات وافقت أمريكا على بدء الحوار مع م.ت.ف، وتمّ ذلك اعتباراً من 1988/12/16 عن طريق سفيرها في تونس روبرت بليترو R. Pelletreau. وكان هذا الحوار أقرب إلى التحقيق وجلسات الاستماع غير المُجدية، ولم يرقَ أبداً إلى درجة المفاوضات الحقيقية. وقد استخدمته أمريكا "كجزرة" لجرّ الطّرف الفلسطيني لمزيد من التنازلات، بينما وجدت فيه المنظمة "ثغرة" أملت في توسيعها مستقبلاً[1].

ترافق اندلاع الانتفاضة المباركة مع ظهور حركة حماس قوةً فلسطينية جديدة فرضت نفسها بسرعة باعتبارها ثاني أكبر فصيل فلسطيني، ومنافس رئيس لحركة فتح. ورغم أنّ حركة فتح ظلّت تمسك بزمام م.ت.ف وتمثّل الشّرعيّة الفلسطينية المعترف بها عربياً ودولياً، إلاّ أنّ حماس، التي اختطّت لنفسها خطاً إسلامياً يطالب بفلسطين من النّهر إلى البحر، أخذت تعبر عن مسار آخر، من خارج م.ت.ف، يتزايد شعبية، ويعيد الأمور إلى مربّعها الأوّل، وهو غير معني أو ملتزم بأيّ من التنازلات أو العروض التي قدّمتها م.ت.ف طوال الفترة السابقة.

(1) المرجع نفسه، ص 468.

إنّ المخـــاوف من احتمالات سيطرة حماس أو الإسلاميين على قـــيادة الـــشعب الفلـــسطيني، ستصبح منذ ذلك الوقت أحد دوافع الإسرائيليين والأمريكيين للسير في مسار التسوية مع قيادة م.ت.ف، والتي جرى "تطويعها" وأصبحت "واقعية" بما يكفي لتجاوز عدد من الخطـــوط الحمـــراء، الـــتي كانـــت تُعدّ سابقاً من "الكبائر" لدى الفلسطينيين والعرب.

رابعاً: من دولة منقوصة الأرض إلى الحكم الذاتي منقوص السيادة (اتّفاق أوسلو):

رغـــم اســـتمرار الانتفاضة الفلسطينية حتى سنة 1993، إلاّ أنّ الأوضـــاع الإقليميّة والدولية لم تكن تسير بما تشتهي سفن م.ت.ف أو الشّعب الفلسطيني. فقد كانت هناك حالة عجز وتفكّك عربـــي أعقـــبت خـــروج مصر عن المنظومة العربية، والاجتياح الإسرائيلي للبـــنان، وبدلاً من أن تعود مصر إلى حالة الإجماع الرسمي العربـــي ضدّ كامب ديفيد، أخذت الأنظمة العربية تقترب تدريجياً إلى الرّؤية المصرية، وتنفتح على مصر.

ومـــن جهة أخرى، خرجت العراق وإيران منهكتين من حرب الثمانـــية أعـــوام 1980–1988، وعانت البلدان النّفطية من تراجع إيرادات النفط وانخفاض أسعاره. ثم ما لبث العالم العربـــي أن انقسم إثـــر الاجتـــياح العراقي للكويت في 1990/8/2، وما تلاه من حرب الخلـــيج التي أورثت وضعاً عربياً بائساً وممزّقاً، ونضبت المساعدات المالية الخليجية لـــ م.ت.ف، بسبب استنـــزاف مواردها في الحرب، وبـــسبب وقوف قيادة م.ت.ف إلى جانب العراق. وفرضت أمريكا نفسها على المنطقة. وفي الوقت نفسه، إنهار الاتحاد السوفييتي، وانهار

معـــه النظام العالمي ثنائي القطبية، وضعفت قدرة دول العالم الثالث علـــى الاستفادة من لعبة موازين القوى الدولية؛ بينما سعت أمريكا لتثبـــيت نظـــام عالمـــي جديـــد (أحادي القطبية) يدور في فلكها. وأصـــبحت هي شرطي العالم، وقدمت مفاهيمها ومعاييرها للسياسة والاقتـــصاد، وحتى في منظومة الثقافة والقيم، لتكون الأساس الذي يحكـــم العلاقات الدولية. إلى جانب ذلك، فقد تزايد نفوذ اللوبـــي الـــصهيوني الإســـرائيلي في الولايات المتحدة، وخصوصاً فيما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية.

كمـــا أخـــذت "إسرائيل" تستقبل مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد في إثر تداعي المنظومة الشيوعية والاشتراكية في الاتحاد الـــسوفييتي وأوروبـــا الشرقية وانهيارها، وهو ما أعطى دفعاً جديداً وحيوية كبيرة للمشروع الصهيوني في فلسطين.

اســـتثمر الأمـــريكيون حالة التشرذم العربـــي التي وصلت إلى مـــداها بعـــد حـــرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش "الأب" في 1991/3/6 (بعـــد بـــضعة أيـــام من إجبار العراق على الانـــسحاب مـــن الكـــويت) إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربـــــي – الإسرائيلي، بناء على قرار مجلس الأمن رقم 242. وقد انعقـــد المؤتمر في مدريد في 1991/10/30 بحضور أكثر الدول العربية (مـــصر، والأردن، وســـورية، ولبنان، والمغرب، وتونس، والجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الست).

وتمكّنت "إسرائيل" من فرض شروطها على التمثيل الفلسطيني؛ فتمّ استبعاد المشاركة الرسمية لـــ م.ت.ف في المؤتمر. وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضّفة والقطاع بمباركة المنظمة وتحت الغطاء الأردني، ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك.

عُقـــدت الكثير من المؤتمرات واجتماعات اللجان لمتابعة النتائج التي تمخّض عنها المؤتمر، غير أن الطّرف الإسرائيلي لم يُبد اهتماماً إلا فـــيما يخدم مصلحته كالجانب الاقتصادي، بهدف كسر المقاطعة مع الدول العربية، بينما كان يعطل مسارات حساسة كمسار اللاجئين. ودخل المسار الإسرائيلي – الفلسطيني سنتين من المفاوضات العقيمة.

ومـــن خلف ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض الذي كان يرأسه "حـــيدر عـــبد الـــشافي"، سمـــح عرفات بقناة تفاوضية سرية مع الإســـرائيليين، انعقـــدت في أوســـلو بالنرويج، وقادها عن الطرف الفلـــسطيني أحمد قريع "أبو علاء". وانعقد في 1993/1/20 أول لقاء بـــين الطـــرفين، تبعه 13 اجتماعاً آخر، انتهت بالتوقيع على مسودّة الاتفاق في 1993/8/19. وتمّ التوقيع على ما عرف باتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/13. ويعدّ هذا الاتفاق منعطفاً تاريخياً، لأنه أول اتفـــاق يوقّعه الفلسطينيون والإسرائيليون، ويتم بموجبه تنفيذ اتّفاق تسوية. وهو اتفاق شبيه في جوهره باتّفاق كامب ديفيد 1978. وقد عـــرف الاتّفاق باتفاق "إعلان المبادىء الفلسطيني – الإسرائيلي" أو باتّفاق "غزّة – أريحا أولاً". أمّا أبرز نقاطه فكانت:

- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.
- تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضـــع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدّي إلى تـــسوية دائمة، تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338.
- لـــــ "إســـرائيل" حـــقّ النقض "الفيتو" ضدّ أيّ تشريعات تصدرها السّلطة في المرحلة الانتقالية.

- ما لا تتمّ تسويته بالتفاوض، يمكن تسويته عبْر آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
- يمتدّ الحكم تدريجياً من غزّة وأريحا إلى مناطق الضّفّة تدريجياً، وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.
- أكّد الاتفاق على نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية "الإرهاب" و"العنف"، وتعهُّدها بالمحافظة على الأمن، وبمنع العمل المسلّح ضدّ "إسرائيل".
- تجري انتخابات مباشرة في الضّفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي.
- سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع لا تشمل صلاحياتها الأمن الخارجي، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا المستعمرات الإسرائيلية، ولا الإسرائيليين في تلك الأراضي[1].

بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية، فقد اعتبرت الاتفاق هو أفضل ما يمكن تحصيله في ظلّ اختلال موازين القوى، وضعف العالمَيْن العربي والإسلامي؛ واعتبرته أساساً يمكن الانطلاق منه للقيام بعملية مراكمة المنجزات، ورفع السقف، وصولاً لبناء الدولة الفلسطينية، ووجدت في اعتراف "إسرائيل" بمنظّمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني مكسباً يمكن البناء عليه في شرعية التمثيل الفلسطيني، ومنع تذويب الهوية الوطنية الفلسطينية أو تهميشها، وعودة الآلاف من القيادات والكوادر الفلسطينية إلى الضفة والقطاع لإقامة الحكم الفلسطيني على الأرض. بينما أراد المفاوض الإسرائيلي، مع المكاسب التي حقّقها، أن "يُقزِّم المقزَّم" وأن يجعل اتّفاق أوسلو نفسه سقفاً بعيد المنال.

(1) انظر نصّ اتفاق أوسلو في: Zafrul-Islam Khan, *op. cit.*, pp. 337-342.

تسبّب اتفاق أوسلو في حالة إحباط كبيرة لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وظهر أن نجاح قناة أوسلو السرية لم يكن في سرّيّتها وبعدها عن الأنظار، بخلاف قناة مفاوضات مدريد وواشنطن الرسمية، وإنما لأنها أعطت للإسرائيليين ما لم يكونوا يستطيعون تحصيله في المفاوضات العلنية، وهبطت دون سقف التنازلات العربية الرسمية في ذلك الوقت[1].

وبحسب تعبير المفكر الفلسطيني "ادوارد سعيد" فإنّ "عرفات ورّط شعبه بمصيدة لا مخرجَ منها" وإنّه ألقى بنفسه بين الإسرائيليين والأمريكيين[2]، أمّا هشام شرابي فقد قال إنَّ القيادة الفلسطينية "لا تعرف كيف يؤخذ القرار، وكيف يتم تقرير المصير"، وقال "إنها تقريباً على مستوى درجة صفر بقدرتها على مجابهة الكفاءات الإسرائيلية والتعامل معها"[3].

شمل الاعتراض على اتّفاق أوسلو أطيافاً من الإسلاميّين واليساريّين والعلمانيّين والقوميّين والمستقلّين الفلسطينيّين، وتَشكَّل تحالف الفصائل العشر من معظم الفصائل الفلسطينية الفاعلة (عدا حركة فتح) بمشاركة حماس، والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، والصاعقة، والقيادة العامة... وغيرها. كما شملت المعارضة عدداً من الرموز والقيادات الفتحاوية مثل "فاروق قدومي" و"خالد الحسن" و"هاني الحسن" و"محمد جهاد" و"صخر بسيسو" و"محمد غنيم".

---

(1) حول نقد اتفاق أوسلو انظر: منير شفيق، **اتفاق أوسلو وتداعياته** (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1994)؛ ومنير شفيق، **أوسلو 1، 2: المسار والمآل** (لندن: منشورات فلسطين المسلمة، 1997).

(2) جريدة **الحياة**، لندن، 1995/8/12.

(3) **الحياة**، 1995/3/5.

كانـــت مشكلة اتّفاق أوسلو أنه أوْغل في التفصيلات قبل أن يتّفق على الأسس والمآلات، وظلّ شكل الدولة الفلسطينية وموعدها تائهاً؛ وكانت أبرز الملاحظات على الاتفاق:

بعكـــس أيّ اتفاقات تسوية أو إنهاء احتلال، التي يتم فيها عادة حـــلُّ القضايا الأساسية وترك التفصيلات لإنهائها لاحقاً، فإنّ اتّفاق أوســـلو أجّـــل كافة القضايا الكبرى إلى ما أسماه مرحلة المفاوضات النهائـــية، التي ستتم خلال سنوات، ولكنه ألزم م.ت.ف في الوقت نفـــسه بوقف الكفاح المسلّح وعدم اللّجوء إلى القوّة إطلاقاً؛ وبالتالي أصبح الأمر مرتبطاً بمدى "الكرم" الإسرائيلي الذي بيده عناصر القوة وأوراق اللعبة، وأبرز هذه القضايا:

- مستقبل القدس.
- مستقبل اللاّجئين الفلسطينيّين.
- مستقبل المستعمرات الإسرائيليّة في الضّفّة والقطاع.
- مساحة الدّولة الفلسطينيّة المستقبليّة وحدودها.
- مـــدى ســـيادة الدولـــة الفلـــسطينية المستقبلية على أرضها وحدودها.
- مدى سيطرة الدولة الفلسطينية المستقبليّة على مصادر المياه في أرضها.

أخرج الاتفاق فلسطين المحتلة 1948 (77% من مساحة فلسطين التاريخية) من دائرة التفاوض، واعتبرها أرضاً إسرائيلية.

لا يـــوجد في الاتفـــاق إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير مـــصيرهم، أو إقامـــة الدولـــة المـــستقلة، ولا يُـــشير الاتفاق إلى الـــضفّة والقطاع أرضا محتلّة، مما يعزّز الاعتقاد بأنها أرض متنازع عليها.

أخرج الاتفاق الأمم المتحدة باعتبارها مظلّة دولية تحكم النّزاع بين الطرفين، و لم تعد كل قراراتها المتعلقة بحقّ الشّعب الفلسطيني في تقرير المصير، أو بقرار تقسيم فلسطين سنة 1947... وغيرها، تشكّل مرجعية يمكن الاحتكام إليها. وظلّت الولايات المتحدة تلعب دور الرّاعي لعملية التسوية، "ومن استرعى الذئب فقد ظلم"!!

بينما تعهّدت قيادة م.ت.ف والسلطة الفلسطينية بعدم اللجوء إطلاقاً إلى المقاومة المسلّحة، وبحلّ كافة المشاكل بالطرق السلمية؛ فإنها التزمت بشكل واضح بقمع أية مقاومة مسلّحة ضدّ "إسرائيل" وسحقها، ووجدت نفسها (رغبت أم لم ترغب) في مواجهة العديد من الفصائل التي تؤمن باستمرار العمل المقاوم. ووجد الإسرائيليون في ذلك فرصة لضرب الفلسطينيين ببعضهم البعض، ولاختبار مدى "مصداقية" السلطة في عملية التسوية، التي كان عليها أن تقوم بحملات اعتقال وملاحقة واسعة للمقاومين إثباتاً لحسن نواياها، بينما كان الإسرائيليون يعطّلون مسار التسوية في أيّة لحظة يرون فيها أنّ السلطة أخلّت بواجباتها، أو كان أداؤها أقلّ من المعايير الإسرائيلية. وهكذا، فبدل أن يرى العديد من الفلسطينيين السّلطة أداة لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية، أصبحوا يرونها أداة لحماية "الأمن الإسرائيلي" لا غير.

بينما أحدث اتفاق أوسلو حالة انقسام فلسطينية كبيرة، استفادت "إسرائيل" من الباب الواسع الذي فُتح أمامها، فلم تعد دول كثيرة متضامنة مع الفلسطينيين "ملكية أكثر من الملك"، فأقامت نحو خمسين دولة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، فضلاً عن عدد من البلدان العربية التي فتحت فيها "إسرائيل" مكاتبَ تمثيلية مثل تونس والمغرب وموريتانيا وقطر وعُمان.

لم يكـــن هناك في الاتفاق ما يُلزم "إسرائيل" بوقف الاستيطان ومـــصادرة الأراضي وتهويد القدس طوال فترة المفاوضات. ولذلك، فقـــد تـــضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفّة من 180 ألفاً سنة 1993 إلى 540 ألفاً مطلع سنة 2010، بينما تجري عملية تهويد شرقي القـــدس علـــى قدم وساق بعد أن أحيطت بجدار الفصل العنصري، وبعشرات الأحياء والمستعمرات اليهودية التي يسكنها نحو 200 ألف يهودي.

لم تكـــن هـــناك أيّـــة جهـــة أو مرجعية تلزم "إسرائيل" بإنهاء المفاوضات ضمن سقف زمني محدَّد. وهو ما أدخل القيادة الفلسطينية في نفق لا تعرف متى تخرج منه؛ بينما سعى الإسرائيليون إلى تكريس لعبة "الحمار والجزرة"[1].

وهكـــذا، فـــإنّ مشكلة اتفاق أوسلو أنه لم يحدد مساراً واضحاً للدولـــة الفلـــسطينية، ولكـــنه حدد شروط اللعبة، وفق معاييرَ مريحة للإســـرائيليين، وأملى على الفلسطينيين كيف يديرون أوضاعهم تحت الاحـــتلال، ولم يوضّـــح كيف يُنهون الاحتلال؛ وربط إنشاء الدولة الفلـــسطينية بمـــدى مـــا يمكن أن يعطيه "العدو الإسرائيلي" وحليفه الأمريكي؛ وهو ما لا يستقيم مع طبيعة أيّ مشروع استعماري إحلالي كالمـــشروع الـــصهيوني، ولا مـــع طبيعة أيّ مشروع وطني تحرّري كالمـــشروع الفلسطيني. إذ تحوَّل المشروع الاستعماري الصهيوني إلى "اســـتعمار نظـــيف" يلقي أعباء إدارة حياة السّكّان اليومية وشؤونهم البلدية وضبطهم "وقمعهم" الأمني على "وكلاء" فلسطينيين، وهذا ما سيشجّعه على أن "يمدَّ رجليه" وليس على الرّحيل.

---

(1) ويقال العصا والجزرة، حيث توضع الجزرة على العصا أمام رأس الحمار، فيستمر الحمار في المشي كي يبلغها وهو ليس ببالغها.

الفصل الثاني

الوضع الراهن لمشروع الدولة الفلسطينية: ضوء في النفق أم اصطياد للسّراب

2010–1993

لم تجرِ رياح أوسلو بما تشتهيه سفن المفاوض الفلسطيني طيلة السنوات الماضية. وقد حاول الإسرائيليون توظيف العديد من المتغيرات لصالحهم وبناء الحقائق على الأرض، فاستفادوا من انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن موجة الهجرة اليهودية التي تلت ذلك، ومن بروز نظامٍ أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة، ومن حالة الانقسام الفلسطيني، ومن استمرار التشرذم والعجز العربي، ومن الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان، ومن التحسن الكبير في الاقتصاد الإسرائيلي، ومن العدد الكبير من الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل". وفي المقابل، فإن التعنت الإسرائيلي، وانسداد مسار التسوية، وفشل عمليات التطبيع، وما اعترى السلطة الفلسطينية من ضعف وفساد، وتصاعد تيارات المقاومة وزيادة شعبيتها، وانتفاضة الأقصى، والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ومن قطاع غزة، وفشل العدوانيْن الإسرائيليّين عليهما، وفوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، ووقوع الولايات المتحدة في المستنقعيْن العراقي والأفغاني، وتآكل الصورة السياسية والإعلامية

لـــ "إسرائيل" في العالم، والتزايد السكّاني الفلسطيني في الداخل مع نـــضوب الهجـــرة الـــيهودية... كـــل ذلك، أوجد أزمة للمشروع الـــصهيوني في المـــنطقة، الـــذي لم يعد قادراً على فرض إرادته محلياً وإقليمياً، وفَتَح الفرص لعملية التفاعل والتدافع بين المعطيات المختلفة، والـــتي قـــد تحدّد الشكل الذي يحكم مسار الأحداث في السّنوات القادمة.

يحـــاول هذا الفصل إلقاء الضوء على التطورات الأخيرة المتعلقة بمسار التسوية السلمية ومشروع الدولة الفلسطينية وآفاقها المستقبلية، ويركّـــز على الموقفيْن الإسرائيلي والفلسطيني، دون أن يغفل السّياق العربـــي والدّولي.

أولاً: سياق الموقف العربي والدولي:

رغم تحفظ بلدان كسورية والعراق وليبيا والسودان على اتفاق أوسلو، إلا أن النظام العربـــي أعطى دعمه لمنظمة التحرير للسير في مـــسيرة التسوية بناء على هذا الاتفاق. وظلت قرارات قمم الرؤساء العـــرب والجامعـــة العـــربية تحكم مجمل الرؤية العربية، وظلت بنود مـــشروع الـــسلام في فاس 1982 بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض المحتلة سنة 1967، وعودة اللاجئين، وحق جميع دول المنطقة في العـــيش بـــسلام ضـــمن حدود آمنة؛ تعتبر موجهاً عاماً للمسار العربـــي.

وفي ســـنة 2002 حلّـــت المبادرة السعودية التي جرى تبنّيها في مؤتمـــر القمـــة العربـــي ببيروت في 27-2002/3/28، مكان غيرها، وأصـــبحت هـــي المرجعية المعتمدة للرؤية العربية للتسوية، وهي لا تخـــتلف في جوهرها عن سابقاتها في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

علـــى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعودة اللاجئين، غير أنها تتحدث بشكل صريح عن الاعتراف والتطبيع العربـــي الشامل مع "إسرائيل" إذا وافقت على التسوية[1].

ورغـــم أنّ المـــبادرة العربية لا تزال الموجّه العام للرؤية العربية للتـــسوية، إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجّهت لها بسبب الرفض واللامبالاة الإسرائيلية تجاهها، وبسبب الإحباطات المتوالية في مـــسيرة التـــسوية، وتذمّر الشعوب العربية منها. ثم إن صعود حماس وصـــمودها في وجـــه الحصار، ومواجهتها للعدوان الإسرائيلي على قطـــاع غـــزة، قد جعل النظام العربـــي في وضع حرج، ولو مؤقتاً، خـــصوصاً في أوائل سنة 2009 عندما كان العدوان الإسرائيلي على أشـــدّه. إذ زاد الحديث، وتحديداً في القمة العربية الطارئة في الدوحة عن موت هذه المبادرة أو انتهاء صلاحيتها، أو أنها لن تبقى إلى ما لا نهايـــة معروضة على الطاولة. وقد تم الاستماع في هذه القمة ولأول مـــرة لممثل تيار المقاومة "خالد مشعل"، بغياب ممثل منظمة التحرير. وقد ترافق الاختراق السياسي الذي حققته حماس مع وجود علاقات جيدة مع عدد من البلدان العربية التي تتفهم، وإن بدرجات متفاوتة، موقـــف حماس وتتعاطف معه مثل سورية، وقطر والسودان واليمن والجزائر. غير أن حالة العجز والضعف، والانغلاق والتقوقع القطري العربـــــي، لا تـــشير إلى إمكانـــية إحداث تغيير حقيقي في المدى المنظور.

ومن جهة أخرى، فمنذ أن انهار الاتحاد السوفييتي، وانتقل العالم مـــن أجواء الحرب الباردة وثنائية القطبية إلى أجواء الهيمنة الأمريكية

(1) انظـــر: محـــسن صـــالح، دراســـات منهجـــية فـــي القـــضية الفلسطينية، ص 493-494.

وأحادية القطبية، أخذت الولايات المتحدة منذ مطلع تسعينات القرن العشرين تسعى للاستفراد دولياً بالشأن الفلسطيني. ومنذ أن وقّع اتفاق أوسلو كان واضحاً أن الدور الأمريكي هو دور مهيمن وموجّه، بينما كانت أدوار الآخرين تابعة أو لاحقة أو هامشية.

تقوم سياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية على:

- التحالف الاستراتيجي مع "إسرائيل"، وحماية أمنها واستقرارها.
- الهيمنة على مصادر النفط، وتأمين احتياجات أمريكا وحلفائها منه بأسعار مناسبة.
- الهيمنة على خطوط إمداد النفط وخطوط التجارة الدولية في المنطقة.
- دعم الأنظمة الصديقة وحمايتها.
- نشر منظومة القيم والثقافات والمعايير المتوافقة مع الرؤى الأمريكية.

غير أن "إسرائيل" تبقى حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في المنطقة، ولذلك فإن السلوك التاريخي للتدخل الأمريكي في الشأن الفلسطيني كان عادة على أساس:

- التحالف مع "إسرائيل" لضمان انتصارها في أية حروب أو معارك.
- إنقاذ "إسرائيل" من المآزق والمطبات، نتيجة استعداء دول المنطقة وشعوبها، أو نتيجة الانتفاضات، أو نتيجة قيامها بأعمال عدوانية واحتلالات مخالفة للقانون الدولي، أو نتيجة تعطل مسار التسوية، ومساعدتها على فكّ عزلتها عربياً ودولياً... وغير ذلك.

- تـــوفير الغطـــاء الدولي والسياسي لـــ "إسرائيل"، وسلوكها العدواني والمتغطرس، واستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية.

أيـــدت الولايات المتحدة اتفاق أوسلو، وأصبحت الراعي "غير النـــــزيه" لمـــسار التسوية. ولم تقدم حلولاً نهائية أو تصوراً للدولة الفلـــسطينية، وتـــركت ذلك للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تولت رعايتها. وفي سنة 2000 استغرقت الولايات المتحدة بشكل كبير في الوصول إلى حلول نهائية، ورعت مفاوضات كامب ديفيد (12-2000/7/25) التي انتهت بالفشل. غير أن الرئيس الأمريكـــي كلينـــتون حاول جاهداً الوصول إلى تسوية، وقدم أول المشاريع الأمريكية وأنضجها بشأن الدولة الفلسطينية. وفي أثناء لقائه في 2000/12/23 مع مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين طرح كلينتون مشروع الدولة الفلسطينية، وفق التصور التالي:

أولاً: الأراضي:

- دولة فلسطينية على 94-96% من الضفة و100% من القطاع.
- في مقابل الجزء الذي تضمّه "إسرائيل" عليها أن تعطي 1-3% من "أراضيها" [الأراضي التي احتلتها سنة 1948] إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع.

خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب للمعايير التالية:

- 80% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.
- تواصل الأراضي.
- تخفيض عدد المناطق التي تضمها "إسرائيل" إلى الحدّ الأدنى.
- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضمّ إلى الحدّ الأدنى.

ثانـــياً: الأمن: حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل من 36 شهراً.

ثالـــثاً: القـــدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية.

رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى): حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين علـــى الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وهناك اقتراحان: إما سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم. أو: ســـيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

خامـــساً: اللاجئون: المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الـــرئيس للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون اســـتبعاد أن تستقبل "إسرائيل" بعضهم. ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

سادســـاً: نهايـــة النـــزاع: يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النـــزاع، ويضع تطبيقه حداً لأية مطالبة[1].

يعدُّ طرح كلينتون تقدماً نسبياً في تفهُّم المطالب الفلسطينية فيما يـــتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية، والانسحاب الإسرائيلي من معظم الـــضفة والقطـــاع، لكـــنه يستجيب للطرح الإسرائيلي في حرمان اللاجـــئين مـــن حق العودة، وفي ضمّ الكتل الاستيطانية. كما يقدم اقتـــراحاً "ملغـــوماً" وسيادة فلسطينية منقوصة على منطقة المسجد الأقـــصى. وقـــد وافـــق عرفات مبدئياً على مشروع كلينتون إطارا

(1) جريدة **الخليج**، الإمارات، 2001/1/3.

للتسوية لكنه أبدى تحفظات بشأن عودة اللاجئين وحدود الدولة، كما أن الإسرائيليين وافقوا مبدئياً على المشروع إطارا للتسوية، لكنهم أبدوْا بعض التحفظات، ورفض رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى. وذهبت مبادرة كلينتون بانتهاء ولايته في 2001/1/20، وانشغال العالم بانتفاضة الأقصى، وتولي شارون الحكم في "إسرائيل" بعد فوزه في الانتخابات التي جرت في 2001/2/6.

أرسلت الولايات المتحدة لجنة لتقصي الحقائق لتقديم رؤيتها لإعادة الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والمضي في مسار التسوية. وكانت اللجنة برئاسة جورج ميتشل العضو السابق ورئيس الغالبية في مجلس الشيوخ الأمريكي. وقدمت اللجنة توصياتها في 30/ 2001/4، وهي توصيات مرتبطة بعملية "إنهاء العنف، وإعادة بناء الثقة، واستئناف المفاوضات"، وهي لا تحدد مقترحات نهائية للتسوية، لكنها تطالب "إسرائيل" بوقف الاستيطان بما في ذلك النمو الطبيعي للمستعمرات القائمة.

وفي 2002/6/24 قدّم جورج بوش رؤيته للتسوية النهائية داعياً إلى الدخول في مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قادرة على الحياة وتعيش جنباً إلى جنب بأمن وسلام مع "إسرائيل" وجيرانها الآخرين. وقد تبنّى هذه الرؤية الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة إضافة إلى أمريكا (الرباعية الدولية)، وتمّ تعديلها بشكلها النهائي في نيسان/أبريل 2003 فيما أصبح يُعرف بمشروع خريطة الطريق.

تكمن أهمية خريطة الطريق في أنها أول التزام أمريكي معلن بإقامة الدولة الفلسطينية وضمن مدى زمني محدد لا يتجاوز نهاية سنة

2005. وهـــي مقسمة إلى ثلاث مراحل وقائمة على برنامج بناء ثقة بـــين الطـــرفين، ومـــستغرقة تماماً في توفير كافة الضمانات الأمنية لـــ "إسرائيل"، فيما تفرض على السلطة الفلسطينية وقف الانتفاضة والقـــيام بعملـــية إصلاح سياسية وإدارية وأمنية واقتصادية شاملة. وخـــريطة الطـــريق مليئة بالثغرات، إذ رغم أنها تدعو لحل القضايا النهائية لكنها لا تقدّم تصوراً عن حلها وتترك ذلك للمفاوضات، ولا تلـــزم المفاوض الإسرائيلي بشيء بينما تترك المفاوض الفلسطيني تحت رحمـــته. ومـــن الناحـــية العملـــية فما انشغلت أمريكا بتطبيقه هو الالتـــزامات الفلسطينية، لكن الإسرائيليين لم يطبقوا التزاماتهم حتى فـــيما يـــتعلق بالمـــرحلة الأولى مـــن خريطة الطريق المتعلقة بوقف الاستيطان.

ظلّـــت خريطة الطريق المشروع الوحيد في السوق الأمريكي؛ رغم تعثّرها. وعندما حاولت القيادة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوبامـــا تنشيط عملية التسوية، فإن كل جهودها طوال سنة 2009 لم تفلـــح في إقناع "إسرائيل" بتجميد الاستيطان، ولذلك فقد انصرفت للـــضغط علـــى الفلسطينيين من جديد للعودة إلى المفاوضات دون شـــروط مـــسبقة، ودون مرجعية مسبقة تحدد المسار النهائي لعملية التسوية...، وتكتفي بشعار الدولة الفلسطينية الذي يتآكل فعلياً على الأرض جراء الممارسات الإسرائيلية في تهويد الأرض والإنسان.

تتـــساوق الرؤى البريطانية والفرنسية والمنظومة الغربية بشكل عـــام مـــع الـــرؤية الأمـــريكية، وهـــي وإن كانـــت أقل انحيازاً لـــ "إسرائيل" وأكثر استعجالاً لتحقيق التسوية، فإنها لا تزال أكثر عجـــزاً من أن تحدث تغييراً يتجاوز الرغبة والهيمنة الأمريكية على هذا الملف.

أمّا الرؤى الروسية والصينية فهي تتوافق إلى حدٍّ كبير مع الرؤية الفلسطينية والعربية الرسمية في إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الضفة والقطاع. غير أن المصالح والاعتبارات السياسية والاقتصادية الروسية والصينية تجعل منهما طرفاً غير فاعل أو مؤثر بشكل حقيقي في المدى القريب من ناحية تفعيل عملية التسوية بما يخدم بشكل أفضل الرؤية الفلسطينية والعربية.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية:

قامت الرؤية الصهيونية على أساس "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، لذلك، فإنها لم تكن تعترف بوجود الشعب الفلسطيني، لأنه يمثل نقيضاً لرؤيتها وروايتها الدينية والتاريخية. واعتبرت أن هؤلاء العرب الفلسطينيين طارئين على المكان، وغير متجذرين فيه، ويمكن استيعابهم في البلدان العربية، حيث توجد 22 دولة عربية بينما لا يوجد غير "إسرائيل" واحدة!! لذلك، ليس هناك شعور بالذنب لدى الإسرائيليين بسبب تهجير الفلسطينيين، وحرمان اللاجئين من حق العودة.

غير أن هذه الرؤية اصطدمت بصمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وبإصرار اللاجئين على حق العودة ورفض التوطين، وبظهور حركات المقاومة داخل فلسطين وخارجها، وبالثورات والانتفاضات المتتالية، التي شغلت العالم، وجعلت القضية الفلسطينية العنصر الرئيس لاستمرار الصراع في الشرق الأوسط، وأحد أهم بؤر التوتر العالمي. كما لم يعد بإمكان "إسرائيل" تجاهل حقائق النمو السكاني الفلسطيني في فلسطين التاريخية، الذي يتوقع أن يساوي عدد اليهود سنة 2015 وأن يزيد عليه بنحو 300 ألف فلسطيني سنة 2020. ولم يعد بإمكان "إسرائيل" تجاوز تطور الوضع الدولي منذ أن عادت

الأمم المتحدة في سنة 1969 لتتعامل مع قضية فلسطين باعتبارها قضية شعب وليست قضية لاجئين فقط، واعترفت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

أراد الإسرائيليون تغيير نظرة الشعوب والأنظمة العربية والإسلامية لهم باعتبارهم كياناً "مغتصبا ودخيلا" يجب اجتثاثه، إلى كيان سياسي "طبيعي" و"ظاهرة صحية" و"إضافة نوعية وتنموية" للمنطقة. ولم يكن ذلك ممكناً إلا عبْرمشروع تسوية ينهي حالة الصراع، ويغلق الملف الفلسطيني إلى الأبد، ويؤسس لعلاقات سياسية واقتصادية وتطبيعية شاملة، كما يؤسس لثقافة السلام مع البلدان العربية.

ومن جهة أخرى، لاحظ الإسرائيليون مخاطر استراتيجية ثلاثة تتهددهم كما يشير الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا (أهم مؤتمر استراتيجي إسرائيلي سنوي):

- تصاعد التيار الإسلامي المقاوم في داخل فلسطين.
- تصاعد قوة التيارات الإسلامية "المتطرفة" وتضاعف شعبيتها في البلاد العربية المحيطة بـ "إسرائيل"، مع ضعف الأنظمة الحاكمة فيها وتضعضعها، مما يجعلها مرشحة للسقوط بيد هذه التيارات.
- تزايد مخاطر النمو السكاني الفلسطيني في داخل فلسطين التاريخية (فلسطين المحتلة 1948، والضفة الغربية وقطاع غزة) شكّل عنصر قلق أساسي للإسرائيليين، خشوا منهم أن يفقدهم أغلبيتهم اليهودية يوماً ما[1]. إذ يشكل الفلسطينيون

(1) انظر التغطية الصحفية للموضوع في: جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، و**الحياة**، وجريدة **القدس العربي**، لندن، 2006/1/1؛ وجريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، 2006/1/4.

في فلسطين التاريخية في أوائل 2010 نحو 49.1% (نحو 5.2 ملايين) مقابل 50.9% لليهود (نحو 5.6 ملايين)[1].

ويعيش نحو أربعة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع، لذلك فإن فكرة ضمَّ كلّ الضفة والقطاع أصبحت أمراً مستبعداً، لأنها تهدد الأساس الذي تقوم عليه الفكرة الصهيونية وهو يهودية الدولة. لذلك، أصبح هناك توافق بين معظم التيارات الإسرائيلية، يدعو إلى معادلة تجمع ما بين الاحتفاظ بأكبر قدر من الأرض مع التخلص من أكبر قدر من السكان.

وقد دفعت هذه المخاطر القادة الإسرائيليين للتعامل بجدية أكبر مع مسار التسوية، حيث قد لا يجدون فرصاً مستقبلية أفضل لفرض شروطهم في واقع فلسطيني وعربي ضعيف ومنقسم ومتخلف، وفي ظلّ ظروف دولية تقف إلى جانبهم.

وبشكل عام، فإن إشكالية التسوية عند الإسرائيليين مرتبطة أساساً بعملية المزاوجة بين مثلث:

- الحفاظ على الأمن.
- الحفاظ على الأرض.
- الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة.

وقد تختلف أحجام أضلاع المثلث وزواياه، عند جهة دون أخرى، بناء على ترتيب الأولويات وطريقة النظر إلى الأحداث والتحديات؛ لكن النقاط الثلاثة تبقى مغروسة وإن بنسب متفاوتة في الفكر والوجدان الصهيوني؛ ولدى كلّ المدارس والتيارات الصهيونية.

(1) انظر التفصيلات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pop_2009-A.pdf

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي سنة 1948 وحتى الآن لم يستطع أي حزب إسرائيلي أن يحكم منفرداً، أو أن يأخذ أكثر من نصف مقاعد الكنيست الإسرائيلي. و"إسرائيل" قائمة على نوع من الإدارة الإيجابية لعملية الاختلاف السياسي والأيديولوجي، تؤدي لتشكيل تحالفات متفاهمة على قضايا اجتماعية واقتصادية وتعليمية...، لكنها في القضايا السياسية ومشاريع التسوية يمكن أن تتفق على ما لا يمكن أن تتنازل عنه، وليس ما يمكن أن تتنازل عنه. لذلك، تميزت البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية بذكر ما هو "لا" وليس بذكر ما هو "نعم".

لعبت عقلية الخوف والحذر من الآخر، أو ما يمكن أن يسمَّى عقدة "الجيتو" وعقلية "السور والقلعة" لدى الإسرائيلي، دورها في تكريس دور الأمن في أيّة تسوية، ولأن "إسرائيل" قائمة على اغتصاب الأرض واستخدام القوة، فإنها أصبحت جيشاً له دولة أكثر منها دولة لها جيش، وهو ما كرّس دور الجيش في صناعة القرار، وفوق ذلك فكثيراً ما يتقاعد القائد العسكري ليصبح زعيماً سياسياً.

وقد استفاد الإسرائيليون من وجود "نظام ديموقراطي مؤسّسي" مركّب أساساً ليخدم اليهود الصهاينة، كما استفادوا من المؤسسات العلمية ومراكز الدراسات ومن الخبرات الاستراتيجية والسياسية المتوفرة لديهم، بحيث يستطيعون إدارة العملية التفاوضية باحتراف كبير، مستفيدين من عناصر القوة التي لديهم ومن الفرص المتاحة.

قامت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية على أساس "إدارة الصراع" وليس على أساس "حل الصراع" وهي تسعى إلى إضعاف الخصم بكل الطرق، إلى أن يقبل بالخيار الوحيد المتاح إسرائيلياً، وهو ما يفسر إطالة عملية التفاوض. لذلك، رفضت "إسرائيل" نهج

التـــسوية الـــشاملة من خلال مؤتمر دولي، ورفضت كشف أوراقها النهائية، وتبنت سياسة "الخطوة خطوة" وجزأت التسوية إلى مسارات منفصلة، ثم جزّأت المسارات المنفصلة إلى مراحل ومحطات[1].

واستفادت "إسرائيل" في العملية التفاوضية من مزايا:

- غياب التكافؤ في ميزان القوى لمصلحة "إسرائيل" التي تسيطر علـــى الأرض وتـــتحكّم في حياة السكان. وتستطيع نظرياً إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعة.
- الـــنفوذ الصهيوني – الإسرائيلي الدولي، وقدرته على التأثير وصناعة القرار في الولايات المتحدة وعدد من الدول الكبرى، والدول ذات الأوزان السياسية والاقتصادية في العالم.
- حالة ضعف وعجز وانقسام فلسطيني وعربـــي وإسلامي.
- إدارة فلـــسطينية للمفاوضات تعاني من ضعف التنظيم ونقص الخـــبرة، وفوقـــية القـــرارات، وغـــياب الـــرؤية السياسية والاستراتيجية، والانقسام الداخلي[2].

وحـــرص الإســـرائيليون طوال فترة المفاوضات على استخدام تكتـــيكات مرتبطة بعدم تقديم مبادرات رسمية تحدد الشكل النهائي للتـــسوية، وإبقاء العملية التفاوضية... عملية مستمرة ولا نهائية، مع تجنب الوصول إلى حالة انسداد تام، وتشجيع المفاوضات غير الرسمية الـــتي تجري بين أطراف إسرائيلية غير رسمية أو غير مؤثرة في صناعة القـــرار مع أطراف فلسطينية متصلة مباشرة بصانع القرار الفلسطيني، للحصول على تنازلات مسبقة من الطرف الفلسطيني دونما أيّ التزام

(1) انظر: مجدي حماد، **مـــستقبل التسوية** (بيروت: دار النهضة العربية، 2009)، ص 386–387.

(2) المرجع نفسه، ص 367.

إسرائيلي مقابل، كما حدث في تفاهمات يوسي بيلين – محمود عباس آخر 1995، وفي وثيقة جنيف 2003. واستخدم الإسرائيليون وسائل قذرة للضغط على المفاوض الفلسطيني، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني، كالحصار، والاغتيالات والاعتقالات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وإغلاق المعابر، ومنع حركة العمال، وإعادة الاحتلال، وتدمير البنى التحتية... وغيرها[1].

ولا تختلف التيارات الإسرائيلية الرئيسة في القضايا الكلية إلا ببعض التفاصيل، ولكنها تختلف في تقدير حجم التنازلات القصوى الممكن تحصيلها من الفلسطينيين، ومدى إمكانية المضي قدماً في ممارسة الضغوط لتحصيلها، دون أن يؤدي ذلك إلى آثار عكسية كسقوط خيار التسوية نهائيا أو حلول قيادات فلسطينية وعربية، جديدة أكثر صلابة و"تطرفاً" واستعداداً لإعادة الأمور إلى مربعها الأول.

تعمّد الإسرائيليون ألاّ يقدّموا شكلاً واضحاً للحلّ النهائي بعد اتفاق أوسلو، وأخذ إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي يتحدّث عن كيان فلسطيني هو أكثر من حكم ذاتي وأقلّ من استقلال كامل، و لم يمانع في تسميته دولة فلسطينية. وحاولت القيادة الإسرائيلية أن تحسم عدداً من قضايا الحلّ النهائي فأعلنت منذ البداية رفض عودة اللاّجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة سنة 1948، وأعلنت أن القدس الموحدة، شرقية وغربية، عاصمة موحّدة لـ "إسرائيل"، كما أصرّت على بقاء الكتل الاستيطانية ورفضت وقف الاستيطان فيها.

وبحسب عدد من المصادر، فقد جرت سنة 1995، محادثات سرّية بين يوسي بيلين Yossi Beilin ومحمود عباس (أبو مازن)،

(1) انظر: **المرجع نفسه**، ص 364–366.

ووصـــل الطرفان إلى تفاهمات حول عدد من القضايا النهائية عُرفت بتفاهمات بيلين – عباس؛ وتلخّصت فيما يلي:

- تعترف "إسرائيل" بدولة فلسطينية منـــزوعة السلاح.
- تـــضمّ "إســـرائيل" جزءاً من الضفة الغربية يشمل كثيراً من المـــستعمرات، وســـيتمّ ذلـــك في إطار تبادل الأراضي بين الطـــرفين، حيث سيأخذ الفلسطينيون مساحات من الأرض على طول قطاع غزّة.
- لـــن يعـــود أحـــد من اللاّجئين للمناطق الإسرائيلية، ولكن لـــن يكـــون هـــناك حـــدّ لانتقالهم إلى الدولة الفلسطينية الموعودة.
- بالنسبة إلى القدس تعترف "إسرائيل" بعاصمة للفلسطينيين في محافظـــة القـــدس في منطقة مثل قرية "أبو ديس". أمّا شرقي القـــدس فسيتمّ التعامل معها على أنّها منطقة متنازع عليها؛ وسيبقى الوضع الراهن لأمد غير محدود[1].

لم تأخذ هذه التفاهمات شكلاً رسمياً لدى الطرفين، كما لم يتم التوقيع عليها، غير أن يوسي بيلين أكّد وجودها ونشر محتواها، ورغم أنّ أبا مازن نفى وجود هذه الوثيقة، إلاّ أنه أكّد أنه كان هناك حوار ســـرّي يجـــري بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؛ وأنه التقى مرة واحدة ببيلين بحضور الوفدين، حيث تم المرور على كافة النقاط التي جـــرت مناقشتها، وأن بيلين سأله إن كان يوافق على عرض النقاط المـــتفق عليها على رئيس الوزراء في ذلك الوقت إسحق رابين، وأن

(1) See: William Quandt, "Israeli-Palestinian Peace Talks: from Oslo to Camp David II," in Tamara Cofman Wittes (editor), *How Israelis and Palestinians Negotiate* (Washington, U.S. Institute for Peace, 2005), p. 27.

عباس أجاب بالموافقة، وأن الأمر توقّف عند هذا الحد[1]. ويظهر من سياق حديث عباس أن هناك نصاً مكتوباً، وافق عباس على رفعه لرابين، دون توضيح لمضمونه. ولعل عباس لم يجد دعماً من القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت لهذه التفاهمات، مما أدّى لوضعها على الرّف.

ما هو مهم في هذه التفاهمات غير الرسمية (إن صَحّت) أنها قدمت تنازلات حاسمة من قيادات فلسطينية نافذة في فترة مبكرة، وسنلاحظ أن الطرف الإسرائيلي يتعامل معها كسابقة يُبنى عليها وكحق مكتسب تمّ تحصيله؛ ورغم أنّ هذه التفاهمات ليست ملزمة للطرفين، إلا أنّنا سنلاحظ أنّ الطّرف الإسرائيلي سوف يظل "يدندن" في مبادراته التالية حولها.

تميّز المسار التفاوضي في الفترة 1993–1999 بالدخول في التفصيلات وعقد الاتفاقات الجزئية (اتفاقات القاهرة، وطابا، وواي ريفر، وشرم الشيخ). وعندما عاد حزب العمل بقيادة إيهود باراك للحكم بعد ثلاث سنوات من حكم الليكود 1996–1999، أعلن رغبته في الوصول إلى تسوية نهائية لكنه قدم برنامجاً سياسياً مبنياً على "اللاءات الخمس":

- لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أَبَديّة موحّدة لـ "إسرائيل".
- لا لعودة "إسرائيل" إلى حدود ما قبل حرب 1967.
- لا لعودة اللاّجئين الفلسطينيين.
- لا لإزالة المستعمرات اليهودية في الضّفّة والقطاع.

---

(1) انظر: **موقع شبكة الشرق الأوسط** http://www.mideastweb.org/beilinabumazen1.htm

- لا لوجـــود جيش عربـــي في الضّفّة الغربيّة (بمعنى أن تكون الدّولة الفلسطينية دون جيش وغير مكتملة السيادة).

ومـــع تصاعد حالة الإحباط الفلسطيني من المماطلة الإسرائيلية، وتـــزايد الانتقادات للسلطة الفلسطينية بسبب ضعف أدائها، وقمعها للمعارضـــة، واتّهامها بانتشار الترهل والفساد في أجهزتها، تواصلت مفاوضات المرحلة النهائية خوفاً من انفجار الأوضاع وانهيار مشروع التـــسوية، وبـــدأ الطرفان بكشف أوراقهما رسمياً، وصرح باراك في حزيـــران/يونيو 2000 إن "مفاوضات السلام مع الفلسطينيين بلغت درجة نضج تسمح بالوصول إلى اتفاق"[1].

ذهب الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى كامب ديفيد بدعوة مـــن الـــرئيس الأمريكي كلينتون حيث عقدت مفاوضات ماراثونية للوصـــول إلى تـــسوية نهائية في الفترة 12-2000/7/25. ويظهر أن موضـــوع الحـــدود والكـــتل الاستيطانية كانا من الأمور التي يمكن الـــتفاهم علـــيها (أكثر من 90% من الضفة وكل القطاع، مع تبادل الأراضي، وبقاء الكتل الاستيطانية)، غير أن موضوعيْ القدس وعودة اللاّجـــئين بقـــيا دونما حلّ؛ ممّا أدّى إلى انهيار المفاوضات، واندلاع انتفاضة الأقصى بعد ذلك بشهرين.

قلـــبت انتفاضـــة الأقصى (2000-2005) الأوضاع رأساً على عقب، وتحوّل المزاج الفلسطيني نحو المقاومة، وبتأييد ودعم غير معلن مـــن ياســـر عـــرفات، وبـــرزت حماس بقوّة من جديد؛ كما عاد الإســـرائيليّون لاســـتخدام كلّ ما في جعبتهم من وسائل قمع ودمار وإرهـــاب. وتحول المزاج الإسرائيلي نحو مزيد من التطرّف، واضطرّ

(1) **الخليج**، 2000/6/24.

بـــاراك للاستقالة في 2000/12/9، وفاز أريل شارون في الانتخابات العامـــة في 2001/2/6 ضدّ منافسه باراك بأغلبية تاريخية وبفارق يزيد عـــن 25%، مما أكّد عودة التيار الليكودي المتشدد إلى الصدارة من جديد.

اســـتمرّ شـــارون في الحكم حتى مطلع سنة 2006، وشهدت مـــرحلته تعطل مسار التسوية، وانشغال "إسرائيل" بقمع الانتفاضة، ومحاولة إيجاد حلول بديلة. لم يكن شارون يؤمن بالتسوية، فقد كان قد صوّت ضدّ اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، كما صوّت ضدّ اتفاق أوسلو، وتحفّظ على اتفاق التسوية مع الأردن. وأعلن مراراً أن اتفاق أوســـلو قد مات. وحتى سنة 2005 كان مُصرّاً على أنّ اتفاق أوسلو كان "أكبر خطإ قامت به حكومة إسرائيلية"، حسب مقابلة مع مجلة الـــتايم الأمـــريكية في أيار/مايو 2005. لذلك فقد عمل على إفراغ الاتفـــاق من محتواه، وأرجع المفاوضات سنوات إلى الوراء، فعرض علـــى الفلـــسطينيين حكماً ذاتياً على 40-45% من الضفة الغربية، ورفـــض الدخول في أية مباحثات قبل توقّف الانتفاضة. وفي أواخر تـــشرين الثاني/نوفمبر 2001 حاول أن يُسوّق فكرة دولة غزّة أوّلاً. وقـــد أعـــادت "إسرائيل" اجتياح المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلـــسطينية في الـــضفة الغربية وقطاع غزة، ودمّرت البنى التحتية، ومقارّ الشرطة الفلسطينية، وحاصرت عرفات نحو سنتيْن ونصف في مقرّه في رام الله، حيث توفّي في ظروف غامضة، بعد نقله للعلاج في بـــاريس، في 2004/11/11. كمـــا أدّت العملـــيات الإسرائيلية إلى استشهاد نحو 4160 فلسطينياً وجرح 45 ألفاً.

اســـتفادت "إسرائيل" من وجود جورج بوش الابن في الحكم طـــوال ثماني سنوات 2001/1/20-2009/1/20، ومن صعود اليمين

الديني والمحافظين الجدد في أمريكا، ومن نتائج أحداث 2001/9/11، ومن الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان.

لم يكن شارون معنياً بتفاهمات تينيت Tenet Cease-fire Plan ولا بتقرير ميتشل Mitchell Report، ولا بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. ولكنه كان معنياً بكسر إرادة الشعب الفلسطيني، وبخفض سقف توقّعات قيادته السياسية، التي كان يريد منها أن تتعرّى أمام شعبها لتؤدّي دور الشّرطي في خدمة الاحتلال.

التّعامل الإسرائيلي مع خريطة الطريق:

ألقى جورج بوش في 2002/6/24 خطاباً حول رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، شكّل أساساً لفكرة مشروع خريطة الطريق. وقد تبنّت المشروع ما عرف بالرّباعية، وهي مكوّنة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة. وتمّ نشر المشروع رسمياً في 2003/4/30. والمشروع يدعو إلى الوصول إلى تسوية نهائية وفق برنامج زمني ينتهي سنة 2005 على أساس إقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات مجلس الأمن 242 و338 و1397، مع الوضع في الاعتبار المبادرة السعودية التي تبنّتها قمة الزعماء العرب في بيروت في 2002/3/28. وخريطة الطريق موزَّعة على ثلاث مراحل، ومبنيّة على أساس القيام بإجراءات بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وانبنت مرحلتها الأولى على وقف الانتفاضة وضبط الأمن وإصلاح السلطة، وإجراء انتخابات جديدة للفلسطينيين، في مقابل الوقف الإسرائيلي للاستيطان.

لم تقدّم خريطة الطريق تصوّراً نهائياً متعلقاً بالقضايا الجوهرية (القدس، اللاّجئون، الاستيطان، الحدود، السيادة...)، ولم تقدّم من

جهـــة ثانية أية آلية حقيقية تلزم الطرف الإسرائيلي بتنفيذ التزاماته، كمـــا أنها من جهة ثالثة انشغلت بكيفية ضمان أمن القوّة التي تحتلّ الأرض وتغتصبها، بدلاً من توفير الأمن لضحايا الاحتلال.

في 2003/5/25 أقـــرّت الحكـــومة الإسرائيلية مبدئياً خريطة الطـــريق، مـــع وضع 14 تحفظاً عليها، أفرغتها عملياً من محتواها. وأبـــدى الأمريكيون تفهّمهم للتحفظات الإسرائيلية. وقد تضمنت الـــتحفظات الإســـرائيلية إنهاء الانتفاضة، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية لتقوم بجهود حقيقية، وفق المعايير الإسرائيلية، لمنع "العنف"، كمـــا أن علـــى السلطة الانتهاء من تفكيك المنظمات "الإرهابية" (حمـــاس والجهـــاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى... وغيرها) وتـــدمير بنيتها التحتية، وجمع الأسلحة غير القانونية، ومنع تهريبها، ووقـــف أيـــة دعوات تحريضية، قبل بدء المرحلة الثانية من خريطة الطـــريق. كـــان هذا هو التحفظ الأول فقط، وهو يكفي لتعطيل خـــريطة الطريق مدّة سنوات، كما يقدم مشروع حرب أهلية بين الفلسطينيين. أمّا التحفّظات الأخرى، فقد اشترطت قيادة فلسطينية جديـــدة، وألغت القيمة الزمنية لخريطة الطريق، واستبعدت مرجعية المـــبادرة الـــسعودية، وقرار مجلس الأمن 1397 الداعي لإقامة دولة فلسطينية، فضلاً عن اشتراطها أن يعلن الفلسطينيون حقّ "إسرائيل" في الوجود كدولة يهودية، وأن يتخلّوا عن حق العودة إلى فلسطين المحتلة سنة 1948.

ورغم انتهاء المدة الزمنية لتنفيذ خريطة الطريق مع نهاية 2005، إلاّ أنّهـــا ظلّت المرجعيّة المعتمدة التي تتحدّث عنها جميع الأطراف، ووســـيلة الضّغط على الفلسطينيين، الذين كانوا الجهة الوحيدة التي نفّـــذت مـــا عليها من التزامات!! أمّا الإسرائيليّون، فلم ينفّذوا حتى

مطلع سنة 2010 ما عليهم في المرحلة الأولى من خريطة الطريق وهو وقف الاستيطان.

الفصل أحادي الجانب (دولة الحلّ المفروض):

تقوم فكرة الفصل أحادي الجانب على أساس أن تفرض "إسرائيل" الشكل النهائي لحدودها وللتسوية، بالمحافظة على أكبر مساحة من الأرض، والتخلص من أكبر عدد من الفلسطينيين، ودون أن تضطرّ لدفع استحقاقات باهظة، مرتبطة بالقدس أو اللاجئين أو تفكيك المستعمرات في الضفة الغربية؛ وبحيث يبدو الأمر في نهاية المطاف مشكلة حدودية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يمكن أن تموت مع الزمن. وقد هيمنت فكرة الفصل أحادي الجانب على الرؤية السياسية الإسرائيلية في الفترة من 2003 وحتى 2006.

برزت فكرة الفصل أحادي الجانب إثر تنفيذ إحدى العمليات الاستشهادية في 1995/1/22، حيث أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بتشكيل فريق أمني يدرس خطة للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي الشهر التالي لاندلاع انتفاضة الأقصى (أي في تشرين الأول/أكتوبر 2000) قدم خبيران إسرائيليان هما شاؤول أرئيلي Shaul Arieli وموتي كريستيل Moti Kristal خطة للفصل، تلقّفها رئيس الوزراء آنذاك إيهود باراك لتكون بديلاً محتملاً إذا فشلت المفاوضات. ولم يكن شارون مؤمناً بهذه الفكرة لأنها ستجبره في النهاية على التنازل عن جزء مما يسميه "أرض إسرائيل". غير أن فشله في قمع الانتفاضة، مع عدم اقتناعه بتقديم الحد الأدنى المتوقع لإنجاح مسار التسوية، قد دفعه لأخذ الأمر بجدية، خصوصاً بعد أن أعدّ وزيران في حكومته هما وزير الدفاع بنيامين بن أليعازر ووزير

الأمـــن الداخلـــي عوزي لنداو، خطّة جديدة للفصل عرضت على شـــارون في 2001/6/6[1]. ثم أخذت الفكرة تحتل مركز الصدارة في الجـــدل الإســـرائيلي. وفي 2003/12/18 أعلن شارون تبنّيه للفكرة، وبعـــد نحو شهرين قدّم خطته للفصل متضمّنة الانسحاب من قطاع غـــزّة مع حراستها ومراقبتها لحدوده الخارجية، وسيطرتها على مجاله الجـــوّي. وتـــضمّنت خطّة الفصل في الضفّة الغربية الاحتفاظ بست كتل استيطانية، إضافة إلى شرقي القدس وما حولها من مستعمرات. وتـــرك شـــارون الأمر غامضاً حول مدى سيطرة الفلسطينيين على الأراضي التي سينسحب منها الإسرائيليون من الضفة الغربية. ويظهر أنه كان يرغب في ألا يدخل جدل داخلي حول الأمر، كما لم يكن يرغب في إثارة خلافات مبكرة مع الأمريكيين وباقي الرباعية، وترك لكـــل فريق أن يضع توقعاته وتمنياته دون أن يلتزم بشيء؛ وإن كان مـــن الواضـــح أنـــه لن يسمح بإنشاء دولة فلسطينية حقيقية، كما ســـيمارس هيمنته على الحدود. غير أنّ مسار جدار الفصل العنصري كان يعبّر بشكل صارخ وفعّال، وإن كان غير معلن رسمياً، عمّا يمكن أن تحتفظ به "إسرائيل" نهائياً.

كانـــت الحجّة التي تولّى الإسرائيليون تسويقها لخطّة الفصل أنه لا يوجد شريك فلسطيني بالإمكان التفاوض معه؛ أمّا المعنى الحقيقي فهـــو طالما لا يوجد طرف فلسطيني يقبل الإملاءات الإسرائيلية، فإنه لن يكون هناك شريك يُتفاوض معه.

---

(1) انظـــر حول جذور خطة الفصل مثلاً: "شعار الفصل وإنشاء الجدران العالية يسيطر على عقول الجميع في إسرائيل، "**الشرق الأوسط**، 2001/6/9؛ وهاني حبيب، "خطة الفصل جدار من الأوهام الشائكة، "مجلة **رؤية**، العدد 12، في: http//www.sis.gov.ps/arabic/roya/12/page6.html

لاقت خطة الفصل أحادي الجانب دعماً أمريكياً في المؤتمر الصحفي المشترك بين بوش وشارون في واشنطن في 2004/4/14. وجرت تجزئة تنفيذ الخطة بحيث تبدأ الانسحاب من قطاع غزة وأربع مستعمرات منعزلة في الضفة الغربية، كما جرى تقديم الأمر وكأنه تضحية كبيرة وتنازل إسرائيلي مؤلم، ورغبة إسرائيلية "صادقة" في السلام. والحقيقة أن الإسرائيليين كانوا يفكّرون منذ فترة طويلة في التخلّص من القطاع، وعرضوا إعادته للإدارة المصرية. غير أنّه كان لانتفاضة الأقصى دور رئيس في دفع الإسرائيليين فعلياً للانسحاب من القطاع، بعد أن تحوَّل إلى عبء أمني واقتصادي كبير[1]. بدأ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في منتصف آب/أغسطس 2005، وتم إنهاؤه في 2005/9/11، وأعلنت "إسرائيل" انتهاء احتلالها للقطاع من جانب واحد، فيما أبقت سيطرتها على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية. وفي 2005/11/15 توصّلت إلى اتّفاق مع السّلطة الفلسطينيّة حول إدارة المعابر، بوجود إشراف أوروبي وتثبيت كاميرات مراقبة تبثُّ للطرف الإسرائيلي مباشرة كلّ ما يجري، مع حقّ "إسرائيل" في الاعتراض على دخول من تشتبه به وخروجه، حيث يبتُّ الأوروبيون في أمره خلال ست ساعات من احتجازه[2]. وقد احتفلت السلطة بافتتاح المعبر في 2005/11/25. ومن الجدير بالذكر أن مصر لم تكن طرفاً رسمياً في هذا الاتفاق؛ وإن كانت الحكومة المصرية قد أغلقت معبر رفح بعد سيطرة حماس على القطاع، بحجة الالتزام بهذا الاتفاق.

---

(1) اعترف بذلك شارون في مقابلته مع جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2005/8/12.

(2) انظر نص الاتفاق في السلطة الوطنية الفلسطينية، وزراة الشؤون الخارجية، اتفاقية المعابر:

http://www.mofa-gov.ps/ar/index.php?p=documents

تسبب مشروع الانسحاب أحادي الجانب في إحداث انقسام في حزب الليكود، الذي حاول التيار المتشدد والرافض فيه بقيادة نتنياهو إسقاط شارون عن قيادة الليكود وبالتالي رئاسة الوزراء، وهو ما دفع شارون للانسحاب من الليكود مع عدد كبير من أنصاره، وتشكيل حزب كاديما في 2005/11/21، بالاتفاق مع الكثير من قيادات حزب العمل ومؤيّديه، ومعظم قيادات حزب شينوى وأنصاره... وغيرهم. ورغم أنّ شارون دخل في غيبوبة منذ 1/4/ 2006، إلاّ أنّ حزبه الذي قام على فكرة الانسحاب أحادي الجانب انتصر في الانتخابات في 2006/3/28 بعد أن تولّى إيهود أولمرت قيادة الحزب.

يظهر أنّ الإسرائيليين كانوا يرغبون في أن تتم الترتيبات النهائية للحدود والمناطق التي ينسحبون منها مع الأمريكيين، وربما بمساعدة الأوروبيين[1]، ولكن ليس مع الفلسطينيين. وتوالت التصريحات الإسرائيلية في النصف الأوّل من 2006 مؤكّدة أنّ "إسرائيل" سترسم حدودها الدائمة بنفسها، وأنها ستضطرّ لفرض التسوية من دون استشارة الفلسطينيين[2]. وتحدّث أولمرت عن خطة الفصل أو ما أصبح يعرف بخطة "الانطواء" أو "التجميع"، بأنه سيتم الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية وبما وراء الجدار العازل، وأنّ بإمكان الفلسطينيين أن يقيموا دولتهم في المساحة المتبقية. وأن الحدود الجديدة حتى وإن

(1) انظر: جريدة **السفير**، بيروت، 2006/1/3، نقلاً عن جريدة **معاريف**، 2006/1/2؛ وانظر: موقع عرب 48، 2006/4/8؛ و**الحياة الجديدة**، 2006/3/23.

(2) انظر مثلاً تصريح أولمرت المنشور في: **الحياة**، 2006/1/24؛ وتصريح شاؤول موفاز المنشور في: جريدة **الأيام**، فلسطين، 2006/3/6.

لم يتم الاعتراف بها "فستلقى الدعم الفعلي من الأطراف المهمة الحقيقية في العالم"[1].

عيَّن شارون قبل دخوله في الغيبوبة طاقماً مهنياً متخصصاً لبلورة خطة الفصل أحادي الجانب، وتقدير المصروفات، وإيجاد الطرق القانونية لتطبيق الخطة، والسعي إلى نيل اعتراف دولي بالحدود الجديدة[2]. وأعلن أولمرت في أول جلسة لحكومته أن مهمتها المركزية ستكون ترسيم الحدود الجديدة لـ "إسرائيل" بشكل أحادي[3]. تطل حماسة الحكومة الإسرائيلية لخطة الفصل، إذ بدأ الاحباط يدبّ سريعا تجاهها في النصف الثاني من سنة 2006؛ وأخذت تتراجع عن سلّم أولويات الحكومة، حتى وُضعت على الرَّف، وكان أبرز أسباب ذلك[4]:

- فوز حماس في الانتخابات، وتشكيل حكومتها، والفشل في إسقاطها، والخوف من اعتبار الانسحاب انتصاراً لحماس، وتثبيتاً لنفوذها على الأرض.
- فشل الهجوم الإسرائيلي على لبنان وحزب الله في صيف 2006، وتزايد القناعات بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله ومن قدرات المقاومة، مما زاد من مخاوف تكرار هذا السيناريو في الضفة الغربية.
- تراجُع شعبية أولمرت وحزب كاديما، وضعف ثقة الناخب

(1) انظر حوار أولمرت المنشور في: **الأيام**، 2006/3/11، نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**.

(2) جريدة **هآرتس**، 2006/5/8.

(3) **الخليج**، 2006/5/8.

(4) انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 100.

الإســـرائيلي به وبالتحالف الحاكم، مع تصاعد شعبية اليمين المتشدد، مما أضعف قدرة أولمرت على المناورة والحركة.

- ظهـــور قناعات بضرورة دعم محمود عباس ورئاسة السلطة، والتنسيق معه في مواجهة حماس.
- انشغال الداخل الإسرائيلي بفضائح الفساد، وملفات التحقيق في الحرب على لبنان.
- ظهـــور صعوبات عملية أمنية واقتصادية وقانونية عند دراسة تطبـــيقات الخطـــة على الأرض. وهو ما أشارت إليه "لجنة التجمـــيع" التي درست الانسحاب أحادي الجانب وقدمت تقريرها في منتصف آب/أغسطس 2006[1].

ومـــع نهاية الحرب على لبنان، كان قد ظهر تفكك واضح في القـــوة الدافعـــة وراء الخطة (حزب كاديما) تجاه إمكانية تنفيذ خطة الفـــصل، وأخذ عدد كبير من وزراء الحزب وأعضائه في الكنيست يعارضها. وأخبر أولمرت عدداً من وزرائه أن الخطة لم تعد تقف على سُـــلَّم أولوياته[2]؛ أما نائبه شمعون بيريز، فصرَّح ليديعوت أحرونوت في 2006/9/8 أن الخطة "انتهت سياسياً ونفسياً وعملياً"[3].

العودة إلى خيار الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض:

أربـــك فـــوز حمـــاس في الانـــتخابات القيادتين الفلسطينية والإســـرائيلية، كمـــا أربك مسار التسوية السلمية، وانشغل الجميع بمحـــاولات إسقاط حماس أو تطويعها. وسعت "إسرائيل" من طرفها

(1) انظر حول التقرير: عرب 48، 2006/8/15.
(2) عرب 48، 2006/8/18.
(3) جريدة **النهار**، بيروت، 2006/9/9.

لتعمـــيق الانقـــسام الفلسطيني وتشجيع الاقتتال الداخلي، ورفضت وثـــيقة الوفاق الوطني كما رفضت اتفاق مكة، وعملت على حصار أيـــة حكـــومة وحـــدة وطنـــية فلسطينية تكون حماس جزءاً منها ومقاطعتها.

وعـــندما شكّل الرئيس عباس حكومة الطوارىء برئاسة سلام فياض في رام الله إثر سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، فـــتحت "إســـرائيل" مجالات التعاون وخصوصاً الأمنية مع الحكـــومة في رام الله. وعاد الحديث عن تحريك مسار التسوية الذي تكلّل بمؤتمر أنابوليس للسلام في الولايات المتحدة في 2007/11/27. وبينما نشطت الحكومة الفلسطينية في رام الله في تفكيك البنى التحتية لحماس وباقي فصائل المقاومة، وتنفيذ كل الاستحقاقات المطلوبة في خـــريطة الطـــريق؛ فقد بدت شريكاً مقبولاً في عملية التسوية دفع الإســـرائيليين إلى استئناف المفاوضات معها. ولم يكن ثمة جديد في جوهر الأفكار الإسرائيلية التي ظلّت تتحدث عمّا هو أكثر من حكم ذاتي وأقـــلّ مـــن دولة مستقلة. وظلت "اللاءات" الإسرائيلية المتعلقة باللاجـــئين والقدس والاستيطان والحدود والسيادة على الأرض محل إجمـــاع بين التيارات الإسرائيلية الأساسية؛ وإن اختلفت في النِّسب وفي أشـــكال التنفيذ. كما استمرّت التكتيكات الإسرائيلية في تضييع الوقت، والاستمرار في برامج التهويد والاستيطان.

وظهـــر عـــدد من المقترحات لقيادات إسرائيلية محسوبة أساسا علـــى حزب كاديما الذي استمر في الحكم حتى شباط/فبراير 2009 (أولمرت، ليفني، بيريز، حاييم رامون...) تدعو إلى انسحاب من نحو 90% مـــن الضفة الغربية مع بقاء الكتل الاستيطانية، وإجراء عملية تبادل أراضٍ لتعويض الفلسطينيين عمّا سيفقدونه بسبب المستعمرات.

ولكن الحد الأعلى الإسرائيلي لم يكن ليصل إلى الحد الأدنى الفلسطيني، فيما يتعلق بالقدس واللاجئين والسيادة على الأرض. كما هدّد شركاء أساسيون بالخروج من الائتلاف الحاكم إذا قُدِّمت تنازلات يرفضونها، فهدّد حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف بالخروج إذا قدمت الحكومة تنازلات لا يقبلها بخصوص الاستيطان والدولة الفلسطينية، كما هدّد حزب شاس الديني بالانسحاب إذا تمّ أيّ اتفاق يمسّ القدس وعودة اللاجئين[1].

وشهدت سنة 2009 عودة اليمين المتطرف بقيادة الليكود للحكم، والذي كان لا يزال يعتقد أنه بالإمكان "عصر" الفلسطينيين أكثر لتحقيق المزيد من التنازلات. ورغم نشاط الولايات المتحدة تحت حكم أوباما في تحريك عملية التسوية إلا أنها فشلت في فرض أبسط استحقاقات خريطة الطريق، وهو الوقف الإسرائيلي التام للاستيطان. وتمكن رئيس الحكومة نتنياهو من الالتفاف على الضغوط الأمريكية بضغوط مضادة عن طريق اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وعن طريق الإعلان مبدئياً عن القبول بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، شرط اعترافها بـ "يهودية إسرائيل"، والتنازل عن حق العودة للفلسطينيين... وغيرها[2].

وقد تعطّل مسار المفاوضات طوال سنة 2009 مع إصرار "إسرائيل" على الاستمرار في الاستيطان، وإصرار السلطة الفلسطينية على وقفه. ويبدو الموقف الإسرائيلي في مطلع 2010 تجاه إقامة الدولة الفلسطينية محكوماً بخمس نقاط تدعو إلى التعجيل بعقد التسوية:

---

(1) انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 107–111.

(2) **يديعوت أحرونوت**، 2009/6/14.

وجود مخاوف إسرائيلية من أن انسداد مسار التسوية، وانتشار حالة الإحباط قد يؤدي إلى عودة الفلسطينيين إلى خيارات المقاومة والانتفاضة وإلى انهيار مسار التسوية.

وجود مخاوف إسرائيلية من أن استمرار الاحتلال، مع النموّ السّكّاني الفلسطيني في فلسطين التاريخية سيؤدّي إلى وجود أغلبية فلسطينية في سنوات قليلة، قد تدفع الفلسطينيين إلى خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، وإلى أساليب المقاومة على طريقة السّود في جنوب أفريقيا والتي قد تلقّى تعاطفاً دولياً، يقضي على خيار الدولتين، ويفتح المجال لإنهاء المشروع الصهيوني القائم على يهودية الدولة.

وجود مخاوف إسرائيلية من احتمال انهيار السلطة الفلسطينية، وصعود حماس ووراثتها للقيادة السياسية الفلسطينية، وبالتالي وجود خصم فلسطيني يعيد الأمور إلى المربّع الأوّل، ويحاول فرض شروط جديدة للعبة.

وجود مخاوف إسرائيلية من أنّ حالة الضعف والعجز العربي والإسلامي لن تستمرّ إلى ما لا نهاية، وإلى احتمال ظهور أنظمة "متطرفة" على الحدود مع "إسرائيل".

وجود مخاوف إسرائيلية من أنّ الدّعم الأمريكي والأوروبي لن يستمرّ إلى ما لا نهاية، وأنّ ظاهرة زيادة حالة العداء والضّيق بـ "إسرائيل" قد اتّسعت في العالم الغربي، ممّا يزعزع أحد أهمّ ركائز قوّتها وبقائها.

وفي المقابل هناك خمس نقاط تدفع الإسرائيليّين إلى التّريّث ومحاولة كسب الوقت:

تصاعد شعبية اليمين المتطرف والقوى الدينية التي تنظر للأمور من ناحية أيديولوجية، وتولّيها مقاليد الحكم، وهي تؤمن أنه ما زال

هـــناك مـــا يمكن أخذه من الفلسطينيين، وهي تقامر بالوقت لفرض شروطها ورؤيتها للتسوية.

نظـــام الحكم في "إسرائيل" القائم على ائتلافات حزبية عادة ما تكون هشّة ويسهل إسقاط أية حكومة بخروج أحزاب متحالفة دينية أو يمينـــية متطرّفة. وهو ما يجعل التوافق الإسرائيلي على الحدّ الأدنى المطلوب فلسطينياً أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

وجود مخاوف إسرائيلية من أنّ تراجع نفوذ فتح وضعف محمود عـــباس وفقدانه لشرعيته أو لجزء من شرعيته، وعدم سيطرة السلطة على قطاع غزة، فضلاً عن ضعف منظمة التحرير وتآكل مؤسّساتها، وتصاعد قوّة حماس... كل ذلك يعني أن القيادة الفلسطينية التي تدعم مـــسار التسوية غير مؤهّلة حقيقة للتحدث باسم الفلسطينيين كافة، وهـــي تكاد لا تمثل الضفة الغربية بحكم سيطرتها عليها، مع العلم أن حماس لا تزال تتمتّع بأغلبية تمثيلية تشريعية في كلٍّ من الضفة الغربية وقطـــاع غـــزة. وبعبارة أخرى، فإن لدى "إسرائيل" مخاوف من أن الطـــرف الفلسطيني غير قادر على دفع استحقاقات التسوية، وأنه لن يكون هناك قيمة كبيرة لتقديم تنازلات إسرائيلية في تسوية نهائية، إذا كـــان الفلسطينيون سيأخذونها حقوقا مكتسبة، ثم يركلون التسوية بأقدامهم، ويطالبون بالمزيد تحت قيادة فلسطينية جديدة.

وجـــود وضـــع إسرائيلي اقتصادي وعلمي وعسكري قوي، في مواجهة انقسام وتشرذم فلسطيني وعجز وضعف عربـــي، ولا يوجد من الناحية العقلية ما يجبر "إسرائيل" على تقديم تنازلات حقيقية كبيرة.

لا تـــزال "إســـرائيل" تتمتع بدعم أمريكي وغربـــي كبير، ولا يـــوجد في المـــدى القـــريب، مـــا يمكن أن يحوّل هذا الدعم باتجاه الفلسطينيين أو العرب.

وعلـــى هذا فإنّ الموقف الإسرائيلي سيظل محكوماً بلعبة "إدارة الصراع" وليس الحل النهائي للصراع، ولن يتّخذ خطوات حقيقية إلاّ إذا فرضت عليه فرضاً.

ثالثاً: موقف المفاوض الفلسطيني:

كمـــا أشـــرنا سابقاً، فإن المفاوض الفلسطيني سعى من خلال اتّفـــاق أوسلو إلى مراكمة الإنجازات على الأرض باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة على الضّفّة الغربية وقطاع غزّة، بعد حلّ المسائل المؤجّلة في المرحلة النهائية من المفاوضات خلال خمس سنوات.

وكمـــا لاحظنا فإن اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات افتقدت أيـــة آليات ملزمة للاحتلال بإنهاء احتلاله، وتركت تقدير الأمور له، وهـــو مـــا جعل المفاوض الفلسطيني دائماً عرضة للضغط والابتزاز وتخفـــيض ســـقف الـــتوقعات، وقد زاد الأمر سوءاً الأداء الباهت والـــرديء للمفاوض الفلسطيني، وضعف خبرته، ومظاهر الفساد في الـــسلطة الفلسطينية إدارياً وأمنياً ومالياً، مع ضعف الغطاء العربـــي والإسلامي؛ وانحياز الطرف الأمريكي للجانب الإسرائيلي.

بعـــد انكشاف العديد من الأوراق الفلسطينية لتصورات الحل النهائـــي في تفاهمـــات "أبو مازن – بيلين"؛ لم يكن لدى المفاوض الفلـــسطيني الكـــثير ليعطيه. خصوصاً وأن "إسرائيل" أخذت الحد الأقصى الفلسطيني منذ البداية، وأخذت تضغط للحصول على المزيد في أمور يعتبرها الفلسطينيون خطوطاً حمراء.

اضـــطرّت السلطة لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية التي كانت تَعِـــد الجمـــاهير الفلسطينية بها منذ أيلول/سبتمبر 1998، ثم هددت بإعلانهـــا في أيـــار/مايو 1999، ثم أيلول/سبتمبر 1999، ثم أيار/مايو

2000، ثم أيلـــول/سبتمبر 2000. و لم يكن الإسرائيليون يتعاطون مع هـــذه الـــتهديدات بجدية، طالما أن ذلك لن يغيِّر من واقع احتلالهم للـــضفة والقطاع. وحتى لو سبّب ذلك بعض المتاعب السياسية فإنه يمكن استيعابها في نهاية الأمر.

وفي منتصف سنة 2000 تسربت الأخبار عن مشروع فلسطيني للتـــسوية النهائية، نشرته جريدة يديعوت أحرونوت في 2000/6/25 على أساس ما أسمته "قائمة مطالب عرفات للسلام"، مشيرة إلى أنّها نقلته عن مصدر إسرائيلي رفيع. وقد تضمّن:

1. الانسحاب الإسرائيلي من 98.5% من الضفة الغربية.
2. المـــوافقة على بقاء جزء من المستعمرات تحت السيادة الإسرائيلية داخل حدود المستعمرة بالإضافة إلى خمسين متراً خارج جدرانها. وقـــد أشارت الوثيقة إلى أن عرفات سيوافق في النهاية على كتل استيطانية بحدود 4% من الضفة.
3. الموافقة على أنّ الشوارع المؤدية للمستعمرات تكون تحت السيادة الإسرائيلية، أمّا جوانب الشوارع فتحت السيادة الفلسطينية.
4. توضع القدس العربية (الشرقية) تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، وتكـــون عاصمة فلسطين، مع بقاء الحي اليهودي وحائط البراق "حائط المبكى" وحي المغاربة تحت السيادة الإسرائيلية، فضلاً عن القدس الغربية، ومستعمرات معاليه أدوميم وجيلو وراموت.
5. بالنـــسبة إلى الخليل: يُخلي الإسرائيليون مستعمرة كريات أربع وحي أبراهام أبينو في الخليل، ويُمنحون طريقاً حرة للوصول إلى الحرم الإبراهيمي.
6. يوافـــق الفلسطينيون على استئجار الإسرائيليين قطعة ضيقة على شريط غور الأردن مدة فترة محدودة وتحت السيادة الفلسطينية.

7. يجب أن يعترف الإسرائيليون بحق العودة الكامل للاّجئين الفلسطينيين، وبالاعتراف بمسؤوليتهم عمّا حدث لهم، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة. وقد أشارت الجريدة إلى أنّ هناك ليونة خلف هذا الموقف الرسمي، إذ أنّ المسؤولين الفلسطينيين سيوافقون في النهاية على إعادة 100 ألف فلسطيني في إطار جمع شمل العائلات.
8. الموافقة على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة من السلاح الثقيل.
9. تعويض الفلسطينيين عن المستعمرات الإسرائيلية التي ستضمها "إسرائيل" تحت سيادتها، وذلك بتسليمهم أرضاً مساحتها 200 كم^2 من الأرض المحتلة سنة 1948 (داخل الخط الأخضر). واقترح أن تتكون من جزأين، الأول منطقة طولية تُستخدم ممراً برياً بحيث تصل بين قطاع غزة وحاجز ترقوميا في أطراف جبل الخليل على حدود الضفة الغربية. أما الجزء الثاني فيكون جنوب مرج ابن عامر في منطقة القرية العربية "مقيبلة".
10. الإفراج عن كافة المعتقلين وتنفيذ فوري للانسحاب حسب اتفاق أوسلو[1].

وفي مفاوضات كامب ديفيد 12-2000/7/25 كانت معضلتا القدس واللاجئين سبباً في انهيار المؤتمر. فقد أصر الفلسطينيون على السيادة على شرقي القدس بما في ذلك المسجد الأقصى ورفضوا أية سيادة إسرائيلية مشتركة عليه. وأبدى المفاوض الفلسطيني استعداده للموافقة على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة

(1) **الخليج**، 2000/6/26.

لدولتين، كما استعد للاستجابة للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية بشأنها. وقد جرت محاولات لإنقاذ الموقف باقتراح تأجيل موضوع القدس سنتين أخريين غير أن عرفات رفض ذلك، وأصرّ على موقفه بإسناد مصري سعودي؛ وصرَّح بأن القدس "تحرق الحي والميت"، وبأنه "لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس".

أدّى انهيار المفاوضات إلى اندلاع انتفاضة الأقصى (2000-2005)، وخلال تلك الفترة دعمت القيادة الفلسطينية المبادرة السعودية، التي اتخذت اسم المبادرة العربية، بعد تبنّيها في مؤتمر القمة العربي ببيروت 27-2002/3/28، وهي ترتكز على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأرض المحتلة سنة 1967 وقيام الدولة الفلسطينية عليها، وحقّ اللاجئين في العودة، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع "إسرائيل"[1]. ومن جهة أخرى، بدا أنّ هناك مكسباً سياسياً فلسطينياً جديداً عندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397 في 2002/3/12 الذي أوضح فيه المجلس لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية مستقلّة تتعايش إلى جانب "إسرائيل"[2]. ولكن هذا القرار لم يحدّد جدولاً زمنياً لذلك، ولم يتّخذْ طابعاً ملزماً لـ "إسرائيل" بالانسحاب، كما لم يحدّد شكلاً ملزماً للدولة ولا حدودها.

وبينما كان الفلسطينيون منشغلين بالانتفاضة، كانت تجري مفاوضات سرية استمرّت سنتيْن بين مجموعة مقرّبة من الرئاسة

(1) انظر نص المبادرة في: جريدة **القدس**، فلسطين، 2002/2/23.

(2) انظر النص العربي للقرار في موقع إسلام أون لاين: www.islamonline.net/Arabic/2002/03/article1.shtml، والنص الانجليزي للقرار في موقع الأمم المتحدة: www.un.org/News/press/docs/2002/sc7326.doc.htm

الفلسطينية وفتح، ومجموعة إسرائيلية مقرّبة من أوساط اليسار والوسط الإسرائيلي، وقد نتج عنها ما عُرف بـ "مبادرة جنيف" لحلّ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وهي اتفاقية غير رسميّة تدعو إلى:

دولة فلسطينية تكون وطناً للشعب الفلسطيني، وأن يعترف الفلسطينيون بحقّ "الشعب اليهودي" في دولتهم "إسرائيل" باعتبارها وطنا قوميا لهم.

تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مع تعديلات حدودية بحيث تُضم الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في القدس إلى "إسرائيل"، وفي المقابل ستسلّم "إسرائيل" من "أرضها" المساحة نفسها التي أخذتها من الضفة، وستكون الأرض بالنوعية نفسها، وتوقّع أصحاب المبادرة أن تكون مساحة الأرض 2-3% من الضفة الغربية.

ستكون الأحياء العربية في القدس عاصمة لدولة فلسطين وتحت سيادتها. ويرى الطرفان البلدة القديمة في القدس باعتبارها ذات طبيعة فريدة. ولن يكون هناك حفريات أو بناء في "الحرم الشريف/جبل المعبد" دون موافقة الطرفين. واعتبرت المبادرة الحي اليهودي في القدس وحائط البراق والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون تحت السيادة الإسرائيلية.

أعطت المبادرة للاجئين حق العودة للدولة الفلسطينية، لكنها لم تعطهم الحق في العودة إلى أرضهم الأصلية المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، وجعلت قبول عودتهم أمراً سيادياً إسرائيلياً. وأعطت للاجئين حق التعويض عن معاناة اللجوء وعن فقدان أملاكهم.

وافقت المبادرة على عمل ترتيبات أمنية صارمة في مناطق الدولة الفلسطينية، تعمل على منع أية أعمال "إرهابية" ضدّ "إسرائيل"، وأجازت إقامة محطتي إنذار مبكر لـ "إسرائيل" في شمال الضفة الغربية ووسطها، كما أجازت استخدام سلاح الجو الإسرائيلي للمجال الجوي الفلسطيني.

تشرف على معابر الحدود الدولية لفلسطين طواقم مشتركة من قوة أمن فلسطينية وقوة أمن متعددة الجنسيات، وتحتفظ "إسرائيل" بحضور غير منظور للعين على مدى ثلاثين شهراً[1].

ورغم أنّ هذه المبادرة غير رسمية، و لم توافقْ عليها السلطة الفلسطينية أو منظّمة التحرير رسمياً حتى الآن، إلا أنها تبدو مهمة للغاية في بيان المدى الذي يمكن أن تصل إليه القيادة الفلسطينية في شكل الدولة المرتقبة؛ وخصوصاً وأنها تحدثت في تفصيلات كثيرة لم يسبق الخوض فيها. فالشخصيات الفلسطينية المشاركة ذات طبيعة رسمية وجزء رئيس من عملية صناعة القرار ومنهم العديد من الوزراء والقيادات؛ أمثال "ياسر عبد ربه"، أمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة، ووزير الإعلام والثقافة السابق، و"هشام عبد الرازق" وزير شؤون الأسرى، و"نبيل قسّيس" وزير السياحة السابق، و"رائد العمري" المستشار السياسي لمحمود عباس، وهناك أيضاً "قدورة فارس"، و"محمد حوراني"، و"زهير مناصرة"، و"جمال زقوت"... من قيادات فتح ورموزها. أمّا الشخصيات الإسرائيلية فتنتمي للمعارضة الإسرائيلية وليس لها دورٌ مماثل في صناعة القرار الإسرائيلي؛ ومن أبرزها "يوسي بيلين"، و"يوسي سريد"، و"آمنون شاحاك"، و"عمرام متسناع"، و"أبراهام بورغ".

(1) للاطلاع على النص الكامل لمبادرة جنيف انظر: http://www.geneva-accord.org/mainmenu/Arabic

ما هو واضح أن الإسرائيليين سينطلقون في أية مفاوضات قادمة من التنازلات التي تمت في وثيقة جنيف، باعتبارها حقوقاً مكتسبة، وسيسعون لاعتبار ذلك سقفاً لأخذ المزيد من التنازلات. إذن، فنحن أمام عناصرَ محيطة بصانع القرار الفلسطيني مهيأة للقبول بدولة منزوعة السلاح، مع إبقاء الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وتصفية قضية اللاجئين وإلغاء حقهم في العودة إلى فلسطين المحتلة سنة 1948. ويظهر أن صانع القرار الفلسطيني بغضّ النظرعن موقفه الحقيقي من المبادرة، إلا أنه سيجد صعوبة حقيقية في تسويق بنود أساسية من المبادرة، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، خصوصاً فيما يتعلق بالقدس واللاجئين، وإن كان يظهر من بعض التسريبات من مقرّبين للقيادة الفلسطينية (حسب اطّلاع كاتب هذه السطور) أن الوصول لتسوية نهائية سيستدعي في نهاية المطاف التنازل عن حق العودة.

السلطة الفلسطينية طبّقت متطلبات خريطة الطريق التي تبنتها الولايات المتحدة، وباقي الرباعية الدولية، أملاً في الوصول إلى الدولة الفلسطينية الموعودة في نهايتها. فوحّدت الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء. ثم انتخب الفلسطينيون في الضفة والقطاع، في انتخابات قاطعتها حماس، في 2005/1/9 محمود عباس رئيساً للسلطة. وأجرت السلطة العديد من التعديلات الحكومية وخصوصاً في الجوانب المالية والاقتصادية لتأكيد الشفافية. وتمكّنت من إقناع الفصائل الفلسطينية بإعلان اتفاق القاهرة في 2005/3/17 الذي أنهى الانتفاضة، وأعلن التهدئة وهيأ للانتخابات البلدية والتشريعية. وهي انتخابات أُريد منها إعطاء الشرعية الشعبية لمسار التسوية وقيادته، واستيعاب قوى المعارضة

وخـــصوصاً حمـــاس أقلـــية عليها أن تحترم الأغلبية وشروط اللعبة الديموقراطية.

عانت قيادة السلطة من تعثُّر مسار التسوية طوال فترة انتفاضة الأقـــصى، كمـــا اضـــطرت للوقـــوف موقف المتفرج أمام إصرار الإسرائيليين على تنفيذ خطة الفصل أحادي الجانب 2005–2006.

وغـــرقت رئاسة السلطة وفتح في الهمّ الداخلي الفلسطيني، إثر فـــوز حمـــاس الساحق في الانتخابات التشريعية، والذي انتقص من شرعيتها التمثيلية، ومن شرعية مسار التسوية. وانشغلت بمحاولات إسقاط حماس وإفشالها وتهميشها واستيعابها؛ وقامت بمحاولات حثيثة لإعـــادة إجـــراء انـــتخابات تـــستردّ بها شرعيتها الشعبية. وعانى الفلـــسطينيون من حالة الانقسام الفلسطيني ومن الحصار الإسرائيلي والدولي.

كمـــا أضعفت الأحداث التي تلت فوز حماس في الانتخابات ثقـــة المفاوض الإسرائيلي بالمفاوض الفلسطيني، وقدرته على تنفيذ التزاماته، واضطرت المفاوض الفلسطيني إلى أن يتعامل بحذر شديد مع أيّ تنازلات جديدة محتملة، قد تضعف مصداقيته أمام الشعب الفلسطيني، وتفتح المجال لمزيد من المكاسب الشعبية لحماس وتيار المقاومـــة. ثم إن المفـــاوض الفلسطيني وجد نفسه في وضع حرج حيـــنما كـــان ينسق أمنياً ويتفاوض سياسياً مع الإسرائيليين، في الـــوقت الذي يواصل الإسرائيليون الحصار والهجمات على قطاع غزة.

حافظت الاتفاقات الوطنية الفلسطينية المتمثلة في اتفاق القاهرة 2005، ووثـــيقة الأسرى (وثيقة الوفاق الوطني 2006)، واتفاق مكة 2007، علـــى مجمل الثوابت الفلسطينية، وظلت تعطي هامشاً متاحاً

للمفـــاوض الفلـــسطيني للوصول إلى تسوية على أساس إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى أساس حق العودة للاّجئين.

وبعـــد أن سقطت حكومة الوحدة الوطنية التي ترأّستها حماس في 2007/6/14، وبعد أن سيطرت الحكومة المقالة التي تقودها حماس على قطاع غزة، أقام عباس حكومة طوارىء مؤقتة في رام الله تتوافق معـــه في مسار التسوية، ومستعدة لتقديم الاستحقاقات المطلوبة من خريطة الطريق أمنياً وسياسياً.

وعاد باب المفاوضات ليشرع من جديد إثر مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27 الـــذي أراد مـــنه الأمريكان دفع مسيرة التسوية. وتلا ذلـــك لقاءات عديدة بين عباس وأولمرت، ولقاءات كثيرة بين لجان التفاوض وخصوصاً بين "أحمد قريع" رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض و"تـــسيبـــي لـــيفني" وزيـــرة الخارجـــية الإسرائيلية ورئيسة الوفد الإســـرائيلي المفـــاوض؛ حـــيث تم إطلاق المفاوضات حول القضايا النهائية في 2008/1/8. واتخذت المفاوضات حول الحل الدائم شكلاً ســـرّياً، ووصفت بأنها الأكثر جديّة بين "إسرائيل" والفلسطينيين منذ اتفـــاق أوسلو. وتحدثت "يديعوت أحرونوت" في 2008/3/30 عن عقـــد أكثـــر مـــن خمسين اجتماعاً سرياً بين قريع وليفني، وبمعدل اجتماعين أو ثلاثة أسبوعياً[1].

(1) **الحـــياة**، 2008/3/31؛ وحـــول مـــسار التسوية في الأشهر الستة التي تلت أنابوليس انظر: **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمـــة العـــربية فـــي دمـــشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، إعداد قسم الأرشـــيف والمعلـــومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (4) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

استمرت "إسرائيل" في حصارها وهجماتها على قطاع غزة، كما استمرت في برنامجها الاستيطاني وتهويد القدس، واستمرت في إلقاء اللوم على المفاوض الفلسطيني بالضعف...، وقد سبب ذلك حالة من الإحباط لدى الشعب الفلسطيني، وحتى المفاوض الفلسطيني نفسه، الذي اعترف بانسداد عملية التسوية. وقد تفاءل المفاوض الفلسطيني بفوز أوباما بالرئاسة الأمريكية، غير أن فشل أوباما طوال سنة 2009 بمجرد إقناع "إسرائيل" بوقف الاستيطان، قد زاد من حالة الإحباط لدى المفاوض الفلسطيني. من جهة أخرى، فإن الموقف الرسمي المعلن للمفاوض الفلسطيني ظل على حاله تقريباً، وقدم الرئيس عباس في خطابه الذي ألقاه في 2009/11/5 رؤيته للشكل النهائي للتسوية ولخصها في ثماني نقاط، تتمثل في إعلان أن الحل سيقوم على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع مع إمكانية إجراء تبادل للأراضي بنفس القيمة والمثل، وعدم التنازل عن شرقي القدس، وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، وعدم شرعية المستعمرات فوق أراضي الدولة الفلسطينية، وسيطرة الدولة الفلسطينية على ما فوق الأرض وما تحتها وعلى أجوائها، وإطلاق سراح جميع المعتقلين[1].

وطوال السنوات الماضية ظل المفاوض الفلسطيني يعلن عن رفضه للحلول المؤقتة والترتيبات المجتزئة، لذلك تكرّر رفضه للدولة الفلسطينية المؤقتة، خشية أن يحوّل الإسرائيليون الأوضاع المؤقّتة إلى أوضاع دائمة.

أمّا خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، فهو وإن لم يتبنَّه المفاوض الفلسطيني، فإنه أصبح يأخذ حيزاً متزايداً من الاهتمام في

(1) **الأيام**، 2009/11/6.

الوسط الفلسطيني، بعد حالة الإحباط السائدة من إمكانية حل الدولتين. ويظهر أن مثقفين وقيادات فلسطينية محسوبة على فتح أخذت تتحدث عن خيار الدولة الواحدة، إما وسيلةً للضغط على الجانب الإسرائيلي وتهديده، أو خيارا حقيقيا وحيدا للخروج من الأزمة، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي[1]. وعقدت عدة مؤتمرات حول فكرة الدولة الواحدة في لندن ومدريد وبوسطن ولوزان وحيفا من مفكرين وأكاديميين فلسطينيين وغيرهم[2]. لقد هدّد"أحمد قريع" عندما كان رئيساً للوزراء بالسير في خيار الدولة الواحدة إن لم ينجح خيار الدولتين، في مقابلة له مع وكالات الأنباء في 2004/1/8[3]. وعندما قاد قريع المفاوضات، بعد أنابوليس، لم يستبعد أن يصبح الفلسطينيون جزءاً من دولة ذات قوميتين مع الإسرائيليين في أرض فلسطين التاريخية، في حديث له مع أعضاء من حركة فتح في اجتماع مغلق، بحسب ما نقلت وكالة رويترز في 2008/8/11. كما أن "صائب عريقات" كبير المفاوضين الفلسطينيين اقترح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تبنّي حل الدولة الواحدة، إذا لم يتوقف الإسرائيليون عن البناء في المستعمرات[4].

---

(1) انظر: سعد محيو، فلسطين عودة خيار الدولة الواحدة، سويس إنفو، سويسرا، 2008/7/14، في: www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=6711696؛ ومقال رئيس جامعة القدس سري نسيبة، المنشور في مجلة **النيوزويك**، 2008/9/29.

(2) انظر: زهير أندراوس، 10 ملاحظات عن الدولة الواحدة، موقع أجراس العودة، 2009/7/14، في:http://www.ajras.org/index.php?page=show_details&Id=310&table=table_149&CatId=-1؛ وفي الحديث عن مؤتمر مدى الكرمل بحيفا انظر: عرب 48، 2009/7/14.

(3) انظر: www.news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3381493.stm

(4) انظر: **الحياة**، 2009/11/5؛ ووكالة معاً الإخبارية، 2010/1/23.

وتحـــدث الـــرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" في مقال نشرته الواشنطن بوست يوم الأحد 2009/9/6 ونقلته عنها هآرتس في اليوم نفـــسه، عن أن كثيراً من القيادات الفلسطينية الذين التقاهم يدرسون بجدية حلَّ دولة واحدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

تكمن صعوبة تطبيق فكرة الدولة الواحدة في أن الإسرائيليين هـــم أشـــد اعتراضاً وأكثر توحداً في الوقوف ضدها، إذا ما قورن ذلـــك بمـــوقفهم من الدولة الفلسطينية في قطاع غزة. وأن السبب الـــرئيس لقـــبول الإســـرائيليين فكرة الانسحاب من معظم الضفة والقطـــاع هو التخلص من العبء السكاني الفلسطيني، والهرب من فكـــرة الدولة الواحدة. ذلك أن الدولة الواحدة تعني نهاية المشروع الـــصهيوني ونهاية الدولة اليهودية. وهو ما أكدته "تسيبـــي ليفني" الـــتي قالت إنه يتحتم "التخلي عن قسم من أرض إسرائيل بحدودها التوراتية ومن ضمنها الضفة الغربية، حفاظاً على وجود دولة يهودية وديموقراطية"[1]، وحذّرت من تبخّر الدولة اليهودية إذا فشل خيار الدولـــتين[2]. وكـــان مثلها وزير العدل في حكومة كاديما "حاييم رامـــون" الـــذي اعتـــبر أن "السيطرة على المناطق الفلسطينية هي ســـرطان"، وأن الـــتهديد الوحيد الذي لا تعرف "إسرائيل" كيف تواجهه هو "خطر فقدان الدولة اليهودية الديموقراطية"[3] أمّا أولمرت فرأى أن مشروع الانسحاب ضروري باعتباره "الحبل الذي سينقذ الصهيونية"[4].

---

(1) انظر: **القدس العربي**، 2006/3/11.
(2) جريدة **العرب**، الدوحة، 2010/2/2.
(3) **الشرق الأوسط**، 2006/3/26.
(4) **الخليج**، 2006/5/5.

وكـــرر وزير الدفاع ورئيس حزب العمل باراك الفكرة نفسها قـــائلاً "إنّ لـــنا مـــصلحة عُليا في ترسيم حدود واضحة بيننا وبين الفلسطينيين، تحدد حل الدولتين لشعبين"، وأنه "إذا كان هناك دولة واحدة بين الأردن والبحر اسمها إسرائيل، فإنها ستكون حتماً إمّا دولة غير يهودية أو دولة غير ديموقراطية... دولة أبارتايد"[1].

وحتى هذه اللحظة، لم يخطُ المفاوض الفلسطيني أية خطوات جـــادة باتجـــاه تغـــيير استراتيجية التفاوض، والانتقال من خيار الدولـــتين إلى خـــيار الدولـــة الواحدة، ليس فقط لصعوبته وربما استحالته، وإنما لأنه يرى أن حل الدولتين لم يستنفذ أغراضه بعد، ولأن البيـــئة الفلسطينية والعربية والدولية لم تتهيأ بعد لتقبل هذا الخيار.

رابعاً: رؤية حماس للدولة الفلسطينية:

تهـــدف حمـــاس بحسب ميثاقها الذي صدر في 1988/8/19 إلى تحريـــر فلـــسطين وإقامـــة دولـــة الإسلام عليها وإعادة الحقوق إلى أصـــحابها. وترى أن فلسطين أرض وقف إسلامي، لا يصح التفريط فـــيها أو في جـــزء منها، وأنه لا حلَّ لقضية فلسطين إلا بالجهاد في ســـبيل الله. وأن التفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين[2].

يتسم موقف حماس السياسي بالمبدئية والعقائدية، ولا يترك مجالاً واسعاً للمناورة إلا ضمن المرجعية الإسلامية للحركة واجتهادات من

(1) **الحياة**، 2010/1/27.

(2) انظر: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المواد 9، 11، 13-15.

تثق بهم من العلماء. وترى حماس أن التسوية السلمية في كل صيغها الحالية فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً، تنطوي على التفريط في معظم أرض فلسطين، وعلى التفريط في حق ملايين اللاجئين الفلسطينيين للعودة إلى الأرض التي أُخرجوا منها. لذلك اعتبرت حماس مشروع أوسلو "مؤامرة كبرى تستهدف شعبنا وقضيتنا وأمتنا، وتستهدف حاضرنا ومستقبلنا، وهو خدمة جليلة للمشروع الصهيوني"[1].

وإذا كانت مواقف حماس تجاه التسوية قد اتسمت بالمبدئية والعمومية في السنوات الأولى لانطلاقتها، فإنها مع تصاعد شعبيتها وظهور ناطقين سياسيين وإعلاميين باسمها، أخذت تجيب بشيء من التفصيل عن الأسئلة الملحّة على الساحة. غير أن الخطوط العامة لرؤية حماس لم تتغير، وإن كان يتم تقديمها في سياقات وأساليبَ مختلفة، وهي تتمحور حول ما يلي:

- حق الشعب الفلسطيني في كل أرض فلسطين.
- التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المسلمة المستقلة على كل أرض فلسطين.
- عدم الاعتراف بـ "إسرائيل" أو بشرعية الاحتلال على أيّ جزء من فلسطين.
- القبول بفكرة الهدنة أو الحلول المرحلية التي تؤدي لانسحاب "إسرائيل" من أيّ جزء من فلسطين، شرط ألا يتضمن ذلك اعترافاً بـ "إسرائيل".

---

(1) انظر: جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس: 1987–1996** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 227.

- تبنِّـــي الجهاد والمقاومة لتحرير فلسطين، مع عدم الممانعة في اســـتخدام الوسائل السياسية وغيرها أساليبَ داعمة لتحقيق التحرير.
- لا تـــرفض حمـــاس من ناحية شرعية ومبدئية فكرة الحوار والـــتفاوض المباشـــر وغير المباشر، لكنها تضعه في سياق تحقـــيق المـــصالح المـــرتبطة بإنهاء الاحتلال، وفي التوقيت المناسب. غير أنّ موقفها السياسي لا يزال رافضاً للقاءات المباشـــرة، التي لا ترى فيها أية مصلحة، وترى فيها تطبيعاً مع العدو.

فكـــرة الهدنة سنوات محدّدة مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الـــضفة والقطـــاع، والـــتي يجري تداولها كثيراً هذه الأيام، ليست جديـــدة علـــى فكر حركة حماس السياسي؛ إذ أشار إليها الشيخ "أحمد ياسين" في مقابلات صحفية عديدة منها مقابلة أجرتها جريدة النهار المقدسية في 1988/4/30، كما أوضح هذا الموقف في رسالته الـــتي نـــشرتها مجلة الوسط اللندنية في 1993/11/1. وكان "محمد نـــــزال" عندما كان ممثلاً لحماس في الأردن قد قال في تصريحات نـــشرتها مجلة فلسطين المسلمة في نيسان/أبريل 1993، ومجلة قضايا دولية في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 إنّ حماس "مع أيّ حلٍّ مرحلي، ولكن دون الاعتراف بالعدوّ الإسرائيلي أو بوجوده أو بكيانه، بمعنى أنـــنا لا نعـــارض أيّ انسحاب إسرائيلي من أيّ جزء من فلسطين شـــريطة عدم الاعتراف بإسرائيل، كما لا تعارض حماس قيام دولة فلـــسطينية على أي جزء ينسحب منه العدو كرهاً أو طوعاً". كما صـــرح "موسى أبو مرزوق" عندما كان رئيساً للمكتب السياسي لحـــركة حمـــاس لجريدة السبيل الأردنية في نيسان/أبريل 1994 بأن

الحركة مستعدة للتوصّل إلى اتفاق هدنة مع "إسرائيل" وفق شروط معينة[1].

لا يظهـــر أن حماس ستغير من جوهر استراتيجيتها تجاه التسوية الـــسلمية، كما أنه ليس من السهل أن تستجيب للضغوط التي توضع علـــيها. فقد تميزت حماس بمزايا قلَّ أن توجد في أي من التنظيمات العلمانية والإسلامية الفلسطينية. فهي تتمتع ببنية تنظيمية متماسكة، وبقاعدة شعبية واسعة في الداخل والخارج، وبكوادرَ متعلمة ومؤهلة تأهـــيلاً عالـــياً من مختلف الجامعات العربية والغربية، وبشبكة خيرية اجتماعية تتواصل مع حياة الناس وهمومهم اليومية، وبديناميكية عالية وقـــدرة كـــبيرة على قراءة الواقع السياسي والتكيف مع الأوضاع المخـــتلفة؛ كمـــا تتمـــتع قـــيادتها بمصداقية عالية مقارنة بغيرها من القيادات.

بالنـــسبة إلى حماس فإن الوصول إلى قيادة الشعب الفلسطيني، وتطبـــيق بـــرنامجها الإسلامي والسياسي والمقاوم هو أمر مشروع، مـــثلها مثل أية قوة فصائلية أو حزبية جادة لديها برنامجها ورؤيتها للقـــيادة والتغـــيير والتحرير. وقد رأى باحثون أن ديناميكية حماس العالـــية و"بـــراغماتية" قيادتها، ورغبتها في الحفاظ على شعبيتها، تـــدفعها إلى المشاركة والاندماج في المنظومة السياسية الفلسطينية؛ وهو ما يعطي فرصة لتفاعل "المثاليات" والقيم التي تتبناها مع الواقع الحقيقـــي، ممـــا قد يؤدي في النهاية إلى تراجعها عن بعض ثوابتها

(1) **المرجع نفسه**، ص 228؛ وانظر حول موقف حماس من التسوية في:
Jeroen Gunning, *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence* (London: Hurst, 2009), pp. 195-240; and Khaled Hroup, *Hamas: Political Thought and Practice*, 2nd print (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2002), pp. 69-84.

مقابـــل الـــبقاء في المسرح السياسي. ويلاحظ المراقبون عدداً من المظاهر التي تؤيد هذه الرؤية:

- تغـــيير اللغـــة الـــسياسية من محاربة اليهود وقتالهم إلى محاربة المشروع الصهيوني والصهاينة، وعدم استخدام أية ألفاظ يُفهم منها "العداء للسّاميّة".
- رفض المشاركة السياسية في انتخابات المجلس التشريعي 1996 ، ثم المشاركة في انتخابات 2006.
- المـــوافقة علـــى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أن كان الحديث يتركز على الدولة الفلسطينية من النهر إلى البحر.
- تخفيف الخطاب الإسلامي لصالح زيادة الخطاب الوطني.
- الدخـــول في هدنة فعلية فور الفوز في الانتخابات التشريعية، دون سابق ترتيب مع الفصائل أو مع الإسرائيليين.
- الدعوة إلى هدنة طويلة الأمد (عشر سنوات أو أكثر) وقابلة للتجديد، مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع.
- وافقـــت حماس في اتفاق مكة على استخدام لفظة "احترام" بالنسبة إلى الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت تصفها بكل الصفات الشنيعة.
- التوقف عن إطلاق الصواريخ وعمليات المقاومة من غزّة بعد العـــدوان الإسرائيلي على القطاع، بشكل مفتوح وعدم ربط ذلك بهدنة.

ويـــرى الـــبعض أنّ مـــثل هذه النماذج قد تعبّر عن حالة من "النـــضج" أو "الـــتطويع" التدريجـــي، الـــذي يُنبـــئ بإمكانية تغيّر استراتيجي، باتجاه القبول بالدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، من

هدنـــة أو حلّ مؤقت إلى حلٍّ دائم. وباتجاه الاعتراف بـــ "إسرائيل" أمـــرا واقعـــا؛ ومحاولة إيجاد تخريجات فقهية أو شرعية مناسبة لذلك مرتبطة بفقه الضرورة والمصلحة... وغير ذلك[1].

بـــيد أن هناك من يرد على ذلك بأن حماس تستند في جوهرها إلى بنـــية عقائديـــة أيديولوجـــية إسلامية، وأنها تعود في اجتهادها الـــسياسي إلى فتاوى العلماء الموثوقين من ذوي المصداقية العالية في أوســـاط المسلمين. وأنّ خروجها عن الخط الإسلامي الحركي العام بـــشأن الاعتراف بـــ "إسرائيل"، وتحويل الهدنة طويلة الأمد إلى حلّ دائـــم، هو نوع من الانتحار السياسي ونـــزع للجلد وتغيير للهويّة، ســـيؤدي إلى انفـــضاض الكـــثير مـــن كوادرها الحركية وقاعدتها الجماهيريـــة عـــنها، وإلى عدم قدرتها على التحدث باسم هذا التيار العـــريض، الذي قد ينضمّ إلى تشكيل قائم، أو يقيم تشكيلاً جديداً للتعـــبير عـــن تطلعاتـــه. ثم إن التغييرات المشار إليها تعكس مرونة

(1) انظر مثلاً حول براغماتية حماس وإمكانات مشاركتها السياسية في:
Jeroen Gunning, "Peace with Hamas: The Transforming Potential of Political Participation," *International Affairs*, no. 80, vol. 2, pp. 233-255; International Crisis Group, "Dealing with Hamas," *Middle East Report*, no. 21, Amman/Brussels, 26/1/2004, at: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Israel%20Palestine/Dealing%20With%20Hamas.ashx; International Crisis Group, "Enter Hamas: The Challenges of Political Integration," *Middle East Report,* no. 49, 18/1/2006, at: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Israel%20Palestine/Enter%20Hamas%20The%20Challenges%20of%20Political%20Integration.ashx; and Paul Scham and Osama Abu-Irshaid, "Hamas: Ideological Rigidity and Political Flexibility," *Special Report*, United States Institute of Peace, June 2009, at: http://www.usip.org/files/resources/Special%20Report%20224_Hamas.pdf

وديناميكـــية عالية لدى حماس، واستخدام أقصى درجات "المباح" في العمـــل الـــسياسي؛ لكن أياً منها لا يُعطي أية دلائل على الاصطدام المباشـــر بنصوص شرعية صريحة. كما يستدل على ذلك بأن صمود حمـــاس في وجـــه الحـــصار ســـنوات، ورفضها لشروط الرباعية، ومواجهـــتها لحمـــلات الاستئـــصال في الـــضفة الغربية والحملات العـــسكرية في القطـــاع، يعود في جوهره إلى التزامها الأيديولوجي الإسلامي برفض الاعتراف بـــ "إسرائيل". بالإضافة إلى ذلك، هناك جمهور عريض من الفلسطينيين يؤيد وجهة نظر حماس تجاه التسوية، لـــيس بالـــضرورة لأسباب دينية، وإنما لقناعات متزايدة بأن عملية الـــسلام وصـــلت إلى طريق مسدود، وإلى أنّ ما يُعرض في مشروع التسوية بعيد عن الحدّ الأدنى الذي يقبله الفلسطينيون.

وقد ظلّت أدبيات حماس وتصريحاتها وقادتها حافلة بفكرة تحرير فلـــسطين من نهرها إلى بحرها، وبإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإفشال المـــشروع الـــصهيوني، وكان منها ما ذكره "إسماعيل هنية" و"خالد مـــشعل" في خطاباتهمـــا في ذكرى انطلاقة حماس (2009/12/14) وذكرى السنة الأولى للعدوان على قطاع غزّة (2009/12/27).

ومـــن جهـــة أخرى، فإن هناك تزايداً في شعور الدّارسين وفي الأوســـاط الغـــربية أنّ الـــضغط العسكري على حماس ومحاولات استئـــصالها أدّت وستؤدي إلى نتائجَ عكسية، وأن حماس تمكنت من زيـــادة قوّتها وتوسيع شعبيتها طوال السنوات الماضية. كما أنّ هناك قناعات متزايدة بأن التوصل إلى اتفاق فلسطيني مع "إسرائيل" ووضع حـــدٍّ نهائـــي للمقاومة والقبول بحلّ الدولتين، لا يمكن أن يتمّ دون الاستيعاب السياسي لحماس. وأنّ حماس قادرة على إفساد أية تسوية محـــتملة وتعطيلها، فضلاً عن أن أية تسوية لا تشارك فيها المعارضة،

وخـــصوصاً الإســـلامية وتحديداً حماس هي ناقصة الشرعية الشعبية، وتحمل بذور فشلها في ذاتها[1].

ظلّـــت حماس في وضع مريح نسبياً من الناحية السياسية، طالما كانت خارج النظام السياسي الفلسطيني، أي خارج منظمة التحرير وأطـــرها والتزاماتها، وخارج السلطة الفلسطينية وأطرها والتزاماتها. وكانـــت تـــستطيع ممارســـة المعارضة دون أن تكون ملزمة بتقديم تـــصورات بديلة تراعي الظروف والتعقيدات الراهنة والمعاناة اليومية للـــشعب الفلـــسطيني. غـــير أنّ حماس انتقلت مباشرة إثر فوزها في الانتخابات سنة 2006 من وضعيتها خارج النظام السياسي بالكامل، إلى وضعية اضطرارها لقيادة هذا النظام، على الأقل في الجانب الفاعل فيه وهو السلطة الفلسطينية؛ وذلك دون أن تمر بمرحلة انتقالية. وكان مطلوباً من حماس أن تجيب عن أسئلة كثيرة لم تكن ضاغطة عليها... وفـــق حسابات ومعادلات جديدة، حيث أصبح شرط الموافقة على بقائها في السلطة ورفع الحصار الخانق عن الشعب الفلسطيني مرتبطاً بالموافقة على شروط الرباعية، وعلى رأسها الاعتراف بـــ "إسرائيل" وبالاتفاقـــيات التي وقّعتها منظّمة التحرير. بل إنّ ذلك أصبح مدخلاً

(1) انظر مثلاً حول ضرورة استيعاب حماس في عملية التسوية في:
Nathan J. Brown, "Living with Palestinian Democracy," *Policy Brief*, no. 46, at:
http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=18331; Henry Siegman, "Hamas: The Last Chance for Peace," *The New York Times Review of Books*, 27/4/2006, at: http://www.nybooks.com/articles/archives/2006/apr/27/hamas-the-last-chance-for-peace/; and ***Henry Siegman, "Imposing Middle East peace*," Noref Report,** Norwegian Peace building Centre, Oslo, 18/1/2010, at:
http://www.peacebuilding.no/eng/Publications/Noref-Reports2/Imposing-Middle-East-Peace

أساسياً للمصالحة الفلسطينية بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية في رام الله. كما كان على حماس الإجابة عن الأسئلة المرتبطة بالجمع بين السلطة والمقاومة... وغيرها.

ورغم الضغوط الهائلة التي تعرضت لها حماس طوال السنوات الأربع التي تلت فوزها في الانتخابات، إلا أنّها لم تقدّم تنازلاً يُذكر في رؤيتها الأيديولوجية أو في مسألة اعترافها بـ "إسرائيل"، إلاّ ما أشار إليه اتفاق مكة في 2007/2/8 الذي استخدمت فيه كلمة "احترام" فيما يتعلق بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقّعتها منظّمة التحرير الفلسطينية. وهي كلمة تقول حماس إنها اضطرّت لاستخدامها، إنهاء للانقسام وصوْناً للدم الفلسطيني، وتسهيلاً لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية مع فتح وغيرها من الفصائل.

وكان اتفاق القاهرة (2005/3/17) الذي شاركت فيه حماس قد دعا إلى الالتزام بالثوابت الفلسطينية، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وعلى حقّ العودة، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة. أمّا وثيقةُ الأسرى أو ما أصبح يُعرف بعد تعديلها بوثيقة الوفاق الوطني (2005/6/26) والتي وقّعت عليها حماس وباقي الفصائل الفلسطينية بعد نقاشات طويلة، فقد دعا بندها الثامن عشر إلى توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني "على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية، وقرارات الشرعيتين العربية والدولية المنصفة لشعبنا، بما يحفظ حقوقه وثوابته". لذلك لم يكن لدى حماس مشكلة في وضع صياغات سياسية ولفظية، توفّر مجالاً للتحرك السياسي العربي والدولي، ودون أن تعطيَ التزامات حاسمة ومحدّدة تجاه أيّ تنازلات أو اعتراف بـ "إسرائيل"[1].

(1) انظر: محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 44-45.

فكـــرة حل الدولة الواحدة تتقاطع بشكل أو بآخر مع أدبيات إقامة الدولة الفلسطينية على كل فلسطين التي تتبنّاها حماس. غير أنه رغم كثرة الأدبيات التي تتحدث عن انسحاب "إسرائيل" من الضفة والقطـــاع مقابل هدنة مدّة سنوات محدّدة، إلاّ أن هناك أدبيات أقلّ فيما يرتبط بمناقشة فكرة حلّ الدولة الواحدة، كما يطرحها سياسيون ومفكّرون فلسطينيون. إذ أنّ فكرة الدولة الواحدة تعني الموافقة على بقاء كلّ المهاجرين اليهود إلى فلسطين ممّن لم تثبت لهم بها صلة، كما أنَّ فكـــرة الدولـــة الواحدة لا تعطي إجابات محدّدة حول استمرار الهجـــرة الـــيهودية إلى فلسطين، أو عودة اللاّجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم بعد إقامة هذه الدولة. ويظهر أنّ حماس لا ترغب في الدخول في جـــدل قـــد يـــؤدّي إلى تقديمها تنازلات مجانية، دون أن تأخذ "إسرائيل" أو العالم هذا المشروع بجدية.

الخلاصة

يظهر أنّ الدولة الفلسطينية المأمولة لا تزال بعيدة المنال؛ ويبدو أنّ الظـــروف الموضـــوعية والاعتبارات الإسرائيلية والدولية لا تزال معطّلة لإنشاء الدولة وفق منظور المفاوض الفلسطيني أو العربـــي.

ســـارت الـــرياح المـــتحكمة في قيام الدولة الفلسطينية بغير ما تشتهيه سفينة الشعب الفلسطيني وقيادته. ولم تتحرّك العوامل المؤثرة وفق مقتضيات الحق والعدل، بقدر ما تحركت وفق مقتضيات المصالح وموازين القوى. وإذا كان الشعب الفلسطيني قادراً على الصمود في أرضـــه والحفـــاظ على وهج قضيته وعلى الانتفاض والمقاومة؛ فإن مشروع التحرير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، هو أثقـــل ممّـــا يمكن أن تتحمّله أقدام هذا الشعب في مواجهة مشروع صـــهيوني ذي طبـــيعة عالمـــية وقوى كبرى طاغية تقف خلف هذا المشروع.

لـــذلك، فإن مشروع الدولة الفلسطينية شهد حالة من التآكل والتراجع طوال السنوات الماضية كان من أبرز أسبابه ومحدداته:

- حالة الضعف والعجز العربـــي والإسلامي، وتحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية قضيته، مع تزايد حالة الإقليمية والانكفاء القطري العربـــي والإسلامي.
- دخول قُوى عربية أساسية (وخصوصاً مصر) في حالة تسوية ســـلمية مع "إسرائيل"، وتبنّي الدول العربية لمشروع التسوية

المبنِي على حلّ الدولتين، مع انتهاء الإمكانية الفعلية للدخول في حروب مع "إسرائيل" بعد حرب أكتوبر 1973.

- بروز قوى فلسطينية فاعلة ومؤثرة في صناعة القرار الفلسطيني، تتبنّى أفكاراً براغماتية و"واقعية"، وقابلة للتجاوب مع الضغوط، في سبيل تحقيق ما يمكن تحقيقه ضمن المعادلة المختلّة أساساً للصراع، حتى لو كان ذلك على حساب عدد من الثوابت والخطوط الحمراء.
- سقوط الاتحاد السوفييتي، وانتهاء نظام ثنائي القطبية الذي ساد في الفترة 1945–1990، وبروز نظام جديد تقوده أمريكا قائم على أحادية القطبية، وعلى محاولة فرض رؤيتها وإرادتها عالمياً، مع تزايد نفوذ اليمين الديني والمحافظين الجدد خصوصاً في أثناء ولاية الرئيس الأمريكي بوش الابن في الفترة 2001–2009.
- حالة الانقسام الفلسطيني، وعدم قدرة الفلسطينيين على ترتيب بيتهم الداخلي، والتأثير الخارجي في القرار الفلسطيني، وعدم قدرة القيادة الفلسطينية على تفعيل مؤسّساتها، والاستفادة من الطاقات الهائلة المذخورة في الشعب الفلسطيني.
- النتائج السلبية، وربما الكارثية، لاتفاقيات أوسلو، والتي رهنت قضايا الحلّ النّهائي بما في ذلك الدولة الفلسطينية بالإرادة الإسرائيلية الأمريكية، وبمفاوضات سلمية غير محدّدة بسقف زمني ملزم؛ في الوقت الذي كان يسعى فيه الاحتلال لتهويد القدس وباقي الضفة الغربية، وزرعها بالمستوطنين والمستوطنات.

- ما زالت الدول الكبرى تتعامل مع "إسرائيل" باعتبارها دولة فوق القانون، وما زالت هذه القوى وخصوصاً أمريكا، تعطي الغطـــاء لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، كما تمنع اتخاذ أيّ إجـــراء مـــن الإجـــراءات الجـــادّة عبر المؤسّسات الدّولية، وخـــصوصاً مجلس الأمن، لإجبار "إسرائيل" على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية أو الالتزام بالقوانين الدولية.

وعلـــى ذلـــك، فـــإنّ المعادلة التي حكمت المسار باتجاه الدولة الفلـــسطينية، تأثّرت أساساً بالاختلال الهائل لموازين القوى، وحالة الضعف والعجز العربـــي والإسلامي والتّشرذم الفلسطيني، والسعي لوضـــع القـــيادة الفلسطينية في مسارات إجبارية تؤدّي إلى تنازلات وتراجعات تدريجيّة.

التـــيارات الـــسياسية الرئيسة في "إسرائيل" لم تعد تمانع رسمياً ولاعتـــبارات مختلفة من إنشاء كيان فلسطيني في الضفة والقطاع اسمه "دولـــة فلـــسطينية". ويرى الإسرائيليون أنّ موازين القوى التي تميل لـــصالحهم بشكل صارخ مع الدعم الأمريكي اللامحدود، مترافقاً مع حالـــة تـــشرذم فلـــسطيني وضعف وعجز عربـــي وإسلامي، توفّر الظـــرف الأنـــسب لفرض شروطهم. وهناك خشية في أوساطهم أن تأخّر عملية التسوية قد يُفقد "إسرائيل" صفتها اليهودية والديموقراطية إذا مـــا سقط خيار الدولتين، كما أنّ هناك خشية من النتائج المترتبة علـــى صعود قوى المقاومة في الداخل الفلسطيني، أو تغيّر الأوضاع لصالح قوى "التّطرّف" في دول الطّوق.

مـــا يعرضه الإسرائيليون هو في نهاية المطاف أكثر من حكم ذاتي لكنه أقلّ من دولة مستقلة، دولة منـــزوعة السلاح، منقوصة السيادة، منقوصة الأرض. وحتى لو وافق المفاوض الفلسطيني، فإنّ

الإسـرائيليين يرفـضون حـقّ اللاّجئين الفلسطينيين في العودة، ويـصرّون على السّيادة على الأقل على أجزاء من شرقي القدس، ويجعلـون مـن مـستقبل المسجد الأقصى أو ما يسمّونه الحوض المقـدّس عنصر تفجير لأيّة تسوية محتملة. إذن، فإن الحدّ الأعلى عـند أكثر الإسرائيليين "اعتدالاً" لا يزال بعيداً عن الوصول إلى الحـدّ الأدنى المقبول عند أكثر الفلسطينيين "اعتدالاً" من التيارات الفلـسطينية الرئيسة. لذلك فإن المفاوض الإسرائيلي سيستمر في ممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني وابتزازه، كما سيستمرّ في بناء الحقائق على الأرض وتهويد القدس وباقي الضفّة الغربية. وإذا لم يجد طرفاً فلسطينياً يقبل "بضاعته المزجاة"، فإنّه قد يتراجع عن الـتّفاوض بشأن حسم الأمور النّهائيّة لشكل الدّولة الفلسطينية، ويتبنّى أحد الخيارين التّاليين:

- خـيار الـتفاوض حول الدولة الفلسطينية المؤقّتة على قطاع غـزّة، وعلى أجزاء من الضفة الغربية قد تصل إلى نحو 60% مـن مـساحتها، ولكنّها ستكون على شكل كانتونات أو "بانتوسـتانات" معـزولة عن بعضها بالمستعمرات والحواجز والطرق الالتفافية الإسرائيلية؛ بحيث يتخلّص الإسرائيليون من العـبء الـسكاني الفلسطيني، ويحتفظون بأكبر مساحة من الأرض، ومـن ضـمنها شرقي القدس والكتل الاستيطانية ومنطقة الأغوار الحدودية مع الأردن. وسيتركون لمفاوضات لاهائية معالجة القضايا النهائية، التي يأملون أن تضيع وتبهت مع الزمن، لتتحول الدولة المؤقتة إلى الشكل النهائي للمستقبل الفلـسطيني، وتتحوّل باقي القضايا لتكون مشاكل حدودية تُحلُّ بالطرق السلمية بين "بلدين جاريْن".

- وهـــذا الخـــيار، أخذ يطرح إسرائيلياً بناء على فكرة المرحلة الثانـــية من خريطة الطريق، وعلى أساس صعوبة أو استحالة الوصول إلى حلّ نهائي قريباً. ومن ذلك المشروع الذي صدر عـــن معهـــد دراســـات الأمن القومي الصهيوني في تشرين الـــثاني/نوفمبر 2009، والذي أعدّه أعضاء كبار في المعهد هم اللـــواء المـــتقاعد "غيورا أيلاند"، والعميد المتقاعد "شلومو بروم"، ومدير المعهد الدكتور "عوديد عيران"؛ وترجمه للعربية مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية.
- العـــودة لخيار الفصل أحادي الجانب وفرض الحدود النهائية وفـــق ما تراه "إسرائيل" مناسباً دونما حاجة إلى التّفاوض مع الفلسطينيّين، والاكتفاء بالتّوافق مع الأمريكيّين لتسهيل ذلك، وعمـــل الترتيبات السّياسية والأمنية التي تضمن وجود سلطة (لا مانـــع أن تـــسمّى دولـــة فلـــسطين) تتعهّد بحماية أمن "إسرائيل" ومنع العمل المقاوم.

الطّـــرف الفلسطيني المفاوض المؤْمن بمسيرة السلام يواجه أزمة حقيقـــية، في أجـــواء انسداد مسار التّسوية، خصوصاً فيما يتعلّق بقضايا الحلّ النهائي التي تعني الفلسطينيّين أساسا، وخصوصاً ملفات اللاّجـــئين والقـــدس وســـيادة الدّولـــة على أرضها والمستعمرات والحـــدود. ولعـــل ملفّيْ اللاّجئين والقدس هما الأعقد والأصعب. فمـــثلاً هناك نحو 5.5 ملايين فلسطيني بحسب تقديرات بداية سنة 2010 من لاجئي فلسطين المحتلّة سنة 1948 لن يستطيعوا العودة إلى بـــيوتهم، وهو ما يزيد عن نصف الشّعب الفلسطيني... أي أنّ أية تـــسوية من هذا النوع ستحمل عناصر فشلها في ذاتها، وستحمل بذور تفجيرها مستقبلاً.

تـــبدو الخـــيارات المتاحة أمام المفاوض الفلسطيني لتقوية وضعه التفاوضي، إن كان لا يزال مُصراً على التسوية، متمثّلة في:

- إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وإعادة بناء منظّمة التحرير، بما يضمن استيعاب كافة القوى الفلسطينية بما فيها حماس، على أســـاس برنامج وطني يضع المصالح العليا للشعب الفلسطيني فـــوق كلّ اعتبار، ويقرّ التداول السلمي للسلطة، ولا يخضع للضغوط الخارجية في صناعة قراره السياسي.
- إنهـــاء الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية، والذي تنشغل فيه بـــضبط الأمـــن وقمـــع المقاومة، في الوقت الذي يقوم فيه الاحـــتلال بعمليات الاستيطان والتهويد وبناء الحقائق على الأرض. إنّ الـــوجه القبيح للاحتلال يجب أن يبقى مكشوفاً، كمـــا يجب أن يظل الاحتلال مسؤولاً عن احتلاله. ويقتضي الأمـــر السعي لتحويل السلطة الفلسطينية إلى سلطة مناضلة، غـــير منـــشغلة بإدارة حياة الناس اليومية بقدر انشغالها بإنهاء الاحتلال. وقد يعني ذلك إنهاء تركيبة وفلسفة الشّكل الحالي للسلطة المُصمَّم وفق اتّفاقيات أوسلو.
- تـــبادل الأدوار وتكاملها ما بين فتح وحماس، وما بين برنامج الـــسلطة والمقاومـــة، وتوظيف الاختلاف السياسي بشكل إيجابـــي يخدم حالة التنوع وليس التّضادّ.
- إيقـــاف المفاوضـــات إذا لم تحقّـــق أثماناً واضحة مقبوضة، وتوظـــيف فكـــرة الدولة الواحدة، والعمل المقاوم باعتبارها عناصر ضغط حقيقية وفاعلة.

أمّـــا حماس فلا يزال مطلوباً منها أن تجيب بشكل واضح عن الأســـئلة المرتبطة بكيفية استمرارها في سلطة مبنية في جوهرها على

اتّفـــاق أوســـلو، وكيفية رفع الحصار، وكيفية الجمع بين السلطة والمقاومـــة. كمـــا أنّ علـــيها أن توضّح فكرة الهدنة التي تدعو لها وتُـــسوِّق لهـــا، إذ أنّ أحـــد العناصر الإيجابية للهدنة أنّها تُخرج الأطـــراف مـــن حرج الالتزامات النهائية والمؤبّدة لقضايا مرتبطة بجـــوانبَ عقائديّـــة وتاريخية وإنسانية، لا تؤمن الأطراف في قرارة نفسها بإمكان التقاسم أو التنازل بشأنها (حقّ الفلسطينيين أو اليهود في كلّ فلسطين، حقّ العودة للفلسطينيين أو لليهود، الحقّ في القدس والمسجد الأقصى...). وهذا ينطبق أيضاً على فكرة عدم الاعتراف بـــ "إسرائيل"، إذ أنّها تترك لموازين القوى والمصلحة أن تقرّر، دون ضـــرورة خـــداع النفس لدى أيّ من الطرفين فيما يتعلّق بجوانب الاعتقاد والانتماء.

وفي المدى المنظور، لا يبدو أنّ المشهد العربـــي، العاجز المنغلق في قُطريّته، سيشهد تغيّراً كبيراً، غير أنّه مُطالب بدور أكثر فعالية في إنهـــاء الانقسام الفلسطيني ودعم صمود الشعب الفلسطيني، واحترام خياراته الديموقراطية.

أمّـــا المـــشهد الدولي، فلا يزال في المدى المنظور يشهد تحكماً أمريكياً عندما يتعلق الأمر بالشأن الفلسطيني؛ وإن كانت هناك بوادرُ لتصاعد مستقبلي لأدوار الصّين وروسيا والاتحاد الأوروبـــي. ووفق المعطـــيات الـــرّاهنة فلا يمكن المراهنة على إدارة أوباما للقيام بعملية ضغط على "إسرائيل" لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية الذي نادت به الإدارة نفـــسها. ولا يظهر أن السّقف الأمريكي سيتجاوز ما طرحه كلينتون في مشروعه في أواخر سنة 2000.

وبـــشكل عام، فإن فكرة الدولتين تشهد وضعاً حرجاً، وربّما دخلت أو ستدخل مرحلة الموت السّريري؛ وهو ما قد يعطي فرصة

كـــبيرة لطروحات الدولة الواحدة، أو لبدائل العمل المقاوم المسلّح أو للمـــزج بيـــنهما. غير أنّ فكرة الدّولة الواحدة تتضمّن هي الأخرى العديد من المطبّات التي لا تزال في حاجة إلى إجابة ونضوج.

تعريف بالكاتب

- د. محسن محمد صالح، أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والمشرف العام على إصدار التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً.
- الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002.
- صدر له كتب عديدة أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين 1917–1948، والطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917–1939، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها، والحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية.
- قام بتحرير أكثر من 30 كتاباً، أبرزها: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007، ومنظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، والوثائق الفلسطينية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ودراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، American Foreign Policy & the Muslim World.
- نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.